



الموسم الثاني
للانصات المركزي

الافتتاحية: الموضوع لم يعد موضوع المناصفة.. بل تجاوز الأمر الثلاثة أرباع!

المصدر

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28

الاحد

2022/11/06

No. : 7722

خارج السرب

اجماع كردستاني على تعديل قانون الانتخابات والمفوضية
وتنقيح سجل الناخبين ومقاعد المكونات باستثناء البارتى



رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً.

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي

عبدالله علي سعيد

في هذا العدد



العراق واقليم كردستان ..

- الافتتاحية:الموضوع لم يعد موضوع المناصفة.. بل تجاوز الأمر الثلاثة أرباع!
- اجماع كردستاني على تعديل قانون الانتخابات وتنقيح سجل الناخبين عدا البارتي
- للاتحاد الوطني الكوردستاني ايمان راسخ بحقوق المرأة
- توصيات ملتقى الاتحاد الوطني الكوردستاني تدخل حيز التنفيذ
- الاتحاد الوطني ومنظمة بدر يؤكدان على توحيد المواقف والتنسيق المشترك
- المادة 140 مادة أساسية واجبة التنفيذ في الدستور
- رئيس الجمهورية: اصلاح الوضع المائي في العراق من اولوياتي
- اشادات امريكية بالطريقة التي جرى بها انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة
- رئيس الجمهورية يتلقى المزيد من برقيات التهنئة
- السوداني يؤكد جدية الحكومة في تنفيذ مشاريع خدمية وترحيب امريكي
- مورد جديد للفساد أم حاجة وطنية؟ خدمة العلم على طاولة البرلمان

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- بلال وهاب: شراء الوقت في بغداد؟ ماذا تتوقع من حكومة السوداني
- مصطفى ملا هذال: حكومة السوداني: خيبة امل ام فرصة عمل؟
- ابراهيم العبادي: حكومة جديدة ام حقبة جديدة؟

المرصد التركي و الملف الكردي

- كيف حاول أردوغان أن يجرّد ديميرتاش من كرديته
- عن خطاب أردوغان في ديار بكر
- قره يلان: الدولة التركية لا تستطيع تحقيق نتائج بانتهاج سياسة العنف

المرصد الامريكي والانتخابات النصفية

- بايدن عن الانتخابات النصفية: الديمقراطية على المحك
- الانتخابات النصفية 2022 وصراع السيطرة على الكونغرس

رؤى وقضايا عالمية

- فرانسيس فوكوياما: كيفية إنقاذ الديمقراطية من برائن التكنولوجيا
- أحمد سلام : مستقبل الصين بعد تعزيز القيادة وتجديد النخبة



الموضوع لم يعد موضوع المناصفة.. بل تجاوز الأمر الثلاثة أرباع!

*افتتاحية PUKMEDIA

صرح المتحدث باسم الحزب الديمقراطي: لقد ولى زمن التقسيم المتساوي للإدارة (50% مقابل 50%).

وقد صرح ضاحكا بأشياء أخرى أيضا ، لكننا ندعها الآن ونركز على هذه المسألة. من ومتى وأين تمت المطالبة بالعودة الى زمن التقسيم الاداري؟ فهذه المسألة في الأساس لم تكن تعبير الاتحاد الوطني الكوردستاني، بل هي تعبير عضو آخر في الديمقراطي، كان قد صرح في وقته تعليقا على نفوذ البارتي بمنطقة بادينان: «هذا 50% مقابل 50%».

والحقيقة أنه في أية مرحلة لم يتم تطبيق هذا المبدأ، بل إن التعبير الأدق والأصوب هو ما جاء في توضيح المكتب السياسي للاتحاد الوطني «تنازلنا عن الكثير من حقوقنا من اجل المصلحة العامة».

فما هو موجود في الواقع حاليا ليس 50% مقابل 50%، حيث يملك الحزب الديمقراطي 75% والبقية للشركاء الآخرين، وهذا الربع المتبقي يكاد يفرغ من محتواه أيضا من خلال اختراع (المساعدين) والمؤسسات الموازية.

»
**عندما يكون
 الديمقراطي في
 الضيق، يردد نغمة
 الإدارتين، وعندما
 يكون مسيطرا
 يستفرد بالقرار**
 »

لم يدع أحد الى التقسيم المتساوي للإدارة، فحصة البارتى، تجاوز النصف، سواء بالتزوير، أو الفرض، أو سلب حقوق المكونات.

لم يطلب أحد ذلك، ما عدا الحزب الديمقراطي، فعندما يكون في الضيق، يردد نغمة الإدارتين ومنطقتي النفوذ، وعندما يكون مسيطرا يستفرد بالقرار ويريد أن يتعامل مع كل طرف على حدة.

لم يرغب أحد في المناصفة، فنحن نرى أن الأصوات وعدد المقاعد هي التي تحدد النسبة، ولم يتصدق أحد على أحد في الاستحقاق الانتخابي، لكن وللأسف، فإن ما يؤزم العملية السياسية في كوردستان هو التفرد وفرض الإرادة من قبل البارتى، فهذه الاتحاد الوطني يعلن أن المناصب والمقاعد البرلمانية تكون باستحقاق الأصوات الانتخابية، وثقل الشراكة هو الذي يجعل من البيئة السياسية نقية وخالية من الشوائب.

لم يطلب أحد اتباع المناصفة في الحكم، لأن ما موجود الآن هو الأغلبية المطلقة بـ 70٪، وهو أمر غير مشروع، فجميع القوى السياسية، وليس الاتحاد الوطني فحسب، أعلنت رفضها وعدم قبولها بهذا التزوير وفرض الإرادة.

المتحدث باسم الحزب الديمقراطي يدرك جيدا أن أصل المشكلة ليس هذا الأمر، بل الحقيقة هي أن البارتى، وبصورة غير مشروعة، تجاوز كل الأرقام، ولا يعترف برقم أحد، فقد أضله الاستفراد والانفراد، كما ان ضحكاتهم الاستفزازية أضعفت توجه الديمقراطية والشراكة لديهم.



اجماع كردستاني على تعديل قانون الانتخابات وتنقيح سجل الناخبين عدا البارتبي

أكدت اغلب الاحزاب الكوردستانية التي لها تمثيل في برلمان كوردستان ضرورة تعديل قانون الانتخابات قبل اجراء الانتخابات في اقليم كوردستان، عدا الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي ظل مغرداً خارج السرب ولم يتفق على تعديل القانون.

الاتحاد الوطني يدعو الى التوافق وتعديل القانون

رئيس كتلة الاتحاد الوطني في برلمان كوردستان زياد جبار قال للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: هناك اتفاقات مكتوبة بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي وحركة التغيير في العام ٢٠١٩ لتشكيل حكومة اقليم كوردستان وبنص صريح وواضح توجد فقرة تنص على تعديل قانون الانتخابات بالتوافق بين الاطراف السياسية.

واضاف: ان هذ القانون قديم جداً ويحتاج الى تعديل والجميع يعلم بان هناك نواقص كبيرة في هذا القانون ويحتاج الى تعديل او تشريع قانون جديد.

القانون صدر منذ ٣٠ عاماً

ويؤكد زياد جبار: نعلم جميعاً بأنه في العراق كل انتخابات يتم تشريع قانون جديد لها، فلماذا لانشرع قانون جديد لنا في اقليم كوردستان؟، هذا القانون فيه نواقص كثيرة ويحتاج الى تعديل كبير. وازضاف: من النواقص الموجودة هي موضوع الدائرة الانتخابية الواحدة وظهر لنا جميعاً بأن نظام الدائرة الواحدة لا يستطيع حفظ التوازن بين جميع مناطق اقليم كوردستان وفقاً لعدد السكان، كما يجب تنقيح سجل الناخبين لانه قديم ايضاً ونستطيع العمل بسجل الناخبين الذي اعدته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وهذ الامر لا يستغرق اي وقت لايحتاج الى اي جهد.

موضوع المكونات الاخرى

ويؤكد زياد جبار: نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني ندعم ونساند حقوق المكونات في اقليم كوردستان، ونحن نعتقد بان ممثلي المكونات يجب ان يكونوا ممثلين حقيقيين للمكونات وليس ممثلين عن الاحزاب. واضاف: هناك مكونات من المسيحيين والايدييين في جميع مناطق اقليم كوردستان لكننا لم نرى يوماً بأن احد المسيحيين اصبح عضوا للبرلمان عن محافظة السليمانية لذا يجب ان يكون ممثلي الاقليات ممثلين لجميع المناطق وليس منطقة واحدة.

اجتماعات عديدة دون اي نتائج

يقول رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني: منذ أكثر من عام ونحن نعمل ونعقد اجتماعات مشتركة بين رؤساء الكتل البرلمانية لكن دون جدوى بسبب اصرار الحزب الديمقراطي الكوردستاني على رفض موضوع تعديل قانون الانتخابات. واضاف: نحن وبالتوافق مع عدد من الاطراف السياسية قدمنا مشروعاً مشتركاً لتعديل قانون الانتخابات وتنقيح سجل الناخبين وتفعيل مفوضية الانتخابات، لكن مع الاسف لم يتفق الحزب الديمقراطي الكوردستاني معنا وقمنا في النهاية بتأجيل موعد اجراء الانتخابات.

احزاب كثيرة تدعو الى تعديل قانون الانتخابات

يقول البرلماني عن كتلة الاتحاد الاسلامي الكوردستاني شيركو جودت لـ PUKMEDIA: نحن في الاتحاد الاسلامي الكوردستاني طالبنا بتعديل قانون الانتخابات وحل مشكلة المكونات وتنقيح سجل الناخبين واستخدام سجل الناخبين الذي اعتمده الحكومة الاتحادية في اجراء الانتخابات الاخيرة. واضاف: تطابقت رؤيانا مع الاتحاد الوطني وباقي الاطراف السياسية الاخرى وقدمنا مشروعاً لتعديل قانون الانتخابات اكدنا خلاله ضرورة تنقيح سجل الناخبين وتفعيل مفوضية الانتخابات.

خير قانوني يؤكد ضرورة تعديل القانون

يقول الخبير القانوني علي التميمي لـ PUKMEDIA: يمكن العمل بقانون الانتخابات الحالي، لكن برلمان كوردستان يستطيع تشريع قانون جديد لتعديل قانون الانتخابات القديم، وتنقيح سجل الناخبين وتفعيل مفوضية الانتخابات. واضاف: ان القوانين يجب ان تواكب التطورات والاحداث الحاصلة، والقانون هو قاعدة عامة تهتم مصلحة الشعب وبرلمان كوردستان يستطيع تعديل هذا القانون وفقاً لمتطلبات المرحلة الراهنة لان هذا القانون اصبح قديماً وهناك ضرورة وامكانية لتعديله بشكل يلبي تطلعات المواطنين. و اشار الى ان من المهم تعديل قانون الانتخابات وليست هناك اية ضرورات او احداث تمنع تعديل القانون الذي يجب ان يكون حسب متطلبات المرحلة الراهنة.

القوى الكوردستانية عدا البارتني تدعو لتنقيح سجل الناخبين قبل إجراء الانتخابات

تتفق معظم الأحزاب السياسية في اقليم كوردستان على ضرورة تنقيح سجل الناخبين في الاقليم وتفعيل مفوضية

الانتخابات وتعديل قانونها، قبل إجراء الانتخابات النيابية. رئيس كتلة الاتحاد الوطني في برلمان كردستان زياد جبار قال للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: هناك اتفاقات مكتوبة بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي وحركة التغيير في العام ٢٠١٩ لتشكيل حكومة اقليم كردستان وبنص صريح وواضح توجد فقرة تنص على تعديل قانون الانتخابات بالتوافق بين الاطراف السياسية. اضافة: ان هذا القانون قديم جداً ويحتاج الى تعديل والجميع يعلم بان هناك نواقص كبيرة في هذا القانون ويحتاج الى تعديل او تشريع قانون جديد.

سجل الناخبين يعود الى ما قبل ٣٠ عاماً

ويؤكد زياد جبار: نعلم جميعاً بأنه في العراق كل انتخابات يتم تشريع قانون جديد لها، فلماذا لانشرع قانون جديد لنا في اقليم كردستان؟، هذا القانون فيه نواقص كثيرة ويحتاج الى تعديل كبير. اضافة: من النواقص الموجودة هي موضوع الدائرة الانتخابية الواحدة وظهر لنا جميعاً بأن نظام الدائرة الواحدة لا يستطيع حفظ التوازن بين جميع مناطق اقليم كردستان وفقاً لعدد السكان، كما يجب تنقيح سجل الناخبين لانه قديم ويعود الى ما قبل عاماً ونستطيع العمل بسجل الناخبين الذي اعدته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وهذا الامر لا يستغرق وقتاً طويلاً ولا يحتاج الى اي جهد. وقال رئيس كتلة الاتحاد الوطني: نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني ندعم ونساند حقوق المكونات في اقليم كردستان، ونحن نعتقد بان ممثلي المكونات يجب ان يكونوا ممثلين حقيقيين للمكونات وليس ممثلين عن الاحزاب. اضافة: هناك مكونات من المسيحيين والايدييين في جميع مناطق اقليم كردستان لكننا لم نرى يوماً بأن احد المسيحيين اصبح عضواً في البرلمان عن محافظة السليمانية لذا يجب ان يكون ممثلو الاقليات ممثلين لجميع المناطق وليس منطقة واحدة. يقول رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني: منذ أكثر من عام ونحن نعمل ونعقد اجتماعات مشتركة بين رؤساء الكتل البرلمانية لكن دون جدوى بسبب اصرار الحزب الديمقراطي الكوردستاني على رفض موضوع تعديل قانون الانتخابات. اضافة: نحن وبالتوافق مع عدد من الاطراف السياسية قدمنا مشروعاً مشتركاً لتعديل قانون الانتخابات وتنقيح سجل الناخبين وتفعيل مفوضية الانتخابات، لكن مع الاسف لم يتفق الحزب الديمقراطي الكوردستاني معنا وقمنا في النهاية بتأجيل موعد اجراء الانتخابات.

التغيير: لن نخوض الانتخابات قبل تنقيح سجل الناخبين

سجل الناخبين في اقليم كردستان مليء بالأسماء المزورة وأسماء المتوفين ومواطني خارج الاقليم، وهذا ما أصاب الأحزاب الكوردستانية ومواطني الاقليم باليأس من العملية الانتخابية، باستثناء الحزب الديمقراطي الكوردستاني. بهذا الصدد، يقول جلال محمد عضو برلمان كردستان عن حركة التغيير: «لم تتفق الكتل البرلمانية بعد العديد من الاجتماعات، حول آلية تنقيح سجل الناخبين، وتعديل قانون الانتخابات وتفعيل عمل المفوضية العليا للانتخابات في الاقليم، لذا بقي الأمر عالقا حتى وصلنا الى ما نحن عليه الآن، حيث انتهت المدة القانونية للبرلمان». وأضاف محمد: «نرفض أن ندخل العملية الانتخابية بهذا السجل المليء بالشوائب، لذا نطالب بتنقيح سجل الناخبين وإجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة».

الاحزاب السياسية متفكة ما عدا الحزب الديمقراطي

تقول بدرية اسماعيل محمود البرلمانية عن جماعة العدل الكوردستانية لـ PUKMEDIA : يجب تعديل قانون الانتخابات وتنقيح سجل الناخبين وتفعيل مفوضية الانتخابات قبل اجراء الانتخابات، ونحن اكدنا مع باقي الاحزاب الاخرى ضرورة تنفيذ هذه النقاط.

واضافت: من المفروض تعديل قانون الانتخابات لانه اصبح قديماً ونحتاج الى قانون جديد، مشيرة الى ان الحزب الديمقراطي هو الذي عارض مشروعنا الذي قدمنا لتعديل قانون الانتخابات وتنقيح سجل الناخبين.

الاتحاد الاسلامي: لن نخوض الانتخابات بدون تنقيح سجل الناخبين

من جهته يقول أبو بكر هلدني رئيس كتلة الاتحاد الاسلامي الكوردستاني في برلمان كوردستان: قدمنا مشروع قرار بتوقيع عدد من أعضاء البرلمان من الكتل المختلفة، بهدف تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة لبرلمان كوردستان في موعده المحدد، بشرط تفعيل مفوضية الانتخابات وتعديل قانون الانتخابات، مشيراً الى أن المهمة الاساس لمفوضية الانتخابات هي تنقية سجل الناخبين، مضيفاً: «للأسف لم تستطع المفوضية الحالية حتى الان القيام بهذه المهمة، حيث يضم سجل الناخبين الموجود حالياً نسبة كبيرة من الأسماء المزيفة ويختلف اختلافاً كبيراً عن سجل الناخبين الذي جرت بموجبه انتخابات مجلس النواب العراقي، لكن مشروع القانون أهمل ولم يدخل في أجندة عمل البرلمان بسبب الصراعات السياسية والحزبية».

وأكد أبو بكر هلدني، في تصريح لـ PUKMEDIA، أن سجل الناخبين القديم يصب في صالح جهة سياسية معينة في كوردستان والتي تعتمد في جميع الانتخابات على التزوير والأسماء الوهمية للناخبين، مشدداً على أن حزبه لن يدخل في أي انتخابات ما لم يتم تنقيح سجل الناخبين في اقليم كوردستان.

٩٠٠ ألف اسم مزور في سجل الناخبين!

بحسب تقرير لمنظمة (PAY) للتربية والتنمية والتي تعنى بشؤون الانتخابات، فإن هناك حوالي ٩٠٠ ألف اسم للمهجرين ومواطني الأجزاء الأخرى والمتوفين.

ويقول الدكتور سرور عبدالرحمن رئيس المنظمة، في تصريح لـ PUKMEDIA: «سجل الناخبين في كوردستان غير منقح وقد تم اجراء جميع الانتخابات في الاقليم بموجب هذا السجل، والذي يضم حوالي ٩٠٠ ألف اسم مزور، وقد أطلعنا الجهات المعنية من البرلمان والحكومة والمفوضية العليا للانتخابات على هذا الأمر».

ويضيف الدكتور سرور عبدالرحمن: «الحل الوحيد لهذه المشكلة هو استخدام البطاقة الوطنية العراقية والذي يحد من حدوث الخروقات والتزوير في الانتخابات»، مؤكداً أنه على برلمان كوردستان العمل لتنقيح سجل الناخبين عن طريق إصدار قانون وإجبار الحكومة والمفوضية للقيام بذلك».

تنقيح سجل الناخبين يغير معادلة الحكم

حذف ٩٠٠ ألف اسم مزور للمهجرين والمتوفين، يؤدي الى تغيير كبير في المعادلة السياسية وإدارة الحكم في اقليم كوردستان، إذ من الواضح أن عدم تخلي الحزب الديمقراطي على هن هذا السجل الزاخر بالشوائب والتزوير، دليل على أن تنقيحه سيظهر الحجم الحقيقي لهذا الحزب ويجرده من الأكتيرية التي يتمتع بها حالياً في برلمان كوردستان.

تعدد الدوائر الانتخابية خيارنا وبقية الأطراف

هذا ويشدد الاتحاد الوطني الكوردستاني ومعه الجهات السياسية الأخرى على تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة في إقليم كوردستان، رافضين المشاركة في انتخابات مشوهة يقودها الديمقراطي الكوردستاني. ويقول النائب عن الاتحاد الوطني زياد جبار لموقع حزبه الرسمي إننا وجميع الأطراف السياسية في برلمان الإقليم ندعو إلى تعديل قانون الانتخابات بالتوافق بين الجهات السياسية في كوردستان، الأمر الذي أكد عليه اتفاق الاتحاد والديمقراطي واتفاق الأخير مع حركة التغيير في العام ٢٠١٩ لتشكيل الكابينة التاسعة، لأننا على يقين بأن القانون القديم يشوبه الكثير الكثير من الشوائب والنواقص. وأضاف أن "الانتخابات في كوردستان تجري حتى الآن وفق قانون شرع قبل ٣٠ عاما من الآن، وعليه فالجميع يرى ضرورة تعديله لعدم ملائمته للفترة الحالية".

لنحذو حذو الانتخابات العراقية

"لو تمعنا في الانتخابات العراقية، لرأينا بوضوح أن لكل انتخابات جرت قانونها، بالرغم من احتواءه على نواقص عدة لا بد من معالجتها، بينما يقف الديمقراطي في الإقليم عائقا أمام تعديل القانون قبل خوض الانتخابات، دعونا نحذو حذو العراق ولو لمرة واحدة". حسب قوله.

الدائرة الواحدة تسبب بإختلال التوازن الجغرافي

وأشار جبار إلى أن "قانون الدائرة الانتخابية الواحدة عفا عليه الزمن، والتجارب أثبتت أن تلك الصيغة لا تستطيع حماية التوازن فيما بين المناطق والمدن والقصبات في إقليم كوردستان، الأمر الذي دعا بالأطراف باستثناء الديمقراطي إلى رفضها واللجوء إلى خيار تعدد الدوائر".

البرلمان لم يعكس التمثيل النيابي لمسيحي وكاثوليكي السليمانية

إن "مايهمنا في مسألة المكونات بالإقليم نقطتين، فنحن ندعم دوما المكونات وسبق وأن كان هناك تمثيل لها في كوردستان بناء على مقترح الاتحاد الوطني والمرحوم جلال طالباني، لكننا نشدد على أن يمثل ممثلوا المكونات أصوات أبناء جلدتهم حقا، هذه نقطة، والنقطة الثانية أن يمثلوا أبناء مكونهم في جميع مناطق الإقليم وليس في منطقة محددة، أضرب لكم مثلا: أن عدد كبير من المسيحيين والكاثوليك في السليمانية لم يحظوا ولو لمرة واحدة بالتمثيل النيابي على مدار ٣٠ عاما الماضية، وهذا غبن يتعرض له أبناء ذلك المكونين". وأكد أن "حزبه لن يخوض انتخابات تجري على مقاس الديمقراطي الكوردستاني، فالاتحاد يسعى لانتخابات شفافة ونزيهة على نحو كامل، وعليه فهو رافض لانتخابات تصاحبها عمليات تزوير واسعة وبسجل انتخابي يضم الآلاف من الأسماء المكررة".

وتابع رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في برلمان إقليم كوردستان زياد جبار أن "حزبه لن يشارك في انتخابات يرفض فيها الديمقراطي لمصلحته الخاصة تنقيح سجلات الناخبين، وتعديل قانون الانتخابات، ناهيك عن انتهاء المدة القانونية لمفوضية الانتخابات".

المسرى - PUKmedia*



الاتحاد الوطني الكوردستاني ايمان راسخ بحقوق المرأة

«هنا السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، في برقية له، اتحاد نساء كوردستان، بمناسبة ذكرى تأسيسه، وفيما يأتي نص التهنئة:

السيدات سكرتيرة ومكتب سكرتارية وعضوات اتحاد نساء كوردستان

بمناسبة ذكرى تأسيس اتحادكم أتقدم اليكم بأزكى التهاني والتبريكات، آملا لكن دوام النجاح. لقد كان لاتحاد نساء كوردستان خلال الـ ٣٣ عاما من عمره، دور بارز في الدفاع عن حقوق النساء وتنمية قدراتهن، وكان محطة مهمة لتأهيل عشرات القياديات والعضوات المقتدرات اللائي أدین دورا مهما في العملية السياسية وإدارة البلد، وهذا يثبت حقيقة أن للاتحاد الوطني الكوردستاني ايمانا راسخا بحقوق النساء وامكانياتهن، وكان دوما المدافع القوي عن الحرية والمساواة. أمل أن تواصلن مهامكم في العام الجديد، نحو السعي لتحقيق مطالب النساء المشروعة وضمان حقوقهن بالروحانية نفسها، وسنكون داعمين ومساندين لكن.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٢/١١/٤

كفاحن المتواصل دليل إصراركن لتحقيق حقوقكن

وأكد المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس، أن اتحاد نساء كوردستان كافحت في جميع مراحل النضال من أجل حقوق النساء الكورد.

وقال المكتب في بيان بارك فيه الذكرى الـ ٣٣ لتأسيس اتحاد نساء كوردستان إن "اتحادكم الذي تأسس في مدينة سقز (إيران) في أيام النضال الميريبة بعد كارثة الأنفال، عززت الثقة بالنفس عند النساء المكافحات في صفوف الاتحاد الوطني والأخريات من ذوات التوجه المختلف القريب من الساحة السياسية للنضال القومي الكوردي، في سبيل العمل لتحقيق حقوقكن".

وأضاف أن "فعالياتكن ونضالكن وكفاحكن المتواصل من يوم التأسيس وحتى الآن، في نشر التوعية في صفوف النسوة والبنات لتثبيت قوانين حماية حقوقن والحفاظ عليها، تلك الحقوق التي كان الاتحاد الوطني والرئيس مام جلال يدعمها باستمرار، لهي دليل على إصراركن".

الاتحاد الوطني رائد في الدفاع عن قضايا المرأة

من جهته أكد قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، أن اتحاد نساء كوردستان قدم للمجتمع الكثير من الوزيرات والبرلمانيات والبيشمركات وشخصيات مؤثرة أخرى.

وقال طالباني في بيان اليوم الخميس، هنا فيه تأسيس اتحاد نساء كوردستان، إن "اتحادكن المناضل ولد في ظروف تاريخية صعبة، من رحم ثورة شعبنا الجديدة، على يد نساء جريئات، ولازال يكافح في مسيرة النضال لتحقيق حياة جديرة للنساء، وسجل تاريخا حافلا بالمفاخر والمآثر"، مبينا أن "الاتحاد الوطني لطالما كان رائدا في الدفاع عن قضايا المرأة، وهذا كان أحد المبادئ الراسخة للرئيس مام جلال بالإضافة إلى المساواة بين الرجل والمرأة".

وأضاف «أنتن المناضلات في صفوف اتحاد نساء كوردستان، أهلتن الكثير من العضوات المقتدرات، اللائي أصبحن وزيرات وبرلمانيات وبيشمركات وطبيبات ومحاميات ومعلمات وشخصيات مؤثرة في المجتمع».

وأضاف "أجدد لكنّ دعمي المستمر في سبيل تطوير قدرات النساء والفتيات ومواجهة العراقيل التي تقف في طريق تقدمهن وكل أنواع العنف والإجحاف التي تطال النساء".

«تطوير قدرات عشرات النساء القيادات في هذه المنظمة هي مفخرة»

د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان في تهنئتها لاتحاد نساء كوردستان:

بمناسبة الذكرى السنوية ٣٣ لتأسيس اتحاد نساء كوردستان، اتقدم باجمل التهاني لسكرتير واعضاء مكتب سكرتارية اتحاد نساء كوردستان، اتمنى ان تكون هذه المناسبة الكبيرة دافعا لتحقيق كافة اهداف وتطلعات ومطالب النساء، وتلك الاهداف الاستراتيجية التي تناضل من اجلها منذ ٣٣ سنة.

ان اتحاد نساء كوردستان ومنذ انطلاقتها طرح نفسه كمنظمة شجاعة وجريئة على طريق إعادة تنظيم القدرات وتحقيق واثبات دور المرأة في المجتمع ودفعها باتجاه الامام في ساحات النضال الحضاري ومشاركتها في العمليتين السياسية والادارية بشكل فاعل وطليعي.

ان تطوير قدرات عشرات النساء القيادات في هذه المنظمة هي مفخرة تاريخ اتحاد نساء كوردستان المليء بالمنجزات. اتمنى ان يظل اتحاد نساء كوردستان كما كان دوما في المقدمة من اجل تقديم مزيد من الخدمات والدعم لقضية النساء العادلة وصولا الى تحقيق كافة اهدافهم.



توصيات ملتقى الاتحاد الوطني الكوردستاني تدخل حيز التنفيذ

أكد الاتحاد الوطني الكوردستاني، أن توصيات ملتقاه الذي عقد في شهر آب المنصرم بدأت تدخل حيز التنفيذ.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده اللجنة العليا لملتقى الاتحاد الوطني الكوردستاني بإشراف قوباد طالباني، اليوم الخميس، في دباشان، لتنفيذ توصيات الملتقى الذي عقد خلال الفترة من (٢٨-٥ إلى ١٦/٢٠٢٢) وصادق على توصياته المجلس القيادي في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٨ آب ٢٠٢٢.

قوباد طالباني المشرف على ملتقى الاتحاد الوطني، قال في مستهل اللقاء، إن لجان الملتقى المتوزعة على (١٣) قطاعا، استوعبت مجمل آراء وتوجهات الآلاف من أعضاء وكوادر الاتحاد الوطني على جميع صعد النضال والمفاصل، مبينا أن تلك اللجان عكفت على مدار أشهر على تسجيل تلك التوجهات والرؤى في جميع مناطق كوردستان، وضمها في تقرير موسع. وأكد الاجتماع الذي حضره عدد من أعضاء المجلس القيادي، ضرورة تنفيذ جزء من توصيات الملتقى في إطار تعديل النظام الداخلي للاتحاد الوطني والإصلاحات في مؤسساته، بشكل عملي، داعيا جميع مؤسسات ومفاصل الاتحاد الوطني الكوردستاني إلى تنفيذ توصيات الملتقى الأخرى.



الاتحاد الوطني ومنظمة بدر يؤكدان على توحيد المواقف والتنسيق المشترك

أكد الاتحاد الوطني الكوردستاني ومنظمة بدر، اللذين ناضلا معا أيام الصعاب ضد النظام الدكتاتوري، على توحيد المواقف والتعاون بينهما في الحكومة العراقية الجديدة، ولاسيما مايتعلق منها بالمناصب الإدارية للكورد.

وزار وفد من منظمة بدر ضم الدكتور محمد سالم الغبان والحاج محمد مهدي البياتي وعدد من مسؤولي المنظمة، المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني في السليمانية، واستقبل من قبل آسو مامند العضو العامل في المكتب السياسي وجزا سيد مجيد وسالار سرحد وآفيستا محمد أعضاء المجلس القيادي وعدد من أعضاء مكتب العلاقات.

وأكد الجانبان خلال الاجتماع، ضرورة توحيد المواقف والتنسيق بينهما حول حصة الكورد والاتحاد الوطني من المناصب الإدارية في العراق بشكل عام وكركوك وصلاح الدين على وجه الخصوص. وتعهد الوفد الضيف بالسعي التام لتنفيذ نقاط الاتفاق المبرم مسبقا بينهما، في حين شدد الجانبان على تفعيل اللجان المشتركة الخاصة بإعادة تنظيم الأمور الإدارية في مناطق كركوك وصلاح الدين، بما تؤهلها لخدمة سكان تلك المناطق بأفضل السبل دون تمييز قومي أو ديني.



المادة 140 أساسية واجبة التنفيذ في الدستور

أعلن فههمى برهان رئيس الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية خارج ادارة اقليم كوردستان، ان اعادة تشكيل لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ خطوة مهمة نحو تفعيل تنفيذ هذه المادة الدستورية وبنودها الاساسية.

وأكد فههمى برهان في تصريح لفضائية كركوك، أن المادة ١٤٠ مادة أساسية واجبة التنفيذ في الدستور العراقي الدائم الذي صوت عليه الشعب العراقي، مشيرا الى ان على الحكومة العراقية الالتزام بتنفيذ جميع المواد الدستورية وبضمنها هذه المادة وبنودها، مشددا على انه «من اجل ان نكون دولة دستورية تحترم الدستور والمبادئ العامة التي تم على اساسها بناء العراق الجديد، يجب ان تكون لدينا التزامات جديدة بهذه المبادئ الدستورية».

وقال ايضا: ننتظر من حكومة السيد محمد شياع السوداني ان تقوم باعادة تشكيل لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ خلال المدة التي حددها وهي شهر واحد من اجل تفعيل جهود تنفيذ المادة والبنود الواردة فيها، وقال: اننا في حكومة اقليم كوردستان ندعم توجهات حكومة السيد محمد شياع السواني بهذا الصدد وستتابع الخطوات المتعلقة بتنفيذ هذه المادة الدستورية.

واوضح فههمى برهان ان ما نلمسه خلال هذه المرحلة يبعث على الامل، منوها الى ان من المهم ان تصل مكونات كركوك من الكورد والعرب والتركمان الى تحقيق تطلعاتها في ظل تشكيل لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ وتنفيذ البنود الواردة فيها.

PUKmedia



رئيس الجمهورية: اصلاح الوضع المائي في العراق من اولوياتي

نص كلمته في (ملتقى بحر العلوم للحوار) ضمن فعاليات مشروع

«ظماً العراق» 2022/11/4

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد إبراهيم بحر العلوم المحترم

السيدات والسادة المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني أن أتقدم بالتهنئة الخالصة لكل الاخوة العاملين في (ملتقى بحر العلوم للحوار) على مساعيهم المتميزة في تنبيه الرأي العام الى خطورة شحة المياه التي يعاني منها العراق بشكل يبعث على قلق حقيقي في كل العراق، فضلاً عن تقديمهم المقترحات العلمية التي تعمل على إيجاد الحلول المناسبة والواقعية لمشكلة النقص في المياه. كما أتقدم بالشكر الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لإسهامهم الفاعل في هذا المجال الهام؛ والذي يأتي إدراكاً منهم لأهمية الأمن المائي في حياة الشعوب.

أشكر الحكومة العراقية لاهتمامهم في هذا الخصوص، خاصة وزارة الموارد المائية ووزارة البيئة. إن حضور فعاليات المشروع لها أولوية بالنسبة لي على الرغم من انشغالاتي وارتباطاتي التي تعرفونها جميعاً، ولكن المشاركة في هذه المحافل هي أساسية لإعطاء الموضوع أهميته التي يستحقها، ولتشجيع المهتمين بشؤون المياه لتقديم كل ما بوسعهم من أجل بذل أقصى الجهود لحل هذه المشكلة المزمنة خاصة في العراق. أعطيت بعض المعلومات وبعض المقالات التي كانت موجودة عندي الى الأخ السيد الدكتور بحر العلوم وبعض الوثائق ومجمل تصوّري عن تطوير إدارة الموارد المائية في العراق وتحسين الوضع المائي. أخيراً أتمنى لملتقاكم كل النجاح والموفقية، وأنا بشكل شخصي مستعد، مع رئاسة الجمهورية وكوادرها لدعم كل النشاطات بخصوص شحة المياه وتحسين الوضع المائي في العراق، وأملنا ان ننجح فيه.

وأنا متأكد بأن وزارة الموارد المائية لديها مجموعة من الاقتراحات والمشاريع لتحسين الوضع المائي في العراق.

وأشركم والسلام عليكم».



اشادات امريكية بالطريقة التي جرى بها انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة

تلقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الجمعة ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢، اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن، هناً فيه الوزير بلينكن الرئيس بمناسبة انتخابه، متمنياً لفخامته وللحكومة العراقية النجاح في مهماتهم.

وعبّر وزير خارجية الولايات المتحدة عن سعادته بالطريقة السلمية والديمقراطية التي جرى بها انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة تعمل على إنجاز كل ما من شأنه أن يدعم تثبيت الأمن في العراق ويدعم استقراره وتقديم الخدمات لشعبه وتحسين العلاقة بين المركز وإقليم كردستان وبما يصبّ في مصلحة العراق بكلّ مكوّناته. وأكد الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد والوزير انتوني بلينكن أهمية التحالف الاستراتيجي والتعاون الوثيق بين العراق والولايات المتحدة في محاربة الإرهاب في العراق والمنطقة. حيث جدد الوزير بلينكن تأكيد بلاده دعم الشعب العراقي.

وخلال المكالمة، تحدث فخامة الرئيس مع الوزير بلينكن عن حضورهما لمؤتمر قمة المناخ المزمع عقده في شرم الشيخ. وفي هذا الصدد، أشار رئيس الجمهورية الى المشاكل البيئية التي يعاني منها العراق وشحة المياه.

عمق العلاقات العراقية – القطرية واهمية تعزيزها

الى ذلك أكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، عمق العلاقات الثنائية العراقية – القطرية، مشدداً على أهمية تعزيزها في المجالات ذات الاهتمام المتبادل خدمة للمصالح المشتركة للشعبين الشقيقين. جاء ذلك خلال استقبال فخامة الرئيس، سعادة سفير دولة قطر لدى العراق السيد خالد بن حمد السليطي، الخميس ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد.

وأعرب الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد عن أمنياته الطيبة لدولة قطر بالنجاح والموفقية في تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم، مشيراً الى أن تنظيم البطولة يُعد نجاحاً كبيراً لدولة قطر وللعرب كافة وسينعكس إيجاباً على الصعيد العالمي.

كما تطرق اللقاء الى الجهود المبذولة لتوحيد الرؤى وتغليب لغة الحوار في معالجة القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة.



رئيس الجمهورية يتلقى المزيد من برقيات التهنئة

الأمين العام للأمم المتحدة

تلقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد رسالة تهنئة من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بمناسبة انتخابه، عبر فيها عن ثقته: «في أن خبرتكم وقيادتكم سيكون لهما دور حاسم في بناء دولة ديمقراطية فيدرالية موحدة وبما يخدم مصالح الشعب العراقي». وأشار الأمين العام إلى أن: «الإسراع بتشكيل حكومة فاعلة وذات صلاحيات كاملة وقادرة على الاستجابة للمطالب المشروعة، من خلال إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سيكون ضرورياً لبناء مستقبل أفضل للشعب العراقي بمن في ذلك النساء والشباب». وأكد غوتيريش أن: «العراق، بوصفه من الدول المؤسسة للأمم المتحدة له تعاون مثمر وطويل الأمد مع منظمة الأمم المتحدة»، مضيفاً: «أؤكد لكم من جديد التزامي الشخصي بمواصلة التعاون مع حكومة العراق ومع فخامتكم».

وعبر الأمين العام في ختام رسالته عن التأكيد على أنه: «يمكنكم ان تعولوا على استمرار الدعم الثابت المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق (يونامي)، وفقاً للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن».

ملك بريطانيا:

«فخامة الرئيس..»

يطيب لي بمناسبة انتخابكم رئيساً لجمهورية العراق أن أبعث لكم أحرّ التهاني. إن العلاقات الوثيقة بين بلدينا لا تزال تحظى بأهمية قصوى بالنسبة للمملكة المتحدة. أتطلع قدماً إلى استمرار تعزيز علاقات الصداقة الودّية، ودعم الشراكة المتينة القائمة بين بلدينا، متمنياً لفخامتكم وللشعب العراقي أطيب الأمنيات.

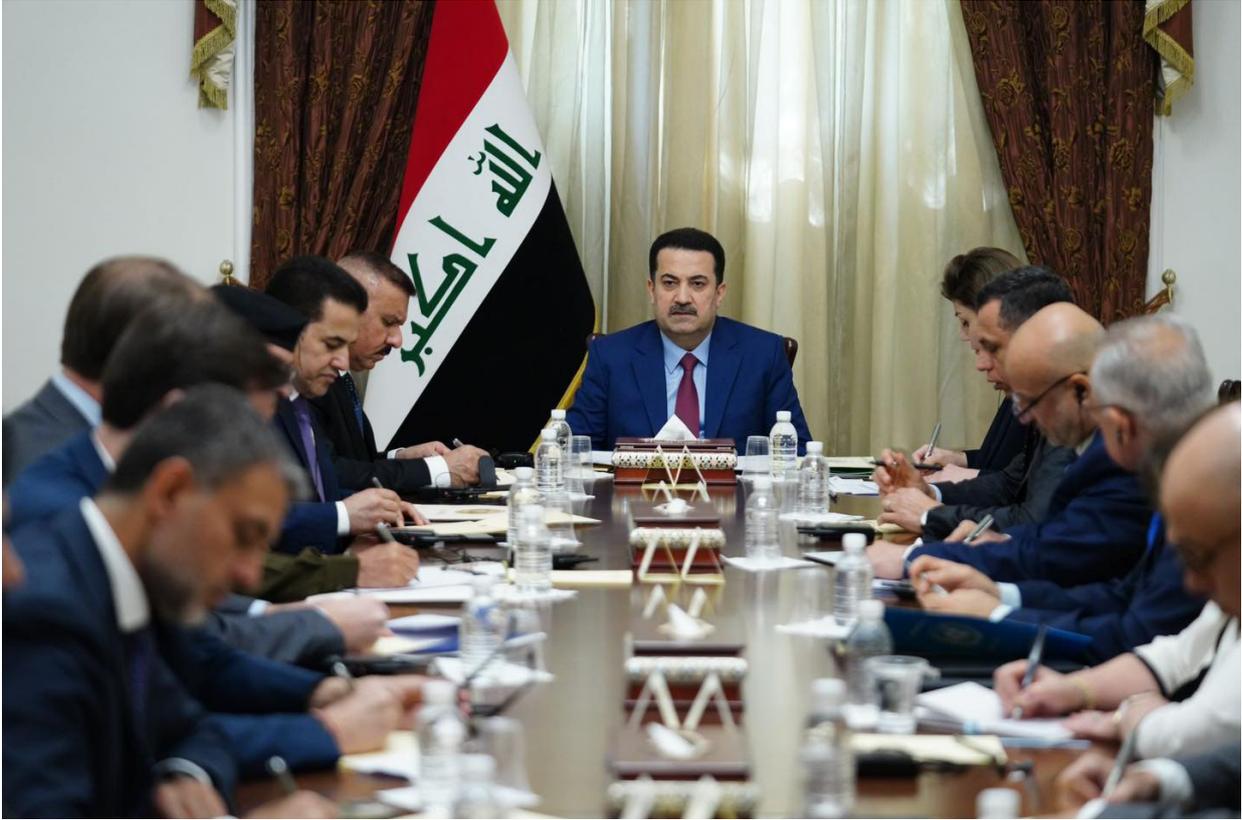
الملك تشارلز الثالث

ملكة الدنمارك:

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، سفير مملكة الدنمارك لدى العراق السيد كرستيان تورنينغ. وسلّم سعادة السفير، السيد الرئيس رسالة خطّية من صاحبة الجلالة ملكة الدنمارك مارغريت الثانية تضمنت أحرّ التهاني والتبريكات لفخامته بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية، وتمنياتها للشعب العراقي بدوام التقدم والازدهار. وحملّ الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد، السفير الدنماركي تحياته وشكره لجلالة الملكة مارغريت الثانية لتهانيها الطيبة، متمنياً لبلدها وللشعب الدنماركي الصديق المزيد من التطور والرخاء.

الرئيس القبرصي:

تلقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد برقية تهنئة من فخامة رئيس جمهورية قبرص السيد نيكوس أناستاسياديس بمناسبة انتخاب فخامته رئيساً للجمهورية. وأعرب الرئيس القبرصي في البرقية، عن أحرّ التهاني والتبريكات، مُتمنياً لفخامته النجاح في مهام عمله، وللشعب العراقي المزيد من التطور والازدهار. وجدد رئيس جمهورية قبرص التزام بلاده في دعم وحدة واستقلال العراق، مؤكداً تطلعه إلى المزيد من التعاون لتعزيز العلاقات الثنائية وبما يخدم مصلحة شعبي البلدين الصديقين. هذا و تلقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد اتصالاً هاتفياً، الجمعة ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢، من فخامة رئيس جمهورية قبرص السيد نيكوس أناستاسياديس. وعبر الرئيس القبرصي عن خالص التهاني والتبريكات إلى السيد الرئيس بمناسبة انتخابه رئيساً لجمهورية العراق، متمنياً له النجاح والتوفيق في مهام عمله، مبدياً رغبته للقاء فخامة رئيس الجمهورية في مؤتمر شرم الشيخ للمناخ. وأعرب الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد عن شكره وتقديره إلى الرئيس نيكوس أناستاسياديس على مشاعره الطيبة، متمنياً الرفاه والتقدم والازدهار للشعب القبرصي، مؤكداً تطلّعه للقاء الرئيس نيكوس أناستاسياديس في مؤتمر شرم الشيخ.



السوداني يؤكد جدية الحكومة في تنفيذ مشاريع خدمية وترحيب امريكي

تلقى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، يوم الخميس، اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، حيث قدم تهنئته إلى رئيس مجلس الوزراء بمناسبة تشكيل الحكومة ومباشرة مهامه. وشهد الاتصال التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وتطويرها في مختلف المجالات، وناقش الجانبان الالتزام المتبادل باتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين والمصالح المشتركة في الحفاظ على أمن العراق واستقراره وسيادته. وأكد بلينكن حرص الولايات المتحدة على العمل مع حكومة وشعب العراق في زيادة الفرص الاقتصادية، وفي تعزيز استقلال العراق في مجال الطاقة ومعالجة أزمة المناخ، وجدد التزام الحكومة الأمريكية بدعم العراق في حربه ضد عصابات داعش الإرهابية وإحاق الهزيمة بها. ورحب وزير الخارجية الأمريكي بدعوة السوداني لتحقيق الإصلاحات وتعهده بمحاربة الفساد.

دعوة رسمية لزيارة باريس

هذا واستقبل رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، يوم الخميس، مبعوث الرئيس الفرنسي الخاص لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتريك دوريل والوفد المرافق له. وحمل الوفد رسالة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى رئيس مجلس الوزراء، تضمنت التأكيد على

أهمية العلاقات الثنائية والسعي الى تطوير التعاون والشراكة بين البلدين، كما تضمنت دعوة الى سيادته لزيارة فرنسا، وقد وعد السوداني بتبليتها في أقرب فرصة ممكنة.

وأكد اللقاء ضرورة مواصلة التعاون المتبادل وفق الاتفاقات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين. وفي هذا الصدد أكد رئيس مجلس الوزراء على أهمية التعاون مع الجانب الفرنسي في المساعدة باستعادة الأموال العراقية المسروقة، والإسهام في تطوير قدرات المحققين بهيئة النزاهة، كذلك التعاون في مجال دعم القطاع الصحي بالعراق. وبين دوريل، من جانبه، تأكيد مشاركة فرنسا في (قمة بغداد) المزمع عقدها في الأردن نهاية العام الحالي، كما أكد أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ينوي زيارة العراق قريباً.

الاجتماع الأول لفريق الجهد الخدمي والهندسي الحكومي

ترأس رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، الجمعة، الاجتماع الأول لفريق الجهد الخدمي والهندسي، الذي أقر تشكيله مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة.

واكد السوداني خلال الاجتماع جدية الحكومة في تنفيذ مشاريع خدمية واضحة وملموسة، استنادا الى المنهاج الوزاري، ووجه بالإسراع في إيجاد حلول حقيقية تتعلق بتوفير الخدمات للمواطنين، والتخفيف من معاناتهم بسبب التلكؤ في تنفيذ مشاريع خدمية مهمة تمس حياتهم بشكل مباشر.

وشدد سيادته على رفض أية حالة من حالات التسويف او المماطلة من أية جهة كانت، في تنفيذ القرارات والتوجيهات التي تصدرها الحكومة وتتعلق بالجوانب الخدمية التي تشكل حاجة ملحة للمواطنين.

وحضر الاجتماع محافظ بغداد، وكلاء وزارات الكهرباء والصحة والإعمار والإسكان، وعدد من المديرين العاميين والمتخصصين في الجوانب المالية والفنية والقانونية.

يشار الى أن مجلس الوزراء قد أقرّ في جلسته الأخيرة، واستنادا الى البرنامج الحكومي، تشكيل فريق للجهد الخدمي والهندسي برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية السادة المحافظين وعدد من وكلاء الوزارات والمستشارين والمديرين العاميين ورؤساء التشكيلات الهندسية ومتخصصين في الجوانب المالية والقانونية، في عدد من الوزارات الخدمية والأمنية.

وجاء تشكيل الفريق بهدف معالجة الواقع الخدمي في المناطق التي تعاني نقص الخدمات في قطاعات (البلديات والماء والمجاري والكهرباء والصحة والبيئة والمدارس) وأية قطاعات أخرى، كذلك متابعة مشاريع البنى التحتية المتلكئة ذات المساس بحياة المواطنين واقتراح المعالجات والسبل الكفيلة، إلى جانب اقتراح مشاريع جديدة لتحسين الخدمات في المناطق المحرومة.

اجتماع بخصوص النازحين في مخيم الهول

ترأس رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، السبت، اجتماعاً حُصص لمناقشة ملف النازحين في مخيم الهول.

وحضر الاجتماع وزير الهجرة والمهجرين والداخلية، ومستشار الأمن القومي ورئيس جهاز الامن الوطني، ونائب ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، وممثلون عن منظمات اليونيسيف والهجرة الدولية، والمفوضية

السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشهد الاجتماع التأكيد على أهمية إعادة توطين النازحين ومعالجة موضوعهم إنسانياً، ومواصلة تنفيذ البرامج المخصصة لتأهيلهم وإدماجهم؛ تمهيداً لإعادتهم الى مناطقهم الأصلية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتذليل العقبات التي تعترض ذلك.

وقام رئيس مجلس الوزراء خلال الاجتماع بتقييم ملف مخيم الهول كونه ينطوي على بعدين أمني وإنساني، وتوزيع الأدوار على الجهات المعنية، كل حسب اختصاصها؛ من أجل السرعة في حسم هذا الملف، سواء في جانبه الإنساني أم الأمني وما يتطلبه من تدقيق أمني لجميع العوائل النازحة في المخيم.

وتطرق الاجتماع الى جهود العراق في التعاطي مع هذا الملف بإيجابية وسعيه لوضع حلول نهائية له، كذلك دعا المجتمع الدولي الى القيام بواجباته تجاه حل مشكلة النازحين في مخيم الهول.

بحث مشاكل التيار الكهربائي وسبل المعالجة

أجرى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، السبت، زيارة إلى مبنى وزارة الكهرباء، وعقد حال وصوله اجتماعاً مع وزير الكهرباء زياد علي فاضل والكوادر المسؤولة بالوزارة.

وناقش الاجتماع ملف الطاقة الكهربائية، والوقوف على المشاكل المشخصة لهذا الملف، وسبل المعالجة السريعة له. وأكد السوداني، خلال الاجتماع، أن الحكومة الحالية وضعت قطاع الكهرباء ضمن أولويات عملها؛ لأهميته في حياة المواطنين.

وأوضح أن على مدى أكثر من عقد ونصف رُصدت مبالغ طائلة لتحسين الكهرباء، ولكن لم يتم الانتفاع منها كثيراً، وظلت أزمة شح الكهرباء قائمة وتسببت بزيادة معاناة المواطنين.

ووجه رئيس مجلس الوزراء وزارة الكهرباء لوضع خطة بتوقيتات زمنية واضحة لمعالجة هذا القطاع، تكون ذات نتائج ملموسة ابتداءً من صيف ٢٠٢٣ وللمواسم التي تليه، إلى جانب تفعيل أعمال الصيانة والاستجابة السريعة لشكاوى المواطنين.

اجتماع بشأن آليات دعم شبكة الحماية الاجتماعية

اجتمع رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، الجمعة، بوزير العمل والشؤون الاجتماعية أحمد الأسدي، وعدد من الكوادر المسؤولة في الوزارة.

واستمع الى إيجاز تضمن البحث في سبل معالجة الآثار السلبية لارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية، وأثره على الفئات الأوطأ في الدخل. وناقش رئيس مجلس الوزراء الوسائل العملية والفعالة لإعانة مستفيدي شبكة الحماية الاجتماعية، وزيادة اعداد الباحثين الاجتماعيين.

ووجه السوداني بالمباشرة في إجراء البحث الميداني للمستفيدين الجدد تمهيداً لشمول المستحقين منهم ضمن موازنة العام القادم، كذلك وجه سيادته باكمال مواد البطاقة التموينية للأسر الفقيرة بالتنسيق مع وزارة التجارة.

اجتماع حول مفردات البطاقة التموينية

ترأس رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، الجمعة، اجتماعاً حول البطاقة التموينية ضم وزير التجارة أثير داود سلمان، وعدد من المسؤولين على هذا الملف.

وأكد السوداني، في مستهل الاجتماع، ضرورة الاهتمام بالبطاقة التموينية، التي يعتمد عليها الفقراء وذوو الدخل المحدود من المواطنين بشكل أساسي، في ظل الارتفاع الكبير بأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. وشدد سيادته على أن واجب الحكومة تأمين الغذاء لهذه الفئات وبشكل مستقر، عبر توفير مفردات البطاقة التموينية وأن يتم توزيعها بتوقيتات منتظمة، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي والتخفيف عن تلك الفئات.

ووجه رئيس مجلس الوزراء وزارة التجارة بتحسين نوعية المواد الغذائية، والالتزام بمواعيد التوزيع، كما وجه بإجراء دراسة تهدف إلى زيادة مفردات البطاقة وتخفيض أسعارها.

اتصال هاتفياً من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

وتلقى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، يوم السبت، اتصالاً هاتفياً من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، هنأ فيه سيادته بمناسبة توليه مهامه ونيل حكومته ثقة مجلس النواب. وشهد الاتصال الهاتفي البحث في مجمل العلاقات الثنائية بين العراق والإمارات، وآفاق التعاون المشترك لما فيه مصلحة البلدين، وشعبيهما الشقيقين.

كما أكد الطرفان أهمية تنمية الشراكة وتنسيق المواقف لمواجهة التحديات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة لدول المنطقة وشعوبها المتآخية.

دعم كامل من الاطار التنسيقي في مكافحة الفساد وتقديم الخدمات

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد الاطار التنسيقي، اجتماعه الاعتيادي الخميس ٣-١١-٢٠٢٢ بحضور السيد رئيس الوزراء لمناقشة اخر التطورات السياسية في البلا.

وأعرب الاطار التنسيقي عن تأييده الكامل للسيد رئيس الوزراء في مكافحة الفساد وتقديم الخدمات. وأشاد المجتمعون بتوجه الحكومة الى الجانب الخدمي الذي يحتاجه المواطن و البداية الصحيحة في تطبيق المنهاج الوزاري لحكومة الخدمة الوطنية.

وشدد الاطار التنسيقي على ضرورة تلاحم جهود جميع القوى العراقية من اجل رفع الحيف عن الشعب العراقي وتغيير الوضع المعاشي لجميع ابناء الشعب العراقي والطبقات المحرومة بالخصوص والنهوض بالواقع الخدمي لهم ولجميع ابناء شعبنا الأبي».



مورد جديد للفساد أم حاجة وطنية؟ خدمة العلم على طاولة البرلمان

*الحرّة

بعد نحو عقدين على إلغاء التجنيد الإجباري لـ«خدمة العلم»، يقرأ مجلس النواب العراقي الأحد مشروع قانون لإعادة العمل بالخدمة الإلزامية، التي كانت قد ألغيت عام ٢٠٠٣.

وتحدث رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، في تغريدة، الخميس، عن أهمية إعادة التجنيد الإجباري، وقال إنها تضمن «إعداد جيل من الشباب أكثر قدرة على مواجهة مصاعب الحياة، ملم بالحقوق والواجبات، ومتحفز لحفظ الدولة وسيادتها، ويسهم في تعزيز منظومة القيم والأخلاق والانضباط والالتزام بالهوية الوطنية».

في مارس ٢٠٠٣ ألغى الحاكم المدني الأميركي، بول بريمر قانون الخدمة الإلزامية، ليصبح الانضمام للجيش العراقي تطوعياً.

ويعتقد نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية، النائب سكفان يوسف سندي، أن مشروع قانون خدمة العلم «من أهم وأفضل القوانين التي سيصوت عليها البرلمان العراقي خلال الفصل التشريعي».

ويوضح سندي في رد على استفسارات موقع «الحرّة» أن هذا القانون ستكون له «مخرجات ونتائج هامة، أبرزها تعزيز الشعور بالوطنية، الحد من البطالة، وتوحيد وتقرب مكونات الشباب العراقي بعضهم ببعض بعيداً عن عناصر الاختلاف أو الطوائف المختلفة».

في المقابل، لا يرى الكاتب المحلل يحيى الكبيسي أي «مسوغات منطقية لإقرار القانون سوى محاولة استثماره انتخابيا بعد غلق باب التعيينات والعقود». وحذر الكبيسي في تصريحات لموقع «الحرّة» من محاولات عسكرية المجتمع العراقي، مضيفا أنه «في ظل الفساد المستشري في العراق لن تكون الخدمة الإلزامية سوى رشوة للمكلفين بها من جهة»، ومورد مالي للضباط الفاسدين من جهة ثانية. وينص مشروع القانون على إعادة التجنيد الإلزامي لمدة عام ونصف، وبراتب شهري قدره ٧٠٠ ألف دينار عراقي شهريا (أقل من ٥٠٠ دولار) للمجنّد.

ويجادل الكبيسي بأن العراق لا يحتاج إلى مزيد من القوات المسلحة، واصفا مشروع القانون بأنه «نوع من العبثية والعشوائية» خاصة في «ظل وجود جيش مكون من ٤٢٠ ألف منتسب، وجهاز مكافحة إرهاب مكون من ٢٨ ألف منتسب، وحشد شعبي مكون من عدد غير معلن، لكن التقديرات تشير إلى أنه يتكون مما يزيد عن ٢٢٠ ألف منتسب، وجهاز أمن وطني فيه عشرات آلاف منتسب، وقوات أمنية عددها ٦٨٠ ألف منتسب، وما يقرب من ٢٠٠ ألف في الشرطة الاتحادية التي لا تختلف كثيرا في تسليحها عن الجيش»، وفق معلوماته. وكانت حكومة تصريف الأعمال، التي ترأسها مصطفى الكاظمي قد أقرت مشروع القانون في أغسطس ٢٠٢١. واعتبر الكاظمي حينها إقرار الحكومة لمشروع القانون «إنجازا» لما «تعهد به منذ لحظة تسلمه المسؤولية أمام الشعب والتاريخ».

ووفق معلومات كشفها النائب سكفان سندي لموقع «الحرّة» يشمل مشروع القانون الفئات العمرية (١٨ إلى ٣٥ عاما)، وسيكون فيه مرونة في مدة الخدمة تعتمد على التحصيل العلمي. وستكون مدة الخدمة لمن أنهى الدراسة الابتدائية ١٨ شهرا، ولمن أنهى الدراسة الإعدادية ستكون الخدمة لمدة عام، ولمن أنهى درجة البكالوريوس تسعة أشهر، وللحاصلين على شهادات الماجستير ٦ أشهر، و٣ أشهر خدمة للحاصلين على درجة الدكتوراة.

وتأمل النائبة المستقلة، نور نافع الجليحاوي، أن ينهي إقرار مشروع القانون ما وصفته بـ«المحسوبية في الجيش العراقي، والتي اتسعت بعد ٢٠٠٣، وبما يؤدي إلى تحقيق المساواة بين جميع أبناء الشعب العراقي».

وفي تصريح لموقع «الحرّة»، أبدت النائبة الجليحاوي مخاوف من أن «القانون قد يعني عسكرية المجتمع العراقي من جديدة، وزيادة اتساع ظاهرة العسكرية»، إلا أنها ترى في الوقت ذاته أن هناك جانبا إيجابيا في تطبيق القانون بشكل صحيح، يتمثل في «تقويض وجود الميليشيات، بإضافة عناصر للجيش النظامي من دون محسوبيات، وبما لا يؤثر على وحدة وعقيدة القوات المسلحة».

تحديات أمام «خدمة العلم»

وشدد الخبير الدستوري، علي التميمي على ضرورة «إعطاء الحرية في هذه الخدمة مقابل رواتب مجزية وبالتالي الحصول على نوع من الشباب المؤمنين بهذا الموضوع من حيث المبدأ كما في العديد من الدول حول العالم».

ودعا التميمي إلى وجود «مرونة في القانون وعدم تطبيقه بالقسوة التي كانت سائدة قبل ٢٠٠٣». واعتبر الكبيسي أن «هذا القانون في حال تمريره سيضيف عبئا إضافيا على الموازنة العامة، فعدد المشمولين به سنويا سيكون بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف شخص، وهذا يعني رواتب لا تقل عن ٢ مليار دولار سنويا، فضلا عن ضعف هذا المبلغ لأغراض التدريب والتجهيزات». وأعرب الكبيسي عن مخاوفه من أن تكون «خدمة العلم أشبه بدورة تدريب لضم الشباب للمليشيات المسلحة»، وزعم أن «الحشد الشعبي بموجب القانون هو جزء من القوات المسلحة، وبالتالي سيضمن القانون مواد تتيح لهم الحصول على نسبة معينة من هؤلاء المكلفين ليتدربوا ويكونوا ضمن هذه المليشيات، وهو ما يشمل قوة إضافية عددا من جهة، وموردا ماليا ضخما إضافيا للحشد من جهة ثانية». وحذر الكبيسي من «خطر تنظيم الشباب عقائديا ليكونوا جزءا من المنظومة العقائدية لولاية الفقيه في العراق».

وبحسب نسخة متداولة، لا يرد ذكر الحشد الشعبي في مسودة مشروع القانون، إلا إن الحشد يعتبر أحد تشكيلات القوات العراقية التي تتبع القائد العام للقوات المسلحة. وقلل النائب سكفان سندي من شأن المخاوف من إعادة خدمة العلم في ظل وجود ميليشيات مسلحة عديدة في العراق، مؤكدا «أنها مخاوف في غير محلها»، مضيفا أن كل قانون يمكن النظر إليه بشكل «سلبى»، ولكن هذا «الأمر لا يعني عدم المضي في إقرار القانون الهام». وأوضح أن «الشباب العراقي يحتاج إلى تأهيل وتدريب»، وعلى عكس المخاوف «فهو سيوجد نوعا من التوازن داخل القوات العراقية بضمه شبابا من جميع الطوائف والفئات المختلفة»، مستبعدا أن هذا يعني بالضرورة «ضم الشباب للمليشيات المسلحة». لكن سندي يرى أن هناك عوائق قد تعترض تطبيق القانون، وفي مقدمتها «الإمكانات المادية، إذ سيتطلب تحديد مخصصات لبناء مراكز تدريب وصرف الرواتب للمجندين»، بحسب ما تحدث لموقع «الحرّة». وترى النائبة الجليحاوي أنه قد «تكون هنالك تحديات عديدة أهمها احتمال عدم تطبيق القانون على الجميع خصوصا وأن سلطة الدولة غير مبسوطة على جميع مناطق البلاد»، ناهيك عن وجود «تحديات مالية».

وهذه ليست المرة الأولى التي تكون فيها محاولات لإعادة تطبيق قانون الخدمة العسكرية، إذ تم طرحه أكثر من مرة خلال السنوات الماضية.

ويحمل العراقيون ذكريات قاسية جدا عن الخدمة العسكرية الإلزامية التي بدأت في العهد الملكي عام ١٩٣٥ وما تلاها من مراحل سياسي. وكانت الغالبية العظمى من العراقيين يرغمون، خلال فترة حكم الرئيس العراقي صدام حسين، على البقاء أسرى لهذه الخدمة سنوات طويلة بسبب الحروب المتلاحقة. وبلغ تعداد الجيش العراقي الذي كان يعد الأكبر في الشرق الاوسط، قرابة مليون مقاتل إبان حكم نظام صدام حسين، وكانت تتراوح مدة الخدمة الإلزامية قانونا آنذاك بين ١٨ شهرا وثلاث سنوات، إلا أنها كانت تمتد إلى أكثر من ذلك بكثير.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



بلال وهاب:

شراء الوقت في بغداد؟ ماذا تتوقع من حكومة السوداني

الميليشيات والتي أطيح بها في عام ٢٠٢٠ بعد شهرين من الاحتجاجات الجماهيرية والقمع الوحشي. وصف العديد من المراقبين النتيجة بأنها أهون الشرين للعنف السياسي والخلل الوظيفي الذي ساد خلال مأزق العام الماضي.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى
الترجمة: المرصد. في ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ، وافق البرلمان العراقي على حكومة محمد شياع السوداني ، مما أضاف الطابع الرسمي على حكومة جديدة تشبه إلى حد كبير الحكومة التي تغزوها

ذلك ، فمن الناحية العملية ، تسيطر الأحزاب الشيعية على هذه الحركة التي انتظرت حتى بعد أن صممت التعددية الحاكمة في البرلمان قبل دعوة الأحزاب السنوية والكردية للمشاركة.

يتضمن نظامهم الأساسي قائمة طويلة من مبادرات السياسة التي تبدو مفيدة ، ولكن مع عدم وجود تدابير للمساءلة مرتبطة بالفشل.

وبدلاً من ذلك ، تبدو الحكومة الجديدة مصممة خصيصاً لتعزيز الاتجاهات المناهضة للديمقراطية ، متجاهلة إرادة ملايين العراقيين الذين انتفضوا في عام ٢٠١٩ ضد نظام قائم على تقسيم موارد الدولة والسلطة بين شبكات المحسوبية الطائفية.

في الأساس ، انتصر الشيعة في الحرب الإثنية - الطائفية. كانت الانقسامات الداخلية بينهما هي التي أوقفت تشكيل الحكومة العام

الماضي ، حيث فاز الصدر في الانتخابات لكنه استسلم في النهاية لخصوم تدعمهم إيران.

بعد الفشل في صندوق الاقتراع ، تكاتف هؤلاء المنافسون مع فعالية مميتة في إطار ما يسمى بإطار التنسيق. أصبحت الجماعات الكردية والسنية غير مهمة من خلال عدد كبير من المناورات العسكرية والقانونية والسياسية ، ناهيك عن الانقسامات الداخلية. وقد تم الآن انتقاء أو تهميش القلة من المعتدلين المنتخبين.

علاوة على ذلك ، مثل أسلافه ، يفتقر رئيس الوزراء السوداني إلى دائرة انتخابية برلمانية خاصة به. لا عجب إذن أن الإطار التنسيقي فرض أغلبية

ومع ذلك ، نظرًا لداعميها وهيكلها، فقد تتيح الحكومة الجديدة ببساطة استيلاء الفصائل السياسية الشيعية على السلطة بشكل كامل ، والتي تكون أكثر عرضة لسحب إيران - لا سيما في غياب جهات فاعلة متوازنة مثل مقتدى الصدر وبرهم صالح ومصطفى الكاظمي.

رحبت إدارة بايدن بصعود السوداني ، وخلصت إلى أن أفضل مسار في الوقت الحالي هو بدء العلاقة بشكل ودي. وهنا المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس رئيس الوزراء الجديد ، وأشار إلى «إننا نتطلع إلى العمل معه ومع حكومته على نطاق مصالحنا المشتركة» - وهو

شعور رددته السفارة ألينا رومانوفسكي.

قد يرد السوداني وداعموه بالمثل في البداية ، ولو فقط لأنهم يعتقدون أن العلاقات المتوترة مع الولايات

المتحدة يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر في البيئة الحالية من التحديات الداخلية والإقليمية القوية.

ومع ذلك ، يكمن الخطر الاستراتيجي هنا - إذا كانت واشنطن ببساطة تقف مكتوفة الأيدي خلال هذه الهدوء التكتيكي المفترض في الإجراءات والخطابات المعادية لأمريكا ، فقد يمنح ذلك الميليشيات التي تحولت إلى سياسيين وقتًا كافيًا لإعادة جذورهم إلى المؤسسات الأساسية للدولة العراقية.

ماذا يوجد تحت الغطاء؟

على الورق ، تم تشكيل حكومة السوداني ككيان توافقي يمتد عبر الخطوط العرقية والطائفية. ومع

يمثل الدعم الإقليمي والدولي الأرضية المناسبة لتنفيذ الخارطة الحكومية الجديدة

الناشئ بالفعل بعض هذه النوايا ، حيث يعد بـ «دعم وتطوير قدرات قوات الحشد الشعبي وبناء مؤسساتها» بدلاً من دمجها في الجيش الأوسع - وهو نهج قد يكون كارثياً بالنظر إلى أن ميليشيات الحشد الشعبي أصبحت المصدر الأساسي للبلاد من عدم الاستقرار.

ومع ذلك ، قد تكون تكتيكات الحكومة الجديدة أقل عدوانية وسرعة في البداية ، ويرجع ذلك جزئياً إلى سياسات القوة الداخلية والديناميكيات الإقليمية ، وأيضاً بسبب سمعة السوداني كمسؤول نظيف وقادر (وإن كان لديه طموحات سياسية كبيرة).

على الرغم من أن مجلس وزرائه ومكتبه الشخصي

يضم العديد من

الوزراء الذين فرضتهم

الكيانات التي حددتها

الحكومة الأمريكية

لمكافحة الإرهاب

والفساد ، إلا أنه اختار

المناصب الرئيسية

لوزراء الداخلية والمالية

على الأقل جزئياً لطمأنة واشنطن.

وبغض النظر عما يفعله السوداني ، فقد لا تكون

الميليشيات في عجلة من أمرها لاستئناف الهجمات

على أهداف أمريكية. قد يقررون هم وداعميهم أيضاً

تخفيف حملة الضغط على إقليم كردستان من أجل

إبقاء الكرد في الحكومة ، وربما حتى تقديم مبادرات

لهم بشأن حقوق النفط والنزاع الإقليمي في سنجار.

قد تكون الحكومة الجديدة أقل افتراءً من الناحية

الاقتصادية أيضاً ، حتى لو كانت فقط لإحباط أخطر

تهديدين: الغضب الشعبي والصدر.

يمكن للسوداني الاستثمار في الخدمات والوظائف

العامة ، لا سيما في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية

التعيينات الوزارية. يعزز هذا الاتجاه العراقي الذي يتطور منذ فترة طويلة حيث يتراجع اللاعبون السياسيون الأقوياء عن الأضواء والمساءلة عن رئاسة الحكومة مباشرة لصالح الحكم من خلال البيروقراطيين.

على سبيل المثال ، للوزراء الكرد والسنة الذين تم اختيارهم في الحكومة الجديدة تأثير سياسي ضئيل في مجتمعاتهم.

الشخصية السنية البارزة الوحيدة التي احتفظت بمنصب سياسي بارز هو رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي.

في الواقع ، يفضل

القادة الشيعة مثل

نوري المالكي وهادي

العامري وقيس

الخرزعلي وفالح الفياض

إتقان الدمى - مثلما

فعل الصدر على مر

السنين.

مراقبون: انها أهون الشرين للعنف السياسي والخلل الوظيفي

ماذا تتوقع

بصرف النظر عن غياب الصدر ، فإن السلطات وراء حكومة السوداني هي نفسها التي دعمت حكومة عادل عبد المهدي في 2018-2020.

لذلك فمن المنطقي أن نفترض أن أهدافهم

الأساسية لم تتغير - أي الاستيلاء على الدولة ،

وتطوير قوات الحشد الشعبي كمؤسسة موازية للجيش

الوطني ، والانضمام إلى العراق وإيران في الورك (وهو

ما من شأنه أيضاً أن تسهيل إقامة روابط أوثق مع

الصين وروسيا).

في الواقع ، يعكس برنامج حكومة السوداني

معضلته شائكة: إذا تحدث الآن ، فقد يمنح منافسيه وحدة الهدف ضده ؛ إذا انتظر أن يتلاشى فريق الحكومة الجديدة ، فقد يكون قد فات الأوان.

توصيات السياسة

عندما تولت إدارة بايدن السلطة ، كانت العلاقات الأمريكية العراقية على وشك الانقسام. نظرت إدارة ترامب إلى البلاد في المقام الأول من منظور إيران ، مما دفع واشنطن في كثير من الأحيان إلى محاربة خلافاتها مع طهران على الأراضي العراقية. خفف فريق بايدن من حدة هذا التوتر وواعد بالتعامل مع بغداد في حد ذاته ، ومع ذلك سرعان ما أصبح هذا الفصل هو السياسة الأمريكية الفعلية في حد ذاته وليس مجرد مقدمة مؤقتة لدفع مجموعة جديدة من

إدارة بايدن : أفضل مسار
في الوقت الحالي هو بدء
العلاقة بشكل ودي

المبادرات في العراق. انسحبت الإدارة إلى حد كبير بعد انتخابات العام الماضي ، ويبدو أنها راضية طالما بقي العراق خارج عناوين الأخبار وسط تحديات جيوسياسية رئيسية أخرى. عندما حاولت واشنطن لاحقاً أن تلعب دور اللحاق بالركب من خلال زيارات رفيعة المستوى ومذكرة تفاهم مع البشمركة الكردية ، كان الأوان قد فات. لإقناع فريق بايدن بالعودة إلى حالة سلبية أعمق ، قد تقدم الميليشيات القوية والشخصيات السياسية التي تقف وراء حكومة السودان الهدنة التكتيكية والهدوء السطحي الذي تريده واشنطن - مع منح

في الجنوب. بفضل أسعار النفط المرتفعة والجهود المنسقة لمنع الحكومة السابقة من تمرير الميزانية ، يوجد حوالي ٨٥ مليار دولار في خزائن العراق في انتظار إنفاقها.

لا عجب إذن أن السوداني جعل تمرير الميزانية على رأس أولوياته.

يمكن أن يؤدي ضخ السيولة الناتج عن ذلك إلى شراء الحكومة الجديدة بعض النوايا الهادئة ، وربما حسن النية ، مع إحياء خطط عبد المهدي لتعميق العلاقات مع الصين . في نهاية المطاف ، ستكون سلسلة العقود الحكومية نعمة للقوى القوية التي تقف وراء السوداني.

أحد الأمور الباذلة المحتملة هو مسألة الانتخابات المبكرة ، التي لا تزال غير محسومة.

وقد وعدت الحكومة الجديدة بإجرائها ، لكن

ليس قبل تعديل قانون الانتخابات. وعليه ، فإن الإطار التنسيقي « سيبذل كل ما في وسعه لتشكيل جهود الحملة التشريعية بشكل يضر بالصدر ، الذي فقد قدرته على مواجهة هذه المكائد بعد انسحاب أعضائه من البرلمان. إلى جانب صندوق حرب الميزانية وقوات الحشد الشعبي ، قد تمكن هذه الجهود الحكومة من قصر الانتخابات المبكرة على المستوى المحلي / الإقليمي أو تجنبها تمامًا.

باختصار ، الوقت ليس في صالح الصدر. على الرغم من إمكاناته كشخصية معارضة هائلة ، فإن دعمه العام القوي يتقلص ، ويشعر شركاؤه الكرد والسنة السابقون بخيبة أمل معه.

مشاركة أمريكا ، وقوتها الجماعية ، وإيواء الأصول المالية العراقية توفر الأساس للشرعية الدولية التي تتوق إليها الحكومة الجديدة. ولاستكمال هذه الجزرات ، يجب على إدارة بايدن تذكير بغداد بأن لديها ترسانة من العصي لمعاقبة الفساد المستمر وغسيل الأموال وانتهاكات حقوق الإنسان. في الوقت نفسه ، يجب على واشنطن استكشاف السبل التي تعود بالنفع على الشعب العراقي بغض النظر عما إذا كانت حكومته تسيطر على دوافعها المفترسة.

وسيستلزم ذلك تحسين البرامج الاقتصادية وبرامج المجتمع المدني الأمريكية التي تدعم القطاع الخاص في العراق ، والشباب ، وجهود المناخ.

قد تكون هناك حاجة للتفكير الإبداعي في بعض هذه المبادرات. على سبيل المثال ، تُدار وزارة التعليم العالي والبحث

العلمي العراقية من قبل جماعة عصاب أهل الحق التي تصنفها الولايات المتحدة على أنها إرهابية. مما يجعل التبادلات التعليمية قضية شائكة.

يتمثل أحد الخيارات في إنشاء روابط بين جامعة وجامعة وبرامج منح عامة تعمل على تطوير هذا القطاع دون إشراك الوزارة. على نطاق أوسع ، سيتعين على البيت الأبيض أن يجعل أهدافه السياسية الشاملة بشأن العراق واضحة خشية أن تسعى الإدارات الحكومية إلى تحقيق أهداف مفككة.

*بلال وهاب هو زميل فاغر في معهد واشنطن.

أنفسهم الوقت الكافي لإعادة بسط سيطرتهم على المؤسسات العسكرية والمالية والقضائية العراقية بهدوء.

على الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين كانوا حكما في التواصل مع الحكومة الجديدة في وقت مبكر خشية تخلفهم عن التعامل مع العناصر المناهضة للولايات المتحدة منذ اليوم الأول ، فقد صدم العديد من العراقيين من الدفء والسرعة غير المقيدة التي قبلت بها واشنطن السوداني ، وبالتالي القوات المعادية والفاصلة. التي رفعته.

لضمان عدم تضليلها مرة أخرى من قبل «الرجال

اللطفاء» ، تحتاج

واشنطن إلى أن تراقب اللعبة باهتمام شديد ، وتراقب أي ميليشيا أو جهود من الحلفاء للتسلل إلى الدولة وتهيئتها للسرقة المستمرة. العدا

الصريح ليس هو الحل ، لكن إدارة بايدن يجب أن تحافظ على عدم ثقة صحي بالسوداني ، وأن تنقل توقعاتها بحزم ، وأن تقيّم أداءه ببرود بناءً على مجموعة واضحة من المقاييس .

لفترة طويلة ، استهانت واشنطن بنفوذها وأدواتها في العراق. إن القوى الموجودة في بغداد تدرك جيداً هذا النفوذ ، ومع ذلك - فهي تعلم أنها لم يكن لديها رفاهية خوض معركة سياسية لمدة عام دون أن تمنع الولايات المتحدة بنشاط ظهور تمرد آخر للدولة الإسلامية. في الواقع ، لن يقدم السوداني «خدمة» لواشنطن من خلال السماح للمستشارين العسكريين الأمريكيين بالبقاء في العراق - بل بالعكس. لا تزال

تم تشكيل حكومة السوداني ككيان توافقي يمتد عبر الخطوط العرقية والطائفية



مصطفى ملا هذال:

حكومة السوداني: خيبة أمل ام فرصة عمل؟

جديدة بعيدا عن تكرار حالات الانغلاق السياسي، وقد تكرر هذا عبر اللقاءات الحوارية التي تجمع ممثلين عن هذه الأحزاب ومناوئيه.

التأسيس لمرحلة جديدة والشروع برحلة الاعمار وإزاحة التراكمات الثقيلة على مدى الحكومات السابقة، قد يكون من الأمور صعبة الوقوع ولأسباب عدة، في مقدمتها، العمر الافتراضي الذي حددته القوى السياسية للحكومة المقبلة والذي تم تأكيده في البرنامج الحكومي، على ان يكون اجراء الانتخابات المبكرة بعد عام من تاريخ التشكيل، وبالطبع هذا الامر قابل للتمديد نتيجة بعض المعرقات الفنية المرتبطة بالوضع الخاص لمفوضية الانتخابات.

الامر الآخر الذي يجعل الحكومة الجديدة غير متمكنة من إحداث الفارق المتوقع، هو اتباعها أسلوب التدوير

مساء أحد الأيام التشريعية المعتدلة بالمناخين البيئي والسياسي، تعهد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني خلال كلمته امام الشعب العراقي، بأن تكون أولى واجبات حكومته القادمة غلق منافذ الفساد، عبر تشريع قوانين تحد من حركة الفاسدين بمساعدة السلطات الأخرى في البلد، ولا نعرف فيما إذا كانت التشكيلة الحكومية القادمة، ستكون سببا لخبية أمل جديدة ام فرصة عمل ونجاح قادمة؟

الأجواء لغاية الآن إيجابية، وتتسم بنوع من التعاون والترقب لما سيحصل في الأيام القليلة القادمة، فمختلف القوى السياسية العراقية، تريد طي الماضي القريب وفتح نافذة المستقبل الأقرب، بعد محاولتها تجاوز التفاصيل الدقيقة المرتبطة بمصالحها الخاصة، وتأسيس لمرحلة

السوداني فرصة فتح باب الحوار الحقيقي والهادف لردم الهوة التي باعدت المؤسسات الحكومية عن بعضها، واثقلت على المواطنين وزادت حملهم، في الوقت الذي يفترض ان تكون الحكومة عوناً

للفقراء وليس سيفاً على رقابهم. هنالك عوامل عديدة تساعد حكومة السودان على تخطي الازمات التي تحاصر الحكومات السابقة ومنعتها

من تقديم الافضل لأبناء الشعب العراقي، ومن هذه العوامل هو خلفيته الإدارية وتسلسله في الهرم الوظيفي، وصولاً الى تسنمه رئاسة الحكومة الحالية.

ويتمثل العامل الآخر الذي بموجبه يتمكن السوداني من تعزيز فرص النجاح هو الدعم والتأييد الكبير الذي حظيت به حكومته على

المستوى الإقليمي والدولي،

وبالنتيجة فأن هذا الدعم يمثل الأرضية المناسبة لتنفيذ الخارطة الحكومية الجديدة التي وضعت وفق متطلبات المرحلة والاحتياج

الملح لها. ومن ثم العمل على تنفيذها بالأوقات المحددة وبالشكل المطلوب.

الحد الفاصل بين ان تكون حكومة السودان خيبة امل إضافية ام فرصة عمل، هو قدرتها على التقريب بين وجهات النظر المتباينة داخليا، والعمل على دمج المصالح وجعل المصلحة الوطنية هي العليا، الى جانب ذلك وضع الآلية الصحيحة لخلق الأجواء السليمة والصحيحة بما يناسب التوازن الإقليمي والدولي من اجل التقليل من انعكاساته على العملية السياسية ومنعها من تحقيق خطواتها، لا سيما وإنها تحت الرقابة المشددة من قبل الجماهير والقوى المتربصة.

شبكة النبا المعلوماتية

لبعض الشخصيات العاملة في الحكومات السابقة والتي اثبتت عدم نجاحها في إدارة المسؤوليات المناطة بها على مدى السنوات الطويلة، وبالتالي أصيب الرأي العام بخيبة امل جراء هذه الاختيارات التي يراها غير موفقة ولا يمكن لها النهوض بالعبء الثقيل.

بالتوازي مع حالة عدم الارتياح او التشاؤم المنبعثة لدى الجماهير، يبقى هنالك بصيص امل في ان تخط الحكومة الحالية طريقها، بعيداً عن التأثيرات الجانبية لتهدئة الازمة العراقية الدائرة منذ سنين واحتدمت في الشهور الأخيرة، حتى انتهى الصراع باختيار الحالي باعتباره أكثر الخيارات واقعية وأقلها ضرراً في هذه المرحلة تحديداً.

ما يواجهه حكومة السوداني هو عقبة تجاوز التركات الثقيلة التي خلفتها له الحكومة السابقة، اذ خلفت شارع غاضب نتيجة قلة الخدمات وشحة فرص العمل والوظائف، واقتصارها على شريحة

ضيقة من المنتمين للأحزاب، الى جانب ذلك ما فجرته الأيام القليلة الماضية من قضايا متعددة، آخرها ما يسمى بسرقة القرن، وكيفية التعامل مع هذا الملف المستفحل بشكل غير مسبوق بزمان حكومة تصريف الاعمال.

مطلوب من السيد السوداني في المرحلة القادمة، حل الازمات ومعالجة الإخفاقات التي رافقت عمل الحكومات او على الأقل الحكومة الماضية، التي اهملت وبشكل كبير مطالب أبناء الشعب على مختلف الأصعدة، فهي لم تنجز عملية محاسبة السراق، وكذلك أخفقت في الكشف عن قتلة المتظاهرين وتقديمهم للعدالة، بينما هذه الخطوة بالتحديد أكثر ما ركزت عليه في البرنامج المقدم في حينها.

في الوقت الحالي ومن الناحية النظرية اتاحت امام



ابراهيم العبادي:

حكومة جديدة ام حقبة جديدة؟

تعبر بجلاء عن فهم ما يجري في العراق. لا تصنف الحكومات في العراق عادة من مناهجها وبرامجها، كونها تحكي عن توجهات فكرية تؤثر في السياسات، بل بالهوية السياسية لرئيس الحكومة والقوى الداعمة له، أو المتحالفة والمشاركة في حكومته، ولا يتحدد تصنيف الحكومة من الانتماءات الحزبية للوزراء الكرد والسنة، رغم أن مجموع مقاعدهم يقترب من نصف التشكيلة الحكومية. إذ إن الغالب عليهم دائماً هو التوجه القومي أو الليبرالي باستثناء المحسوبين على التيارات الاسلامية وهي مشاركات محدودة للغاية، التصنيف يتوجه تلقاء

تتعدد مستويات الجدل والنقاش بين العراقيين وغير العراقيين بخصوص هوية الحكومة الجديدة، مقارنة بالحكومة السابقة، جدل الهوية هذا ليس ترفاً كما قد يفترضه البعض، بل هو في صلب الصراع الدائر في العراق بين التيارات المختلفة، ودورها في الحكم وإدارة السلطات وتصميم السياسات، وهو صراع لا يوفر مساحة من مساحات الوعي، ولا أداة من أدوات التعبئة الا وشملته، يمكن بسهولة رصد وتصنيف طبيعة التوجهات وقراءة مفردات الخطاب عبر صفحات وسائل التواصل ومنصات ومواقع النشر، وفي ثنايا الأبحاث والأوراق السياسية، التي تنشرها مراكز الأبحاث والدراسات، التي

العراق دخل في عهد حكومة جديدة، بهوية معروفة

واغتيالاتها وتدميرها للمجتمعات المحلية واقتصادياتها وسلامها الاجتماعي.

بعيد حركة الاحتجاجات التشريعية، ومجيء حكومة الكاظمي بطاقم من المستشارين ذوي توجهات علمانية واضحة، صنف حكومته على أنها حكومة علمانية وقد أوحى هي نفسها بذلك وتعهدت هذا الإيحاء لكسب الجمهور المناوئ المحتج على أداء (الإسلاميين)، وللحصول على الدعم الخارجي الراض هو الآخر لحكومات الإسلام السياسي، كانت مهمة الحكومة الأولى إجراء الانتخابات المبكرة وإدارة الاقتصاد المتداعي، بفعل فيروس كورونا وتداعياته، من ركود عالمي وانقطاع سلاسل التوريد، وتضخم كبير مع انهيار في اسعار البترول، الذي حرم العراق من ريعه الوحيد، الذي يملأ أفواه الناس ويسكتهم عن التفكير الجدي بمشروع اصلاح حتمي للاقتصاد المريض، كان الفساد هو المانع والعائق الكبير الذي يحول دون الانجاز التنموي والخدماتي، وكان هذا التحدي يأخذ بتلابيب اي سلطة، ايا كانت توجهاتها وفكرها السياسي، غير أن هذا الفساد صار لصيقا بحكومات (الاسلام السياسي)، ينسب اليها جذرا واستدامة وتصادا، وصار مجيء حكومة غير ذات توجه اسلاموي، يعني أنها ستحد من هذا الفساد وتحجمه على الأقل لأنه وليد ثقافة وتوجه فكري وسياسي، يجعل الأيديولوجيا فوق الدولة والامة والمصلحة

رئيس الحكومة وممثلي القوى الاسلامية الشيعية في الوزارة، فباستثناء اياد علاوي ومصطفى الكاظمي، والى أربعة رؤساء وزارة على الحكم، جميعهم ينتمون إلى قوى الاسلام السياسي الشيعي، ولأن الفترة التي تلت عام ٢٠٠٣ شهدت صعود تلك القوى إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع ضمنت لها شرعية دستورية، افتقدت إلى الانجاز الكبير.

لذلك وصمت أوساط عديدة حكم الاسلاميين، بأنه فاشل نسبيا ان لم يكن فاشلا بشكل عام، لأنه بلا منجز كبير، ولأنه لم يحقق طموحات وتوقعات الجمهور بعد التغيير رغم الانفاق المالي الهائل، بل إن جماعات سياسية ليبرالية ويسارية وقومية تتهم قوى الاسلام السياسي بانها مسؤولة عن انتشار الفساد وتغوله، وتتهمها بتوظيف الخطاب الديني لمآرب سياسية، حتى اتخمت الفضاء الاجتماعي بالطوقسية والممارسات الشكلانية دونما تدين وجداني، يكون مانعا من التعدي على القوانين والانظمة والمال العام والفساد بانواعه وهدر الوقت واذكاء المشاحنات والجرائم وضعف الانتاجية.

وقد لخص شعار (باسم الدين باغونا الحرامية) ذروة الخطاب المناوئ لقوى الإسلام السياسي، بل إن كثيرين حملوا هذه القوى مسؤولية تصاعد الضد النوعي المتطرف من قوى الارهاب ذات التوجه السلفي، التي أحرقت البلاد بتفجيراتها

تصنف الحكومات في العراق بالهوية السياسية لرئيس الحكومة والقوى الداعمة له

حمر وتسمية الامور بأسمائها، وهذه مهمة شاقة وعسيرة هي الأخرى، لأنها ستدخل الحكومة في صراع مع بعض أطرافها التي طالما ورد اسمها في الاتهامات، لا شك أن هذه المهمة ستكون كاشفة عن قدرة هذه الحكومة على التعامل مع التحديات من منظورات متعددة، لعل أهمها الكشف عن ارتباط الفساد بالقوى المعتاشة عليه، وهي تهمة وجريمة التصقت بقوى الإسلام السياسي بأجيالها الجديدة وطريقتهم في ادارة الدولة والمال والسلطة.

بينما كشفت تجربة القوى العلمانية في السلطة انها هي الاخرى لم تثبت نظافة يد كما روجت عن نفسها، وأنها متورطة بشكل وآخر بملفات فساد كبيرة، إما بفشلها في الكشف عنها أو بتورط أشخاص معروفين فيها، ثمة من يتحدث عن مفارقات أخلاقية بين التيارات المؤدلجة في العراق، ومقارنات عن فترات حكمها وموقفها من المال والسلطة، الحصيلة العراقية لا تبشر بتفاوت واختلاف كبير، بل إن الفساد أحرق الأيديولوجيات والأحزاب، وفضح البناء الهش والانهيال الأخلاقي قبل التنظيمي والسياسي، العراق دخل في عهد حكومة جديدة، بهوية معروفة من القوى التي شكلتها، الامال معقودة في ان تنعطف بالبلاد نحو حقبة مختلفة عن سابقتها، فهل تستطيع النهوض بمهمتها؟

*موسوعة صوت العراق

الوطنية، هكذا كانت السردية الشائعة، بل كانت هناك آمال حقيقية معلقة على الحكومة، لتأتي بانجاز لم تأت به سابقتها، لا سيما في مجال مكافحة الفساد، غير أن الحكايات والقصص المتداولة في السنة الاخيرة من عمر حكومة (تصريف الاعمال) بددت الصورة نهائيا، وجاءت رسالة استقالة وزير المالية المخضرم، لتكشف أن الفساد في العراق محمي، ومشرعن فعلا من قادة ورموز وزعماء قوى سياسية مختلفة

التوجهات والأيديولوجيات، وأن مافيات الفساد وجماعات الضغط والمصالح ووسائلها السياسية والإعلامية، كانت من القوة والرسوخ ما جعل صاحب مشروع الورقة البيضاء وإصلاح الاقتصاد يقر بصعوبة مهمته، إن لم يكن فشلها، وما كادت حكومة تصريف الاعمال تنهي أعمالها إلا والشارع العراقي يتداول قصصا عن اموال ضائعة وسرقات سماها الشارع (سرقة القرن) المليارية، بتندر وسخرية وأسى كبير، فالحكومة التي بدأت اعمالها بلجنة شهيرة لمكافحة الفساد، وملفات الفساد تثقل كاهلها وكاهل الحكومة الجديدة، التي ينتظر منها الجمهور صراحة وصدقا وشفافية، قد تضطرها إلى خيارين لا ثالث لهما، اما ترك ملفات الماضي ونفض اليد عنها وهذا مايعد تنصلا من المسؤولية.

لكنها مهمة خطيرة قد تعرقل عمل الحكومة ان لم تطح بها، أو التعاطي مع الملف بلا مجاملات أو خطوط

المرصد التركي و الملف الكردي



كيف حاول أردوغان أن يجرد دمرتاش من كريدته

دون أن يصدر صوتًا وهو يؤدي وظيفته كإطار احتياطي لحزب العدالة والتنمية من خلال تحمل العديد من الإذلال؟

وأكد الكاتب سيرمان إنه تمامًا مثل مقدار إقناع دولته بهجلي، الذي استوعب بخنوع كل محاولات حزب العدالة والتنمية الذي يدمر الأمة في هذا الاتجاه، بقاعدة خروج ماهر أونال، إنه يشبه تمامًا الطريقة التي أراد بها رأس ماهر أونال أثناء مواجهته. وتحدث عن مبادرات رئيس

أحوال تركية

أنقرة - تساءل الكاتب علي سيرمان في مقال له في صحيفة جمهوريت: أليس من المؤسف أن يستقيل ماهر أونال من واجبه لمجرد إهانة ثورات اللغة والخطاب في وقت كان من السهل أن تكون معاديًا لآتاتورك وأن تهاجم أعماله بشدة؟

وهل سيكون الأمر مجرد حقيقة أن الإعدام القسري لدولت بهجلي يأتي عبر ماهر أونال بينما هو حيث يجلس

واحد في خطابه الشهير في جامعة السوربون موضحاً وجهة نظره: «كما يمكن فهمه بسهولة مما قيل حتى الآن، لا يحق لأحد أن يفرض على أحد، قائلاً أنت من نفس اللغة والدين والعرق مثلي».

وقال إن الشيء الذي يجب فعله بسيط. دعونا ندع المواطنين يقررون بحرية مع من يريدون قضاء حياتهم المشتركة ومع من يريدون التركيز على مستقبل مشترك. دعوا دميرتاش يقرر ما يشعر به هو. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد حقيقة مؤكدة أن الشعور بالكردية يشكل عقبة أمام خلق أيام ومستقبل مشترك مثل أبناء الأناضول الآخرين. وأكد الكاتب أيضاً على فكرة مفادها يبدو أنه لا يهم إذا كان دميرتاش كردياً من حيث اللغة أو الدين أو العرق، بل إن أهم شيء أنه يريد أن يعيش في وحدة المثل العليا التي يشعر معها بنفسه وأن يصل إلى مستقبل مشترك.

الوضع هو نفسه بالنسبة لضياء غوك ألب، ليس لأن أقاربه من قبيلته هم من الأتراك،

حزب العدالة والتنمية لا يريد حلاً صحياً للمشكلة الكردية

ولكن لأنه يشعر بأنه تركي.

وقال إنه في هذه الحالة، تمكن ملاحظة أن تصريحات أردوغان حول كردية دميرتاش، والتي تتعارض مع المفهوم الذاتي للأمة، ستندرج أيضاً بانحرافات خطيرة للغاية وستشكل أكبر عقبة أمام حل صحي في الأيام المقبلة.

ثم ختم بالقول: بما أن حزب العدالة والتنمية لا يريد حلاً صحياً للمشكلة الكردية، فمن الممكن القول إن هذا لا يهمهم.. لكن أولئك الذين يحاولون إعادة إرساء الديمقراطية في تركيا سيواجهون فخاخاً خطيرة جداً في هذا الصدد في الأيام المقبلة. يجب أن يعرفوا ذلك جيداً وأن يكونوا يقظين.

الشؤون الدينية علي أرياش الطائشة لتدمير الأمة، وقال إنه سؤال يجب طرحه لأنه ثابت.

أشار الكاتب إلى أن تصريحات ماهر أونال حول ثورة اللغة، والتي تزامنت مع زيارة الرئيس أردوغان المخيبة للآمال إلى ديار بكر، مدعومة باقتراحه بتحويل سجن ديار بكر إلى متحف.

وشدد على أنه بالنظر إلى الدور المهم لسجوننا في حياتنا الفكرية والفنية، وحتى قليلاً، لم تلق كلماته عن صلاح الدين دميرتاش، المعتقل منذ ستة أعوام، اهتماماً كافياً.

ومع ذلك، فإن خطاب الرئيس رجب طيب أردوغان في ديار بكر، والذي تضمن كلام صلاح الدين دميرتاش بأنه ليس كردياً، كان مهماً بما يكفي لتتم دراسته بعناية.

وشدد كذلك على أنه كما هو معروف، في المفهوم الذاتي للأمة، يعتبر المعيار الذاتي، وليس معايير موضوعية مثل العرق، واللغة، والدين، في تحديد الأمة التي ينتمي إليها الشخص.

في المفهوم الذاتي للأمة، فإن أقصر طريقة لتحديد الأمة التي يعيش فيها الشخص هي النظر إلى الأمة التي يشعر بنفسها أنه ينتمي إليها.

وكما تم التأكيد عليه في مناسبات عديدة، فإن خطاب مصطفى كمال أتاتورك «طوبى لمن يقول إنني تركي» يجب أن يُفسر بهذه الطريقة أيضاً.

بعبارة أخرى، ما هو موضع تساؤل هنا ليس كونه من العرق التركي، وهو معيار موضوعي، ولكن حقيقة الشعور بأن المرء تركي.

ونوه الكاتب على أن هذا هو السبب في أن رينان، رائد مفهوم القومية الذاتية في فرنسا، يقول ما يلي في مكان



عن خطاب أردوغان في ديار بكر

الآخرين، وتساءل: هل تعتقد أنهم لا يفهمون أنه كان هناك «عداء واضح لا لبس فيه للكرد» منذ عملية الحل؟ ألا تعرفون أن أكثر الناس تسييسا في تركيا يعيشون هناك؟ هل تعتقد أننا لم نر أنك تنقل أنصارك بيمتات المركبات من المدن المحيطة؟

كما تساءل: ماذا قال عن حزب الشعوب الديمقراطي، ومن أنه يوظف العديد من المستشارين؟ ألم يخرج أحد ليشرح له مفهوم «الديمقراطية الراديكالية»؟ ألم يخبره أحد أن الرؤية السياسية لحزب الشعوب الديمقراطي هي مشروع ديمقراطي جديد لخلق هيمنة التغيير من خلال مساواة المشاكل التي تعاني منها الهويات المختلفة في

تحدث الكاتب التركي إيرول قاطرجي أوغلو عن خطاب الرئيس رجب طيب أردوغان وتأسف للتناقضات التي وضع نفسه فيها، ومراوحته بين فكرة الإقرا بوجود مشكلة كردية في تركيا ومن ثم اللجوء إلى سياسة إنكار وجود المشكلة بعد ذلك.

وأشار قاطرجي أوغلو إلى أنه لم يكن يعرف ماذا يقول عن خطاب أردوغان في ديار بكر. وذكر أن الناس يندهشون من أن زعيم حزب كان في السلطة في هذا البلد منذ ٢٠ عامًا كان يجب أن يعرف كيف سيتصور الطرف الآخر هذا الخطاب.

وصف الكاتب سياسة أردوغان بأنها نوع استغباء

السياسة في تركيا تدور حول مشاكل القرن المعقدة

الديمقراطية إلا بـ «الترام»، بعد أن عين «أمعاء» من خلال القيام بانقلاب في جميع البلديات التي فاز بها حزب الشعوب في المحافظات التي يعيش فيها الكرد، يقول الآن: «لم نأت لنكون سيدك، بل لنكون في خدمتك».

دعا الكاتب كذلك إلى التفكير للحظة، وقال إنه إذا كان أردوغان قد ألقى هذا الخطاب في ريزه، فهل كان سيستخدم هذه الجملة بهذه الطريقة؟

سأل شخص من ريزه، «ماذا يعني هذا، هل يمكن أن يكون شيئاً مثل أن يكون أردوغان» سيدنا «؟» ألا يقول؟ أو الجملة: «إنهم يستغلون إخواني الكرد». ألن يقول أحد من ريزه «كنا مواطنين، ماذا حدث، الآن نحن إخوة؟» حتى لغة أردوغان تظهر بوضوح أن الكرد شعب مستعمر. أنه «السيد» على رأس هذا الشعب.

ختم الكاتب مقاله بالقول إن السياسة في تركيا تدور حول مشاكل القرن المعقدة. لقد بدأت للتو المحادثات حول حلول لهذه المشاكل. الزي والعلوية والکرد والمذاهب.

لا أعرف ما إذا كانت هذه المحادثات ستتطور في أي مكان. ولكن يبدو الأمر كما لو أن شعبنا يريد حل هذه المشاكل لأن القرن الثاني للجمهورية على وشك أن يبدأ. لا أعلم، هل أنا مخطئ؟

*أحوال تركية

مجتمعات الهوية اليوم؟

ولفت قاطرجي أوغلو إلى أنه لهذا السبب، ألم يخبره أحد أن حزب الشعوب الديمقراطي ليس مجرد حزب كردي، إنه حزب كل من وقع ضحية للنظام الذي أنشأته الطبقات العنيفة في هذا البلد. وذكر بما يقوله أردوغان عن أن «حزب الشعوب الديمقراطي حزب فتنة». وسأل: هل تعتقد أننا لا نفهم أنه ينظم كل أنواع الفتنة مع زعيم حزب

أكد المحلل التركي كذلك أنه في الواقع، دعم العديد من اليساريين، بمن فيهم هو نفسه، أردوغان لبدء عملية الحل، لكنها كانت خيبة أمل كبيرة بالنسبة له. واستعاد ما قاله أردوغان: «لا ينبغي أن يأتي أحد أمامنا بالكردية أو التركية». بعد أن قال، «نحن سلطة انعتقت من كل أنواع القومية»، حتى تقاسم السلطة مع حزب «قومي تركي» فقط أظهر مستواه السياسي بوضوح.

شدد الكاتب على أنه يوجد شعب كردي في هذا البلد، ويعيش في هذه الأراضي منذ قرون وله لغته وثقافته وتاريخه. وانطلاقاً من فهم الإدارة أن العثمانيين لم يتدخلوا في شؤونهم الداخلية، عندما تأسست الجمهورية، تطور إلى شعب يتمتع بحقوق الـ «مواطنة». لكن مرة أخرى، كتب التاريخ بوضوح أنه منذ ذلك الحين، ظل يقول إنه لا يرى نفسه في مفهوم «المواطن»، وأن لديه مطالب متعلقة بهويته.

ولفت إلى أن أردوغان، الذي لم يكن بوسعه مقارنة



قره يلان: الدولة التركية لا تستطيع تحقيق نتائج بانتهاج سياسة العنف

صرح قائد قيادة مركز الدفاع الشعبي، مراد قره يلان، أن الدولة التركية تستخدم الأسلحة الكيماوية كوسيلة لكسر مقاومة قوات الكريلا، وقال: « لن يتمكن الاحتلال من تحقيق أهدافه المرجوة أبداً». وأشار قائد قيادة مركز الدفاع الشعبي، مراد قره يلان، إلى أن الدولة التركية لا تستطيع تحقيق نتائج مع سياسة العنف التي تنتهجها، وقال: «ما لا يأخذونه في الحسبان هو عمليات الكريلا التي تحبط خطط العدو بتكتيكات ذكية وخلاقة، وتصعيد المقاومة اللامثيل لها بشجاعة كبيرة، بحيث إنهم يواجهون أبناء وبنات الكرد الشجعان وثواراممين والذين يتبنون أيديولوجية وفلسفة القائد أبو، وبالتالي لن يتمكنوا من تحقيق أهدافهم بالعنف». وأوضح قره يلان أنه إذا شاركت قوة تقول أنني قوة كردية في عملية الإبادة والتدمير، فسيكون ذلك من العار عليهم، وقال: «يجب التخلي عن هذا، لا أحد يستفيد منه، هناك مفهوم يراد من خلاله تدمير كل وجود وإنجازات الشعب الكردي، وضد هذا المفهوم هناك مقاومة تاريخية يخوضها الكريلا، على أساس القيم الديمقراطية، ومن لا يرى هذه الحقيقة ويشوهها ويلتزم الصمت حيال ذلك سيعاني من عواقب هذا غدا على هذه الأراضي». ودعا قره يلان جميع الثوار، الوطنيين والكادحين إلى النهوض بالحركة الاجتماعية من خلال القيام بأدوارهم

ومهماتهم في هذا النضال، ضمن مرحلة تسمى الوجود أو اللوجود. وقيم قائد مركز الدفاع الشعبي (NPG) مراد قره يلان حقيقة استخدام جيش الاحتلال التركي للأسلحة الكيماوية والقنابل المحظورة ضد كريليا حرية كردستان، ولماذا يخفي نظام الحرب الخاصة ذلك، وضرورة الرد على هذه الهجمات والمسؤولية التي تقع على عاتق الرأي العام، لوكالة فرات للأنباء ANF. والى نص الحوار:

المقاومة البطولية التاريخية أكملت ستة أشهر ونصف

كشفت قيادتكم، خلال الأيام الماضية، عن سجل ١٧ مقاتلات الذين استشهدوا في الهجمات الكيماوية التي شنها جيش الاحتلال التركي، بالإضافة إلى ذلك، تم نشر مشاهد مصورة للمقاتل باز موردوم (محمد جان أفرن) والمقاتلة هلبست كوجرين (كوثر عطا) بعد تعرضهم لهجوم بالأسلحة الكيماوية، قبل كل شيء ماذا تقول عن هذا؟

في البداية، يجب أن نعلم أن المقاومة البطولية التاريخية التي يخوضها مقاتلو/ات الكريليا في زاب وآفاشين وميتينا، والتي لها مكانة مهمة للغاية في النضال من أجل حرية شعبنا، قد أكملت اليوم ستة أشهر ونصف، هناك العديد من الجوانب لهذه المقاومة يجب تقييمها، يمكن تقييم ذلك على أسس مختلفة، ولكن لشهدائنا الأبطال الدور الأكبر في تصعيد هذه المقاومة على هذا المستوى، وصلت هذه المقاومة إلى مرحلتها الحالية من خلال الاستمرار في تقديم المزيد من التضحيات والنضال بروح فدائية في خط القائد أبو، نستذكر في شخص الرفيق باز موردوم والرفيقة هلبست كوجرين، جميع شهداء هذه المقاومة البطولية، وخاصة رفاقنا الذين استشهدوا بالأسلحة الكيماوية، ونجدد عهدنا لهم، كما أننا مدينون لهم، لقد قدموا خدمة جليلة لشعب كردستان والقوى الديمقراطية في المنطقة ببطولتهم ومقاومتهم، وباسم الشعب قاوموا موجة كبيرة من الفاشية بمقاومة كبيرة وارتقوا إلى مرتبة الشهادة.

لكننا نعلم أن الدولة التركية تنكر كل شيء عندما يتعلق الأمر بجرائم الحرب ضد شعب كردستان، وفي الآونة الأخيرة، ارتكبوا مجزرة في قرية برخ في حفتانين التابعة لزاخو، جاء مسؤولو الجيش العراقي وقالوا عبر وثائق أن الجيش التركي استخدم هذه الأسلحة، لكنها ما زالت تنفي ذلك رسمياً، قالوا «هذه ادعاءات حزب العمال الكردستاني»، نحن نعلم أنهم أرسلوا بعض الرسل الكرد إلى الحكومة العراقية، وقالوا إننا سنعطي المال للعائلات وأرادوا التستر على الحادثة، من خلال العديد من مثل هذه الحوادث، نعرف كيف يكذبون، إذا لم يكونوا كاذبين، فلا يمنعون اللجان المستقلة، إنه واضح وواضح للغاية، فلتأتي الوفود وتجري التحقيقات، أعلنت الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) أنها ستساعدكم بكافة الطرق الممكنة، ومن أجل أمن الوفود ولتكون قادرة على العمل بشكل جيد، وإذا لزم الأمر فستسخر لهم كافة إمكانياتها.

السبب الرئيسي وراء أعمال النظام

بدون شك، يمكننا التحدث عن العديد من الأسباب، العداء ضد الشعب الكردي، سياسة الإبادة الجماعية، أحلام الإمبراطورية العثمانية الجديدة، الرغبة في القضاء على حركتنا، هزيمتهم في الحرب ضد قوات الكريليا، وغيرها

من الأسباب، هناك العديد من الأسباب، لكن، فإن هذه الممارسات والمقاربات على هذا المستوى تكون مرتبطة بمسألة الانتخابات التي ستجري في تركيا، هذا لأن النظام الحالي الذي أحبط في العديد من المجالات، منها السياسة الداخلية والاقتصادية، يرى السبيل الوحيد لمواصلة سلطته من خلال تعميق جذور الشوفينية في تركيا، ولهذا السبب، فإنه يريد احتدام الحرب والقضاء على حركة التحرر الكردستانية، لكي تواصل هذه الحكومة سلطتها كنظام للحرب، عليها أن تفوز في الانتخابات بأسلوب ما.

ما قام به النظام لم يمكنه من تحقيق نتيجة

في الأساس، يتم تحديد البرنامج الانتخابي جزئياً من خلال ما تؤول إليه الهجمات. كانت خطة طيب أردوغان ودولت بهجلي وخلصي أكار هي الحصول على نتائج عبر الهجوم الذي بدأ في غاري في شباط ٢٠٢١ وإجراء انتخابات مبكرة بناءً على «الانتصار»، المزعم الذي سيحققونه وقتها. لهذا السبب، بدأوا العملية واستخدموا الأسلحة الكيميائية للحصول على النتائج بسرعة لكن على الرغم من ذلك، لم ينجحوا.

في خضم الحرب التي استمرت في عام ٢٠٢١، استشهد بعض رفاقنا بتلك الأسلحة، لكن نظام حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية لم يحقق النتيجة التي أرادها. لذلك تم أيضاً تأجيل خطة إجراء انتخابات مبكرة. ومع بداية ربيع عام ٢٠٢٢، وبذات الطريقة في زاب وآفاشين ومينا، وعبر استخدام الأسلحة المحظورة والقنابل النووية التكتيكية، أرادوا الحصول على نتيجة في غضون شهر أو شهرين، وإجراء انتخابات مبكرة في عام ٢٠٢٢.

ومع ذلك لم يحققوا نتيجة. وبما أنهم لم ينجحوا، فإن خططهم لحماية سلطتهم من خلال انتخابات مبكرة باءت مرة أخرى بالفشل. هذا جانب مهم من الحدث الرئيسي. بعبارة أخرى، فإن أحد أهم أسباب استعدادهم لاستخدام الأسلحة المحظورة بعنف هو رغبتهم في حماية سلطتهم. بالطبع، هذه القضية لها وجهين، الأول هو سياسة الإبادة الجماعية، وتعتبر الدولة التركية أنه من المهم تحقيق ذلك. والثاني هو خطة رجب طيب أردوغان للحفاظ على سلطته.

كما يستغل رجب طيب أردوغان جزءاً من الدولة لهذا الغرض. لكن أردوغان يستخدم هذا الجزء من الدولة لقمع مقاومة الكرد عبر ارتكاب الإبادة الجماعية.

يمكن أن نفهم من البيانات أن الدوائر الدولية تشجع على هذا الاتجاه

بلا شك، وخاصة عندما رأوا أنه لا يوجد رد فعل ضد استخدام الأسلحة الكيميائية أو أي حظر من المجتمع الدولي، فقد تجرأوا على ذلك وحسبوا أنه في عام ٢٠٢٢، سيتم استخدام المزيد من الغازات الكيميائية والقنابل النووية التكتيكية والقنابل الحرارية للحصول على نتائج معينة. من الواضح أن الموقف الصامت للمؤسسات الدولية المعنية بشأن هذه القضية، وخاصة دعم دول الناتو لعمليات الدولة التركية وبعض الدول التي قدمت هذه الأسلحة إلى الدولة التركية أو تقوم بصنعها سوية، هو أمر واضح. شراكتهم تكشف الجريمة. صمت المؤسسات الدولية والموقف الداعم للدول المعنية شجع الدولة التركية في هذا الإطار والتي تمادت نتيجة لذلك. في القرن الحادي والعشرين، استخدموا السلاح علانية ضد مناصلي حرية الشعب الكردي عشرات المرات في اليوم. هذه الأسلحة محظورة أيضاً وفقاً للمعاهدات الموقعة. هل يعقل أن القوات الدولية ليست على علم بذلك؟ غير ممكن.

كيف يمكن تفسير صمت المنظمات الدولية، وخاصة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؟ من الواضح أن نظام الحرب لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية يشجع هذا النهج الذي تتبعه القوى الدولية، ولأنها تعتبر شعب كردستان ليس لديه إرادة على الساحة الدولية، فإنها تنتهك القوانين الدولية بوحشية. من المعلوم أن الدولة التركية استخدمت أسلحة كيميائية سابقاً. ومع ذلك وخلال العام المنصرم، خاصة في الأشهر الستة الأخيرة من الحرب، كما ذكرت، يبدو أن ذلك قد زاد. في بعض التقييمات، يبدو أن هذا الوضع يحضر كأرضية على أنها أمر اعتيادي، يظهر ذلك خلال أحد المقاطع. ماذا تقولون حيال هذا؟ لقد استخدمت الدولة التركية الغازات الكيميائية مرارا وتكرارا ضد الكرد منذ مقاومة ديرسم عام 1937، لكن بالطبع كما ذكرت بقولكم «الدولة التركية استخدمتها في كل عصر، وما زالت تستخدمها الآن»، ربما يتم الاعتياد على ذلك دون سابق معرفة. في تصريحات بعض أبناء شعبنا، عادة ما يشرعون حديثهم بعبارة «الدولة التركية استخدمتها وتستخدمها في كل فترة».

الحزب الديمقراطي الكردستاني والأشخاص الذين دعموا المحتلين

موضوع آخر تمت مناقشته خلال هذه المرحلة نُدد به، وفي مقدمته موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني والأشخاص الذين دعموا المحتلين والتزموا الصمت حيال هذه المرحلة، ما رأيكم في هذه القضايا؟ مثلما حاول صدام قمع المقاومة الكردية بالأنفال والغازات الكيميائية في حلبجة، فإن نظام حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية يريد الآن قمع مقاومة الشعب الوطني الديمقراطي في كردستان بالأسلحة الكيميائية والقنابل المحظورة. لأنهم يواجهون إخفاقا كبيرا أمام المقاومة. ومع ذلك في مرحلة الإبادة هذه، هناك قوة تقول لنفسها «أنا كردي» وهي معهم، وهذا الأمر محط عار عليهم. في مواجهة هكذا وضع، غدا، ليس فقط من المنظور الحالي، ولكن أيضا من المنظور التاريخي، بماذا سيجيبون؟ هذه نقطة مهمة، لكن في نفس الوقت يجب أن يفكروا فيها. نقولها على الدوام: يجب التخلي عن ذلك؛ لا أحد مستفيد منه. هناك مفهوم يريد القضاء على كل مكتسبات وإنجازات الشعب الكردي، وضد هذا المفهوم هناك مقاومة تاريخية لكريلا حرية كردستان على أساس القيم الديمقراطية. أولئك الذين لا يرون هذه الحقيقة، يفعلون العكس ويصمتون عنها، سيعانون من هذا الشيء غدا في كل هذه المناحي.

كان هناك أيضا موضوع الأقمعة الواقية من الغازات التي صادرها الحزب الديمقراطي الكردستاني في فصل الربيع. ما أظهر ردود فعل منددة كبيرة تجاههم. ما حقيقة هذا المسألة؟

نعم؛ في وسائل الإعلام، تم ذكر الأقمعة التي اشترتها الكريلا. يجب إعطاء هذه المعلومات، فهذه الأقمعة لم يشتريها الكريلا. لقد تم انتاجها نتيجة لحملة من قبل الدوائر الصديقة والديمقراطية وأرادوا إرسالها إلى الكريلا. ولأنهم لا يعرفون كيفية توصيل تلك الأقمعة للكريلا، يرسلونها إلى روج آفا؛ بعد ذلك علمنا بها. من هناك يسافرون سرا عبر مركبة مدنية لتسليمهم للكريلا. لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني يستولي عليهم. كما لو أنهم فعلوا شيئا جيدا جدا، قدم الحزب الديمقراطي الكردستاني استيلائه على الأقمعة كخبر. قصة تلك الأقمعة على هذا النحو، بفضل العمل الجاد وكد الأصدقاء من أوروبا، وصلت إلى هنا، لكن قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني صادرت تلك الأقمعة.

المرصد الامريكى والانتخابات النصفية



بايدن عن الانتخابات النصفية: الديمقراطية على المحك

*المرصد..فريق الرصد والمتابعة

شدد الرئيس الامريكى جو بايدن يوم الجمعة على أن الديمقراطيين سيفوزون في انتخابات التجديد النصفى الأسبوع المقبل، لكنه حذر من صعوبة العاميين المقبلين إذا صحت توقعات استطلاعات الرأي التي تؤشر حتى الآن إلى فوز محتمل للجمهوريين.

وأعرب الرئيس الديمقراطي البالغ ٧٩ عاما خلال حملته التي قادته إلى عدد من الولايات في الأيام الأخيرة قبل اقتراع الثلاثاء، عن تفاؤله بأن حزبه يمكن أن ينتصر، وقال أمام حشد في شيكاغو: «أنا لا أعتقد مطلقا أننا في ورطة.

أعتقد أننا سنفوز. حقا».

غير أن بايدن رسم صورة قاتمة في حال انتصر الجمهوريون، محذرا من أنه «إذا خسرت الكونغرس ومجلس الشيوخ، فسيكون أمامنا عامان مرّوعان».

وأضاف «النبأ السار هو أنني سأمتلك حق الفيتو» الذي يتيح للرئيس عرقلة أي تشريعات جمهورية مستقبلية، مشددا على أن «الديمقراطية على المحك حقا».

وفي وقت سابق الجمعة، دافع الرئيس الديمقراطي عن إنجازاته الاقتصادية، في محاولة لتجنب هزيمة محتملة للديمقراطيين.

وصرّح بايدن خلال جولة له في سان دييغو بكاليفورنيا: «أحرزنا تقدما كبيرا خلال الأشهر العشرين الماضية لتقوية الاقتصاد وبرأيي علينا فقط أن نواصل ذلك».

ووعد بايدن بـ«خفض» التضخم، مشددا خصوصا على الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها إدارته، ولا سيما في أشباه الموصلات والمناخ.

الولايات المتحدة تحتفظ بنقاط قوة

وأصرّ بايدن على أن الولايات المتحدة تحتفظ بـ«نقاط قوة»: ففي سوق العمل على سبيل المثال، تم توفير ٢٦١ ألف فرصة عمل في أكتوبر رغم ارتفاع أسعار الفائدة الذي يثير مخاوف من حدوث ركود.

إنذار بايدن الأخير.. محاولة لاستدراك ما تبقى من أمل

وليلة الأربعاء توجه الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى الشعب الأمريكي بكلمة متلفزة دعا فيها إلى «حماية الديمقراطية»، في دعوة يبدو أنها محاولة لاستدراك ما تبقى من أمل قبيل الانتخابات النصفية التي تجرى الأسبوع المقبل.

يأتي خطاب بايدن، قبل ٦ أيام من الانتخابات النصفية، ووسط ظروف تنذر بأزمة قادمة بغض النظر عن نتائج الانتخابات؛ فمن جهة، لو فاز الحزب الجمهوري بالأغلبية في مجلسي الكونغرس، كما في المقاعد والمناصب التشريعية والتنفيذية للولايات (وهذا ما ترجمه الأرقام)، فسيكون المسرح قد جرى إعداده لتكرار سيناريو انتخابات ٢٠٢٠، حسب ما يتوقع به الفريق المتشدد المتوقع بأن يحظى بحصة وازنة في المقاعد الجمهورية المنتخبة، كما يتوقع فوز معظم أعضائه إن لم يكن جميعهم بمقاعد في الكونغرس، وهم من أعلنوا صراحة بأنهم لا يعترفون برئاسة بايدن.

ومن جهة ثانية، لو فاز الحزب الديمقراطي بالأغلبية في النصفية (وهذا احتمال ضئيل وفق الأرقام أيضاً، التي قلما تخطئ أو تتغير في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية)، فإن اليمين الجمهوري، على الأقل في عدة ولايات فاصلة، مصمم على رفض النتائج تحت شعار «لا نقبل بفوز غيرنا». وبذلك يبدو التحدي كبيراً و«خطيراً» في الحالتين لرئاسة جو بايدن.

كان الهدف من خطابة بايدن ليلة الأربعاء هو قرع ناقوس الخطر، أكثر مما كانت محاولة لإنقاذ حزبه، فعملية إنقاذ الحزب الذي يعاني من عدة مشاكل فات آوانها، إلا إذا حصل تطور خارق أو كانت الاستطلاعات خاطئة، وهي نادراً ما تكون كذلك عشية الاستحقاق.

انطلاقاً مما سبق، فقد اتسعت المساحة أمام الحزب الجمهوري الذي نجح في توظيف ورقة التضخم، وهو ما أدى إلى ترجيح كفة الميزان لصالحه بعد تراجع حظوظ المرشحين الديمقراطيين، الذين احتفظوا بمواقع متقدمة طوال الصيف الماضي. لكن في سبيل مداركة الأمر، استعان البيت الأبيض وحزبه بالرئيس السابق أوباما، الذي نزل إلى ساحة الحملة في الأيام الأخيرة، علّه يقدر في اللحظات الأخيرة على استنفار القواعد واستقطاب ما أمكن من المستقلين.

في ضوء ذلك، عاد بايدن إلى موضوع «الديمقراطية الأمريكية» والمخاطر المحيطة بها، عساه يؤثر في تحريك الناخب المتردد وحمله باتجاه يؤدي إلى تغيير المعادلة في أيامها الأخيرة، لكن خطبته كانت أقرب إلى الوعظ حول فضائل الديمقراطية وشرور بدائلها، وبدت في لحظتها، وبالرغم من حيثياتها، محاولة تخويف من قبل من يخشى هزيمة انتخابية كاسحة.

من جهته انتقل الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب الذي لا يزال يتمتع بقبضة قوية على الحزب الجمهوري، إلى مرحلة الهجوم.

وخلال تجمع في ولاية أيوا لم يُبقِ ترامب الكثير من الشكوك فيما يتعلق بخطته السياسية وقال لمؤيديه «سأترشح على الأرجح» للانتخابات، مضيفاً: «استعدوا، هذا كل ما يمكنني قوله. سوف نستعيد أمريكا، والأهم من ذلك، في العام ٢٠٢٤ سوف نستعيد بيتنا الأبيض الرائع».

الانتخابات النصفية.. كيف ستؤثر على بايدن؟

سيكون لانتخابات التجديد النصفية الأمريكية المقررة في نوفمبر المقبل تأثير غير مباشر على الرئيس الأمريكي، جو بايدن، إذ أن السيطرة على الهيئة التشريعية ستحدد مدى قدرته على تنفيذ أجندته للفترة المتبقية من عمر ولايته الأولى، الممتدة حتى موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة عام ٢٠٢٤.

ورغم أن بايدن تمكن من تمرير بعض بنود أجندته التشريعية، إلا أنه لا يزال أمامه بعض القضايا الاجتماعية والسياسية الهامة التي يرغب في تمريرها، قبل الاستحقاق الرئاسي المقبل.

وعلى ضوء نتائج الانتخابات سيتحدد أيضاً مدى قدرته على خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة بأريحية خاصة في ظل احتمالات قوية بدخول منافسه الجمهوري السابق، دونالد ترامب، هذا السباق.

وبالنسبة للجمهوريين، فإن الأمر يتعلق بالوصول إلى أغلبية في الكونغرس، في مجلسي النواب والشيوخ، تمكنهم من التأثير بقوة على قرارات الرئيس، والقوانين التي تثير الخلاف بين الطرفين.

وستكون انتخابات التجديد النصفية أيضاً بمثابة تصويت على أداء وقرارات حكام ٣٦ ولاية خلال سنوات صعبة مرت على البلاد، تخللتها ظروف استثنائية، بسبب جائحة كورونا، وقضايا أخرى حساسة تثير الجدل، مثل الإجهاض.

انتخابات حكام الولايات الأمريكية.. أبرز ١٠ منافسات حاسمة

ستكون انتخابات التجديد النصفية في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا العام، بمثابة تصويت على أداء

وقرارات حكام ٣٦ ولاية خلال سنوات صعبة مرت على البلاد تخللتها ظروف استثنائية بسبب جائحة كورونا، وقضايا أخرى حساسة.

ويواجه الحزب الديمقراطي في هذه الانتخابات حقيقة تاريخية قد تجعل وضع الحزب وبايدن أكثر صعوبة، هي أن الحزب في السلطة عادة ما يفقد مقاعد في مجلس النواب في انتخابات التجديد النصفى (تجرى الانتخابات على شغل مقاعد المجلس الـ٤٣٥)

وخلال الانتخابات النصفية عام ٢٠١٠، إبان ولاية الرئيس الأسبق، باراك أوباما، الأولى، فقد الحزب الديمقراطي ٦٣ مقعدا .

وفي عام ٢٠١٨، بعد عامين من رئاسة دونالد ترامب، فقد الحزب الجمهوري ٤١ مقعدا. وفي كلتا الحالتين (٢٠١٠ و ٢٠١٨)، فقد الحزب في السلطة الأغلبية في مجلس النواب، وفق رويترز. وفي انتخابات ٨ نوفمبر هذا العام، يحتاج الجمهوريون فقط إلى الفوز بأربعة مقاعد لتحقيق الأغلبية في مجلس النواب.

وتقول رويترز إن عددا من أعضاء مجلس النواب الديمقراطيين، الذين يتوقعون فوز زملائهم الجمهوريين، فضلوا الخروج من المشهد، فقد أعلن ٣١ تقاعدهم أو ورغبتهم في تقلد مناصب أخرى، «وهو أكبر عدد للمنسحبين بالنسبة للحزب الديمقراطي منذ عام ١٩٩٢».

كما يحتاج الجمهوريون إلى مقعد واحد فقط للسيطرة على مجلس الشيوخ (المنقسم حاليا بنسبة ٥٠-٥٠ بالإضافة إلى صوت نائبة الرئيس، كامالا هاريس، التي تصوت للحزب الديمقراطي).

وتقول رويترز إن منافسات أعضاء مجلس النواب الديمقراطيين في أريزونا وجورجيا ونييفادا أظهرت أنهم قادرون على الاحتفاظ بهذه المقاعد، بينما قد يخسر الجمهوريون مقاعد في بنسلفانيا وويسكونسن، وهما ولايتان صوتتا لبایدن في انتخابات ٢٠٢٠.

لكن قد تؤدي «الموجة الجمهورية» الحالية، وفق رويترز، إلى أن تسير كل تلك هذه المقاعد في طريق الحزب الجمهوري، بالإضافة إلى كولورادو ونيوهامبشاير.

وتقول المحللة الامريكية المحافظة، كارلن بومان، لموقع الحرة، إن مجلس الشيوخ سيشهد «سباقات مفتوحة، ومن الصعب معرفة ما سيحدث».

وتتوقع حدوث بعض المناورات بعد الانتخابات بالنسبة لاختيار رؤساء لجان مجلس النواب والمناصب الأخرى في الإدارة، ومن غير الواضح ما إذا كان زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب، كيفن مكارثي، الذي يتطلع للفوز برئاسة مجلس النواب سيواجه منافسة جادة أم لا.

تصويت غير مباشر على بايدن

ورغم أن هذه الانتخابات لا تمثل تصويتا على بايدن بشكل مباشر، إلا أنها ستكون بمثابة استفتاء عليه. وتأتي الانتخابات هذا العام بعد أن انتعشت شعبيته قليلا خلال الصيف بعد سلسلة من الانتصارات السياسية

وتحسن الأداء الاقتصادي في بعض النواحي، لكنه لا يزال يواجه تحديات. ووفق استطلاع أجرته رويترز/ إيسوس في ٢٩-٣٠ أغسطس الماضي، بلغت نسبة الرضا عن أداء الرئيس الأمريكي ٣٨ في المئة، أي أقل من نصف عدد الذين استطلعت آراؤهم، وقال ٦٩ في المئة إن البلاد تسير في المسار الخطأ، مقارنة بـ٢١ في المئة فقط قالوا إنها تسير على الطريق الصحيح.

ويرى جيمس لينزي، في تحليل على مجلس العلاقات الخارجية، إن هذه النسبة المتدنية من الشعبية «لم تحدث مع أي رئيس منتخب منذ الحرب العالمية الثانية». وباستثناء حدوث تحول في الأحداث قبيل الانتخابات «من المرجح أن يضر بايدن بفرص المرشحين الديمقراطيين للكونغرس أكثر من مساعدتهم»، وفق الكاتب.

وتقول بومان لموقع الحرة إن هذه الحقيقة ستظل تطارد بايدن في هذه الانتخابات، لكنها تشير إلى تحسن شعبيته في الفترة الأخيرة قليلا.

وترامب أيضا ليس على ورقة الاقتراع، لكنه نجح في دعم قائمة من المرشحين الذين يتبنون أجندة مشابهة، بينما يحاول أن يظل الزعيم الفعلي لحزبه، قبل محاولة أخرى محتملة لخوض سباق البيت الأبيض في عام ٢٠٢٤.

وفي الوقت ذاته، حصل الديمقراطيون على بعض الزخم من تداعيات قرار المحكمة العليا إلغاء حق الإجهاض في قضية «رو ضد وايد»، ما كان له تداعيات على حماس الناخبين للتصويت لصالح الجمهوريين.

وقال جاكوب روباشكين، المحلل في Inside Elections في واشنطن لروترز: «لدى الديمقراطيين أسباب للتفاؤل، لكن موقفهم مازال صعبا في كلا المجلسين».

ماذا سيحدث في الكونغرس بعد نوفمبر؟

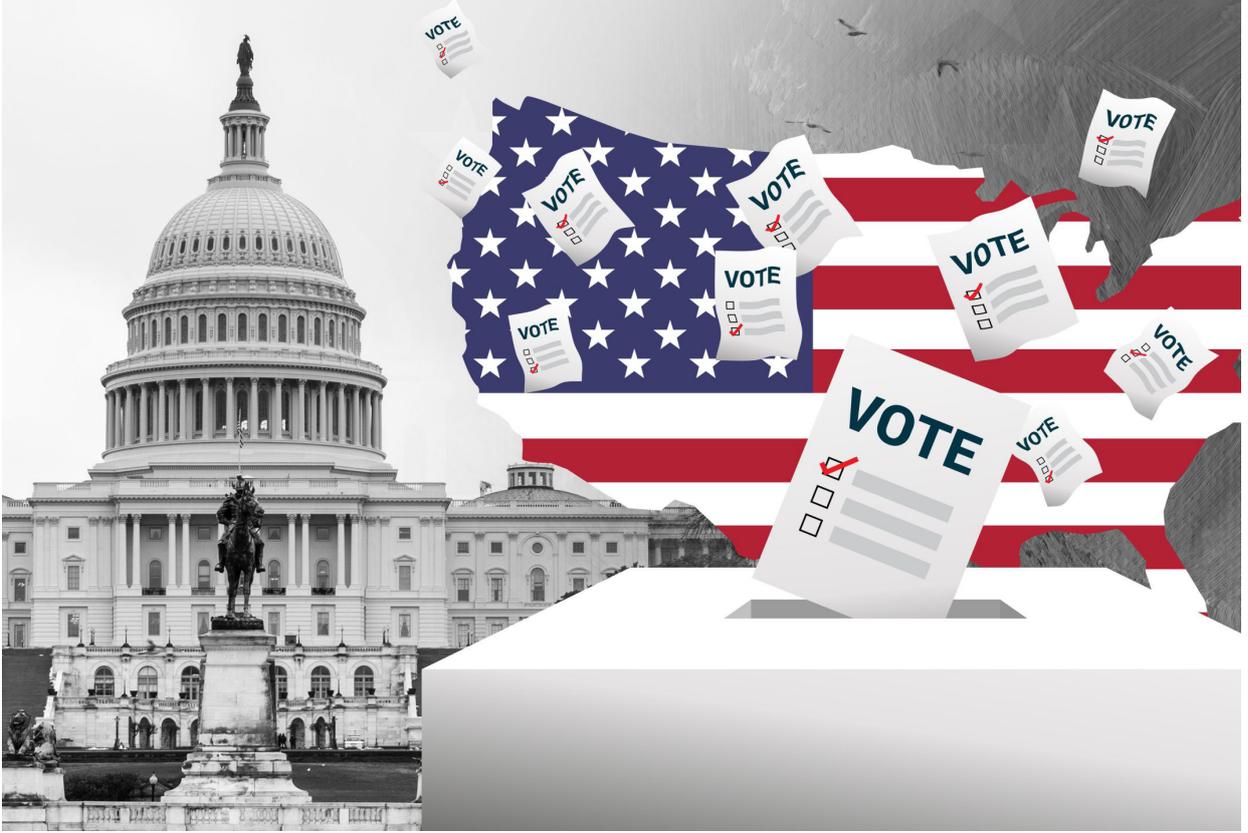
إذا هيمن الجمهوريون على مجلس النواب، سيكون ذلك كافيا لعرقلة معظم التشريعات التي يريد بايدن والديمقراطيون تمريرها، وسيشجع على فتح تحقيقات بشأن الإدارة، وفق المحلل السياسي، هشام ملحم، الذي تحدث لموقع الحرة.

أما إذا حافظ الديمقراطيون على مجلسي الكونغرس، سيسهل ذلك على بايدن تكملة أجندته التشريعية، رغم أنه حقق جزءا كبيرا منها، وقد يشجعه ذلك على الترشح مرة أخرى للرئاسة، وفق ملحم.

ستيف ألموند كتب على موقع WBUR، التابع للإذاعة الأمريكية العامة، أنه على مدى العامين الماضيين، استخدم بايدن أغلبية ضئيلة في الكونغرس لتمرير مجموعة من التشريعات لم تحدث من قبل، مثل خطة الإنقاذ، وقانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف، والذي خصص أكثر من تريليون دولار لتحديث الجسور والطرق والشبكات الكهربائية وأنظمة المياه.

إلا أنه لا يزال يواجه تحديا اقتصاديا، فعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة، لا يزال الأمريكيون يعانون من التضخم الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع الأساسية والطاقة.

وحتى مع انخفاض أسعار بعض السلع مثل البنزين، حذر الاحتياطي الفيدرالي مؤخرا من أنه سيظل بحاجة إلى اتخاذ خطوات صارمة للسيطرة على التضخم.



الانتخابات النصفية 2022 وصراع السيطرة على الكونغرس

*مركز تريندز للبحوث والاستشارات

الباحث: عوض البريكي-رئيس قطاع تريندز غلوبال: في الثامن من نوفمبر ٢٠٢٢ تشهد الولايات المتحدة انتخابات التجديد النصفى للكونغرس (مجلس النواب ومجلس الشيوخ)، حيث يُعاد انتخاب كافة أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٤٣٥ عضوًا، ويُعاد انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، أي ٣٥ مقعدًا من أصل ١٠٠ مقعد. وفي الوقت نفسه يجري الاقتراع على مناصب ٣٦ حاكمًا للولايات من أصل ٥٠ حاكمًا. وتحظى الانتخابات الأمريكية النصفية هذا العام بأهمية خاصة، حيث تأتي في ظل ظروف انقسام سياسي حاد بين الحزبين الرئيسيين - الديمقراطي والجمهوري - حول ملفات مهمة، في الوقت الذي ما تزال فيه تداعيات أزمة كورونا وحرب أوكرانيا تتفاعل على كل المستويات؛ حيث يُتَوَقَّع أن يخسر الديمقراطيون بعض مكاسبهم التي حققوها في الانتخابات السابقة، في ظل تراجع التأييد الشعبي للرئيس بايدن في استطلاعات الرأي.

ما أهمية هذه الانتخابات بالنسبة لكل من الرئيس والحزبين؟ وما هي الإشكالية التي تعطيها هذه الأهمية، لا سيَّما في هذه المرة؟

وما هي النتائج المتوقعة في ظل توجهات الناخبين التي تُظهرها استطلاعات الرأي؟ وما التأثيرات المتوقعة في حالة فوز الحزب الديمقراطي أو خسارته؟ وهل سيتمكن الديمقراطيون من الحفاظ على

سيطرتهم؟

أم سيسترّد الجمهوريون السيطرة على مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، مما قد يُعيق التشريعات الديمقراطية لسنوات قادمة؟

وأخيرًا، ما هي تبعات نتائج انتخابات التجديد النصفى على الانتخابات الرئاسية القادمة في سنة ٢٠٢٤؟.

الانتخابات النصفية

يتكون الكونغرس الأمريكي من مجلسين: الأول مجلس النواب، ويبلغ عدد أعضائه ٤٣٥ عضوًا، يمثلون الولايات الخمسين، ويجب أن يكون لكل ولاية عضو واحد على الأقل. والمجلس الثاني مجلس الشيوخ، ويبلغ عدد أعضائه ١٠٠ عضو، حيث يمثل كل ولاية من الولايات الخمسين شيخان (سناطوران).

وتُجرى انتخابات التجديد النصفى للكونغرس في منتصف فترة ولاية الرئيس، ولا تتم خلال سنوات الانتخابات العامة، وذلك على عكس انتخابات الولايات والانتخابات المحلية التي تُجرى كل عام. وقد أُجريت الانتخابات النصفية الأخيرة في عام ٢٠١٨ خلال السنة الثانية لولاية الرئيس السابق دونالد ترامب.

ولم تكن هناك انتخابات منتصف المدة في عام ٢٠٢٠؛ لأنها كانت سنة انتخابات عامة، ويجري انتخاب جميع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٤٣٥ مقعدًا، وثُلث مقاعد مجلس الشيوخ (٣٥ مقعدًا)، بالإضافة إلى ٣٦ من أصل ٥٠ حاكم ولاية.

ويتم تحديد الفائزين في هذه الانتخابات من خلال التصويت الشعبي المباشر، وذلك على عكس نظام الهيئة الانتخابية، أو الكلية الانتخابية، أو المجمع الانتخابي، المستخدم في اختيار الرئيس، حيث يجري انتخاب الرئيس بشكل غير مباشر.

الوضع الحالي

يسيطر الديمقراطيون على كُُلّ من مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ففي مجلس النواب، يشغل الحزب الديمقراطي ٢٢١ مقعدًا، بينما يشغل الجمهوريون ٢١٢ مقعدًا، وهناك مقعدان شاغران لأسباب مختلفة.

أما مجلس الشيوخ - البالغ عدد أعضائه ١٠٠ عضو - فهو فعليًا منقسم بين الحزبين، حيث يشغل الجمهوريون الآن ٥٠ مقعدًا، بينما يشغل الديمقراطيون ٤٨ مقعدًا، ويوجد حاليًا عضوان مستقلان في المجلس يُحسبان على الديمقراطيين، وبالطبع تكون كامالا هاريس - نائبة الرئيس - هي الصوت المرجح في حالة التعادل، وهذا ما يُتيح للديمقراطيين السيطرة على مجلس الشيوخ.

ويعني هذا أيضًا أن الديمقراطيين في احتياج إلى الحفاظ على عدد مقاعدهم الحالي لتحقيق الأغلبية المطلقة، بينما لا يحتاج الجمهوريون سوى مقعد واحد لاستعادة السيطرة على المجلس.

على مستوى الولاية، سيكون هناك ٣٦ حاكم ولاية، و٣٠ مكتبًا للمدعي العام للولاية في بطاقات الاقتراع، ومن بين ٣٦ ولاية، يشغل الجمهوريون حاليًا ٢٠ ولاية.

وعلى الرغم من أن انتخابات حُكّام الولايات هذه قد تبدو أقل أهمية من مقاعد الكونغرس، فإن الفوز بأغلبية في هذه المناطق سيمنح الديمقراطيين الفرصة لمتابعة تعديل التشريعات الليبرالية خارج واشنطن العاصمة على وجه

الخصوص، وتلك مسألة ذات أهمية حيوية، ومنها على سبيل المثال، مسألة حماية حقوق الإجهاض، لا سيما في مواجهة المحكمة العليا.

أهمية الانتخابات النصفية وخصوصيتها

تحظى الانتخابات النصفية دائماً بأهمية خاصة، صحيح أن نسبة إقبال الناخبين تكون أقل تاريخياً مما هي عليه في الانتخابات العامة، إلا أن هذه الانتخابات لا تقل أهمية، وذلك لاعتبارات عدة:

أولاً،

وقبل كل شيء، فهي تُعدُّ استفتاءً على سياسة الرئيس في منتصف ولايته الرئاسية، وقد ترسم مستقبله أو مستقبل مرشح حزبه في البيت الأبيض، كما إنها تكشف الأجواء السائدة في كلا الحزبين.

ثانياً،

توفر للناخبين فرصة لتغيير الحزب الحاكم، ومن ثم تساعد في تحديد اتجاه السلطة من خلال السيطرة على الأغلبية في الكونغرس. وهذا بالطبع مهم جداً لأنه يتعلق بقدرة المجلس – كهيئة تشريعية – على القيام بسن القوانين وإصدارها.

ثالثاً،

تؤثر على مشروعات القوانين بشكل كبير؛ نظراً لأن مشروع القانون لا يصبح قانوناً سارياً إلا بموافقة كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، فمن المرجح أن يتم تمرير تشريعات الحزب السياسي الذي يتمتع بالأغلبية في مجلسي الكونغرس. هذه المسألة تكتسب أهميتها – بشكل خاص – عندما يتعلق الأمر بالقوانين والتشريعات التي تؤثر على عدد كبير من الأشخاص، مثل تلك التي من شأنها حماية خصوصية البيانات أو تأمين حقوق التصويت. ويوجد حالياً 11831 مشروع قانون وقرار معروض على الكونغرس. في الكونغرس رقم 117، كان هناك 309 مشروع قانون وقرارات مشتركة، وقد أصبحت قوانين بأغلبية ديمقراطية.

رابعاً،

الانتخابات النصفية لها تأثير كبير على طريقة عمل الحكومة، حيث تؤثر على تمثيل الأحزاب في الكونغرس، ومن ثم على قوة السلطة التنفيذية أو البيت الأبيض. ويتطلب ضمان الحزب للسيطرة على مجلس الشيوخ حصوله على 51 مقعداً، بينما يلزمه الحصول على 218 مقعداً لتحقيق أغلبية في مجلس النواب. ويسيطر الديمقراطيون حتى الآن على مجلس النواب بعدد 218 مقعداً، بينما يحتل الجمهوريون في مجلس الشيوخ 50 مقعداً.

خامساً،

تُعدُّ الانتخابات النصفية أيضاً اختباراً للوضع السياسي على الصعيد المحلي لكل ولاية، حيث يختار الناخبون أيضاً أعضاء المجالس البلدية والقضاة وقادة الشرطة.

الإشكالية الحالية

نسبة الرضا عن الرئيس بايدن:

من المعروف أن الرئيس في البيت الأبيض يمثل أعضاء حزبه، ولذلك فإن نسبة الرضا عن الرئيس مهمة؛ لمعرفة المزاج العام في الداخل الأمريكي تجاه الحزبين: الديمقراطي والجمهوري. لا شك أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان كان سببًا في تراجع شعبية الرئيس بايدن في وقت مبكر، ولكن هناك أيضًا أسبابًا أخرى - مثل التضخم وأسعار الطاقة - جعلت نسبة الرضا عن الرئيس بايدن تهوي بين الأمريكيين، حيث وصلت نسبة الرضا إلى أدنى مستوياتها (٣٧/٧٪) في شهر يوليو ٢٠٢٢، وبدأت في الارتفاع تدريجيًا إلى (٤١/٥٪) في شهر أكتوبر ٢٠٢٢.

ولهذا، فإن هذه الانتخابات تأتي في ظل ظروف داخلية وخارجية صعبة، حيث يواجه الرئيس جو بايدن وضعًا صعبًا للغاية، لا سيما أنه لم يحقق - بعد - أهم وعوده الانتخابية، وهي:

* * توحيد البلاد خلف راية رئاسته، ولكن الذي حدث هو أن مستوى الاستقطاب - العرقي والأيدولوجي - أصبح هو الأعلى منذ الحرب الأهلية. صحيح أنه ليس مسؤولاً عنه، بل ورثه من سابقه دونالد ترامب، لكنه سيلقي بظلاله على إدارته.

* * تحسين الاقتصاد - وهو دائمًا أولوية الناخب الأمريكي - لم يتحقق، بل تفاقمت المشاكل، وأهمها التضخم وارتفاع أسعار الطاقة. صحيح أن هناك تحسنًا بدأ يظهر مؤخرًا بسبب الحزم الاقتصادية المختلفة التي قدمتها الإدارة للتخفيف على الناس، ولكن الوضع الاقتصادي عمومًا سيلقي بظلاله أيضًا على خيارات الناخبين.

* * هذا بالطبع ينعكس على وضع الديمقراطيين في الانتخابات المقبلة، وقد يخسرون سيطرتهم في المجلسين إذا ما تفاقم الوضع الاقتصادي.

* * وهناك عامل تاريخي لا يخدمهم أيضًا، فغالبًا - وليس دائمًا - ما يخسر حزب الرئيس بمعدل ٢٦ مقعدًا في مجلس النواب في انتخابات التجديد النصفية. وإذا ما حدث هذا في الانتخابات المنتظرة، فقد يسيطر الحزب الجمهوري مجددًا على مجلس النواب، ويمضي أعضاؤه قديمًا بالتشريعات التي يرغبون بها، أو يعيقون تمرير مشاريع القوانين التي يريدها الديمقراطيون. ومعروف أن الكونغرس المنقسم - الذي يتحكم فيه أحد الأحزاب بمجلس النواب والآخر بمجلس الشيوخ - من شأنه أن يعيق التشريعات بشأن الموضوعات الساخنة محل النقاش، مثل مسألة الهجرة والرعاية الصحية وغير ذلك. كما سيعرقل جهود المشرعين الديمقراطيين الساعية إلى الضغط من أجل استكمال المسألة والتحقيق في أعمال شغب الكابيتول ٢٠٢١.

ولكن بالنظر إلى توازن القوى الضئيل في مجلس الشيوخ، فإن الديمقراطيين قد يفقدون السيطرة على كلا المجلسين. وبالمثل، فقد هدد الجمهوريون بإخضاع بايدن والبيت الأبيض للتحقيقات في حالة فوزهم بأغلبية خلال انتخابات التجديد النصفية هذه، الأمر الذي قد يؤثر على حملة بايدن ٢٠٢٤، إذا استمر في خطه للترشح لإعادة الانتخاب. قضية أخرى مهمة داخل الكونغرس، هي القدرة على مؤازرة مرشح الرئيس للمحكمة العليا، حيث يتطلب ذلك موافقة مجلس الشيوخ، وهنا تظهر أهمية سيطرة الديمقراطيين على المجلس، حيث يميل أعضاء المحكمة العليا الحالية - بشكل كبير - باتجاه المحافظين (٦ محافظين من أصل ٩ أعضاء).

بالإضافة إلى مسألة المحكمة العليا، فإن انتخابات حكام الولايات مهمة أيضًا هذه المرة، ولا سيما فيما يتعلق

بمسألة حقوق الإجهاض على مستوى الولاية. ورغم تراجع جائحة كوفيد-19، فلا شك أن الانتخابات النصفية ستكون مهمة أيضًا لتحديد تفويضات ارتداء الكمامات وفرض اللقاحات وإعلان حالة الطوارئ، حيث يكون للحكام والمشرعين المحليين حق الإدلاء بأرائهم بشأن هذه الأمور على مستوى الولاية والمدينة. كذلك سيظل التنافس للسيطرة على مجالس إدارات المدارس أمرًا مثيرًا للجدل، حيث تنقسم المجتمعات حول مسألة الكتب، وكيفية تعليم الطلاب، ومعالجة مسائل العرق والعنصرية.

آثار دورة إعادة تقسيم الدوائر

ستعاني انتخابات التجديد النصفية أيضًا من آثار دورة إعادة تقسيم الدوائر لعام 2020، وهي عملية تحدث كل 10 سنوات بعد جمع بيانات التعداد الجديدة. خلال هذه العملية يتم إعادة ترسيم الدوائر المحلية والكونغرس. وباستثناء الطعون القضائية الناجحة، فإنه لا يمكن تغيير الدوائر الجديدة مرة أخرى حتى عام 2030. وغالبًا ما ينتهز السياسيون الموجودون في السلطة فرصة إعادة تقسيم الدوائر كوسيلة لتغيير حدود منطقة ما، وذلك من أجل زيادة عدد الناخبين الذين سيصوتون لحزب أو مرشح معين داخل تلك المنطقة.

جدير بالذكر أن الجمهوريين دخلوا في هذه الدورة وهم يسيطرون على ترسيم المزيد من الدوائر، إلا أن عدد المقاعد ذات الميول الديمقراطية ازداد عمليًا نتيجة لإعادة تقسيم الدوائر، حيث احتوت الخرائط الجديدة على ستة مقاعد ذات ميول ديمقراطية أكثر من القديمة. ومع ذلك، حقق الجمهوريون مكاسب من إعادة تقسيم الدوائر، حيث استفادوا من رسم الخرائط في ولايات مثل فلوريدا وماريلاند ونيويورك، وعززوا موقفهم الحالي من خلال تحويل المناطق ذات اللون الأحمر الفاتح إلى مقاعد أكثر أمانًا في ولايات مثل تكساس. وبغض النظر عن الحزبية، فسوف يستمر عدد المقاعد المتأرجحة في التناقص، في حين أن المناطق الملونة - خليط من الأحمر والأزرق - سوف تظل مُمَثَّلَةً تمثيلاً ناقصًا داخل الكونغرس.

العوامل المؤثرة في الانتخابات النصفية

هناك عوامل متعددة - داخلية وخارجية - تؤثر في الانتخابات عمومًا، بما فيها الانتخابات النصفية. وما يتعلق بالعوامل الداخلية هو دائمًا الأكثر أهمية، بل وربما يستحوذ عمومًا على (80 - 90%) من اهتمام الناخبين. وأهمها عادةً الوضع أو الظروف الاقتصادية، التي غالبًا ما تلعب دورًا رئيسيًا - وأحيانًا حاسمًا - في مسار ونتيجة الانتخابات الأمريكية، الرئاسية منها والتشريعية.

ولذلك فإن الاقتصاد دائمًا في سلم أولويات الناخبين. ويدخل تحت هذا العامل: البطالة، ونسب التوظيف، ومستويات الدخل، ومعدلات التضخم، والضرائب، سواء على الشركات أو الأفراد. وهناك أيضًا قضايا داخلية أخرى مهمة في تحديد توجهات الناخبين، ومنها الرعاية الصحية، وقضايا أو قوانين الهجرة، ومسألة الإجهاض، وحياسة الأسلحة، والتعليم، وغيرها من القضايا المحلية، التي يتفاوت دورها من فترة لأخرى حسب الاهتمام والسياسات التي تُطرح أو تبرز فيه. أما السياسة الخارجية، فهي لا تحظى بنفس المستوى من الاهتمام، بل وقد تكون أحيانًا هامشية. وهي عمومًا قد تحظى بنسبة (10 - 15%) من الاهتمام.

ومن أهم هذه القضايا التورط العسكري في الصراعات، والأزمات الخارجية كالحرب في أوكرانيا، والموقف من الحلفاء والتحالفات الخارجية، ولا سيما حلف الناتو، إلى جانب الموقف من بعض القضايا الرئيسية الأخرى، ومنها

الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وكذلك قضايا حقوق الانسان، وغيرها من القضايا التي قد يتم إثارتها من قِبل الحزبين الرئيسيين في الحملات الانتخابية بهدف كسب الأصوات.

توجهات الناخبين

يتم التعرف على توجهات الناخبين بوسائل مختلفة، ولكن أهمها وأكثرها شيوعًا استطلاعات الرأي؛ والتي تجري بشكل واسع في الولايات المتحدة، وغالبًا ما تعكس رغبات الناخبين، مع وجود نسبة أو هامش خطأ، ونادرًا ما يكون الفرق كبيرًا – أو معاكسًا – بين ما تتوقعه الاستطلاعات وبين النتائج الحقيقية بعد الاقتراع. وتشير استطلاعات الرأي عمومًا إلى حدوث تغيير في توجهات الناخبين. وقد يكون هذا أمرًا طبيعيًا. فمنذ عام 1974، أصبح من المعتاد – بل تكاد تكون قاعدة عامة – أن يفقد حزب الرئيس مقاعد في مجلس النواب في التجديد النصفى، بمتوسط 23 مقعدًا.

من المعروف أن تفضيلات الناخبين بالنسبة لمجلس النواب منقسمة بين الجمهوريين والديمقراطيين، وأيًا ما كان الأمر فإن الحزب الجمهوري يتمتع هذه المرة بميزة بين المهتمين كثيرًا بانتخابات هذا العام، حيث تقرر نتائج استطلاعات الرأي أن نسبة 52% سوف يصوتون – أو يميلون – للجمهوريين، بينما سيصوت 44% فقط للديمقراطيين أو يميلون إليهم. أمّا فيما يخص مسألة مَنْ الذي سوف يسيطر على الكونغرس من الحزبين، فقد انقسم المصوتون في استطلاعات الرأي بالتساوي، حيث يؤيد 48% المرشحين الديمقراطيين، بينما يؤيد 48% الجمهوريين.

أمّا فيما يخص الناخبين المستقلين والمتريدين، فإن آخر استطلاع أجرته صحيفة النيويورك تايمز، بالتعاون مع كلية سيبنا في شهر أكتوبر، هذا الاستطلاع أظهر أن الناخبين المستقلين والمتريدين – خاصة النساء منهم – سوف يتجهون بشكل كبير تجاه الحزب الجمهوري، حيث إن نسبة (49%) من المستطلعة آراؤهم قالوا إنهم سينتخبون المرشحين الجمهوريين، مقارنة بنسبة (45%) قالوا إنهم سيصوتون للحزب الديمقراطي.

هذا الاستطلاع الأخير يُظهر ارتفاع نسبة التأييد لصالح الجمهوريين، مقارنة باستطلاع شهر سبتمبر الذي كان لصالح الديمقراطيين. وأظهر هذا الاستطلاع أيضًا أن من أهم الموضوعات المؤثرة في الانتخابات النصفية لهذا العام هو موضوع الاقتصاد والتضخم، وذلك بنسبة (44%) مقارنة مع شهر سبتمبر حيث كانت النسبة (36%). جدير بالذكر أن الذين أشارو إلى الاقتصاد باعتباره أهم قضية للتصويت، هم من اختاروا التصويت للحزب الجمهوري. وهكذا يظل التحدي الكبير الذي يواجه الديمقراطيين في هذه الانتخابات هو أن نسبة الناخبين الذين يركزون على المسائل الاقتصادية يزداد، مما يدفع الناخبين – بشكل كبير – تجاه الجمهوريين.

أهم القضايا الرئيسية الحالية

الظروف الاقتصادية:

الاقتصاد هو القضية الأساسية في الانتخابات الأمريكية، النصفية أو الرئاسية. وتُظهر البيانات الصادرة عن مؤسسة غالوب، واستطلاعات الرأي الأخرى، أن الاقتصاد – والتضخم على وجه الخصوص – يحظى بالأولوية في اهتمام الناخبين، بل ويتصدر قائمة قضاياهم. وهناك عدد من استطلاعات الرأي، التي نُظمتها / NPR / PBS NewsHour / Marist، وكلها تُظهر أن الاقتصاد هو الذي يسيطر على اهتمامات الأمريكيين.

ويرى (٧٧%) من الناخبين المسجلين - أي حوالي ثلاثة أرباع عددهم - أن الاقتصاد هو أهم عنصر لتصويتهم في انتخابات الكونغرس النصفية لعام ٢٠٢٢، مما يجعله في المرتبة الأولى بين العديد من القضايا التي يجري استطلاع الناس بشأنها. ويقول ما يقرب من (٢٨%)، أي ربع الناخبين، إن تفشي فيروس كورونا سيكون مهمًا للغاية بالنسبة لتصويتهم، ومع ذلك فهو الأقل أهمية من بين ١٥ قضية يتم طرحها في الاستطلاعات.

الإجهاض:

في حين أن الاقتصاد ما يزال هو القضية المهيمنة في الانتخابات النصفية هذا العام، فقد ازدادت أهمية مسألة الإجهاض بشكل ملحوظ، لا سيّما بعد قرار المحكمة العليا الأخير بإنهاء الضمان الفيدرالي للحق في الإجهاض القانوني في الولايات المتحدة. وتقول غالبية الناخبين المسجلين (٥٦%) إن مسألة الإجهاض ستكون مهمة للغاية في تصويتهم النصفية، مقابل (٤٣%) في استطلاع مارس. جاءت كل الزيادة تقريبًا من قبل الديمقراطيين، حيث يرى (٧١%) من الناخبين الديمقراطيين المسجلين أن الإجهاض أمر بالغ الأهمية؛ في حين أن من قال ذلك في استطلاع مارس كانوا أقل من النصف (٤٦%). وعلى النقيض من ذلك، لم تُظهر وجهات النظر بين الجمهوريين أي تغيير تقريبًا منذ ذلك الحين (٤١% الآن، في مقابل ٤٠% في مارس).

الهجرة:

نظام الهجرة من القضايا الرئيسية التي تتزايد الخلافات بشأنها بين الجمهوريين والديمقراطيين، خاصة في السنوات الأخيرة.

ويختلف الحزبان حول الأولويات الأكثر إلحاحًا في هذا النظام، حيث يُولي الجمهوريون أهمية خاصة لأمن الحدود، وترحيل المهاجرين الموجودين في البلاد بشكل غير قانوني، بينما يُولي الديمقراطيون أهمية أكبر لمسارات الوصول إلى الوضع القانوني لأولئك الذين دخلوا البلاد بشكل غير قانوني، وخاصة أولئك الذين دخلوا كأطفال.

كوفيد ١٩:

تراجع الاهتمام بأزمة كوفيد، بعد أن كانت تتصدر قائمة العوامل الأكثر تأثيرًا في توجهات الناخبين، بسبب تأثيراته المباشرة عليهم في مختلف النواحي، الاقتصادية والصحية وحتى النفسية؛ ولكنها تراجعت مؤخرًا بشكل كبير مع انحسار الفيروس، ومع الدعم الكبير - وربما غير المسبوق - الذي قدمته إدارة بايدن للأمريكيين، فضلًا عن تخفيف الإجراءات الاحترازية.

ولا شك أن هذا الأمر يُسهم أيضًا في تقليل الفجوة بين الحزبين، ولكن هذه الأزمة عمومًا لم تُعدّ عاملاً حاسمًا كما كانت. وقد أظهر استطلاع للرأي أن ١٣% فقط من الجمهوريين يعتبرونها مسألة مهمة للغاية، بانخفاض ٦ نقاط عن شهر مارس، وشهد الناخبون الديمقراطيون انخفاضًا مشابهًا في أهمية القضية: (٤٦% في مارس، إلى ٤١% أغسطس).

السياسة الخارجية:

عادةً لا يُولي الناخبون الأمريكيون أهمية كبيرة للسياسة الخارجية، وهذه المرة ليست استثناء، فالناخبون - الجمهوريون والديمقراطيون - أقل احتمالية للنظر في السياسة الخارجية. ففي مارس الماضي قال ثلثا الجمهوريين

إن السياسة الخارجية هي قضية مهمة للغاية، بينما لا يقول ذلك اليوم سوى ٥٤٪. ومن جهة الديمقراطيين، فقد قال نصفهم في مارس الماضي إن السياسة الخارجية مهمة للغاية في تصويتهم، مقارنة بنسبة ٣٧٪ في أغسطس.

الموقف العام من الحزبين:

قبل نحو أسبوع على الانتخابات، تشير استطلاعات الرأي إلى أن الناخبين منقسمون تقريبًا بين الحزبين، في خضم معركة حامية الوطيس بينهما للسيطرة على الكونغرس. ويشير أحدث استطلاع للرأي قامت به الواشنطن بوست وأي بي سي نيوز إلى أن الجمهوريين يمسكون زمام القيادة بقوة في الاقتصاد والتضخم والجريمة، بينما يتمتع الديمقراطيون بميزة في مسائل الإجهاض وتغير المناخ.

وتُظهر استطلاعات الرأي عمومًا أن الفجوة تضيق بين الحزبين، حيث يتمتع الحزب الديمقراطي بتقدم طفيف على الجمهوري بنسبة ١/١ نقطة مئوية، بعدما كان الجمهوريون يتقدمون على الديمقراطيين في نهاية يناير ٢٠٢٢، بنحو ٤ نقاط.

ومع تحسن آفاق الديمقراطيين في الانتخابات النصفية، فإن فرصتهم للاحتفاظ بمجلس الشيوخ لا تزيد على ٧١٪، وفرصتهم للاحتفاظ بمجلس النواب لا تزيد على ٢٩٪، وفقًا لتوقعات موقع Five Thirty Eight [١٦]. ولذلك فإن فرصة الجمهوريين للفوز بمجلس النواب أكبر بكثير من الديمقراطيين، بينما تتضاءل فرص الاحتفاظ بمجلس الشيوخ لصالح الديمقراطيين.

هناك بالطبع عوامل كثيرة يمكن أن تفسر التحول في الزخم من الحزب الجمهوري إلى الديمقراطي. فعلى سبيل المثال، انخفضت أسعار الغاز بشكل مطرد منذ أوائل الربيع، مما أدى إلى إضعاف أحد أهم النقاط التي أثارها الجمهوريون. كما أقر الديمقراطيون قانون خفض التضخم، مما أدى إلى تهدئة الانتقادات التي وجهها لهم الجمهوريون بأنهم "لا يفعلون شيئًا" في الكونغرس حيال هذه القضية.

وجديرٌ بالذكر أيضًا أن جلسات الاستماع في مجلس النواب - بشأن تمرد ٦ يناير ٢٠٢١ - أثارت أسئلة مقلقة بشأن مسألة تشجيع الرئيس دونالد ترامب آنذاك، وبعض أعضاء الكونغرس الجمهوريين، للهجوم على مبنى الكابيتول. كما أن فوز بعض المرشحين المتطرفين في الانتخابات التمهيدية للجمهوريين في عدة ولايات، يمثل مشكلة أيضًا، وهذا ما يؤكد مخاوف زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ - ميتش ماكونيل - من أن الجمهوريين سيفعلون كل ما بوسعهم في السعي لاستعادة مجلس الشيوخ.

وغنيٌّ عن الذكر أن أي حساب للتحوُّل في ديناميكيات انتخابات التجديد النصفية لهذا العام يجب أن يأخذ في الاعتبار قرار المحكمة العليا بمنع الاجهاض، بعدما كان مسموحًا به طوال ٥٠ عامًا، ما أدى إلى إحداث صدمة في السياسات الأمريكية. وقد تحول عدد الناخبات المستقلة بنسبة عشرين نقطة مئوية لصالح الديمقراطيين بين مارس وأغسطس، بينما ارتفعت نسبة النساء المسجلات للتصويت بنحو ٣٥ في المائة في عشر ولايات، مقارنة بالشهر الذي سبق تسريب مسودة رأي المحكمة العليا بشأن القرار. ويبدو أن مَنْ يُطَلَق عليهم اسم الناخبين المقنعين - أي الناخبين الذين لا يصوتون بشكل موثوق لأي من الحزبين - يميلون هذا العام إلى الديمقراطيين مقارنة بالانتخابات السابقة، بحيث يمكن أن يخالف الديمقراطيون الاتجاهات التاريخية في هذه الدورة.

ومع ذلك، ربما يكون من السابق لأوانه الحكم بشأن تأثير هذا الأمر على شعبية الديمقراطيين. فما زال هناك فترة أكثر من أسبوع، يمكن أن يحدث فيها تطورات توقف تقدمهم؛ كما أن جهود الحزب الجمهوري للحد من التصويت

المبكر والاقتراع عبر البريد يمكن أن تُضعف الإقبال على الديمقراطيين. هذا فضلاً عن احتمال أن تخطئ استطلاعات الرأي - كما حدث في الماضي - وتبالغ في تقدير قوة المرشحين الديمقراطيين، بينما تقلل من قوة الجمهوريين.

تأثير الانتخابات على السياسة الخارجية

صحيح أن السياسة الخارجية لا تلعب دورًا كبيرًا في توجهات الناخبين، ولكنها مع ذلك تتأثر بنتيجة الانتخابات. وهذا لا يعني بالطبع - ولا يُتَوَقَّع أصلاً - أن تؤدي الانتخابات القادمة إلى تحولات أساسية أو حاسمة في السياسة الخارجية. ولكن إذا سيطر الجمهوريون على مجلس النواب، أو مجلس الشيوخ، أو الاثنين معًا، فسوف يقومون بالتدقيق وتفحص سياسات الإدارة باهتمام أكبر.

أي أن الكونغرس الجمهوري سيجعل الأمور صعبة على بايدن، دون أي يؤدي هذا بالضرورة إلى تغييرات كبيرة وفورية في النهج الأمريكي للشؤون الخارجية.

أيًا ما كان الأمر، فسيظل هناك مجالات للتعاون المحتمل بين الحزبين. فوجهات النظر متقاربة حول مسألة الأمن القومي الأكثر إلحاحًا التي تواجه الولايات المتحدة، وهي الحرب في أوكرانيا. ورغم وجود انتقادات من بعض الجمهوريين في الكونغرس، فإن القليل منهم فقط وضع الاستراتيجية الشاملة موضع تساؤل. بالطبع ليس هناك ما يضمن استمرار الجمهوريين في دعم هذا الموقف ضمنيًا، فالجمهوريون اليمينيون المتطرفون، الذين يعارضون السياسة الخارجية التدخلية بشكل عام، وكذلك المرشحون الجمهوريون للرئاسة، الذين يسعون لتقويض بايدن في قضايا مثل التضخم الناتج عن الحرب، كل هؤلاء يمكن أن تتزايد انتقاداتهم مع الاقتراب من الانتخابات الرئاسية في 8 نوفمبر 2024.

ولهذا سيتعين على بايدن أن يعمل بجد لإقناع أعضاء الكونغرس الجمهوريين - والشعب الأمريكي عمومًا - بأن استمرار الدعم لأوكرانيا أمرٌ يستحق التكلفة.

كما يعتبر الناتو نقطة التقاء أيضًا، على الرغم من أن هذا الدعم تراجع نسبيًا بسبب توجهات ترامب، لكن الجمهوريين - عمومًا - ما زالوا يدعمون الحلف. وعلى أي حال، سيحتاج بايدن إلى دعم جمهوري مستمر لضمان التزام أمريكي ومتواصل لحلف الناتو.

هناك أيضًا توافق بشأن الصين. ورغم وجود اختلافات بشأن صياغة سياسات محددة، فإن بايدن والجمهوريين في الكونغرس يتشاركون في القلق العميق من الصين. ويشمل ذلك التحركات الجيوستراتيجية للصين في بحر الصين الجنوبي وما وراءه، والمشاريع الخاصة بمبادرة "الحزام والطريق" لتشكيل نظام تجاري واستثماري عالمي تقوده الصين، والسياسات الحمائية للبلاد وغيرها. ومن ثم، فهناك بالتأكيد تداخل بين الجمهوريين والديمقراطيين، واحتمالات لمقاربات بين الحزبين بشأن الصين.

ولكن في مجالات أخرى، ربما يتم تقييد المساحة أمام إدارة بايدن للمناورة في الساحة الدولية إذا فاز الجمهوريون بأغلبية في أي من المجلسين أو كليهما. ومن أبرز الأمثلة على ذلك التغيير المناخي، حيث كان لدى بايدن خطط طموحة لإحداث تحول كبير في الطاقة في الداخل، وإعادة تنشيط الدور الأمريكي بشأن هذه القضية المهمة في الخارج.

ولكن كل ذلك تراجع، أو انتهى على الأقل ذلك الجزء الذي يتطلب تشريعات، ولم يكن ذلك بسبب الجمهوريين وحدهم، ولكن أيضًا بسبب الديمقراطيين أنفسهم؛ حيث يعارض عدد منهم خطط بايدن في هذا المجال.

وإذا تحولت الأغلبية إلى الجمهوريين في مجلس الشيوخ، فإن التشريعات الخاصة بالتغيير المناخي ستتوقف أو تنتهي.

رؤى و قضايا عالمية



فرانسيس فوكوياما وباراك ريتشمان وأشيش جويل:

كيفية إنقاذ الديمقراطية من براثن التكنولوجيا

Google و Twitter، التي كانت قوية بالفعل قبل جائحة COVID-19، أكثر قوة أثناء ذلك، حيث تنتقل الكثير من الحياة اليومية عبر الإنترنت. على الرغم من ملاءمة تقنياتهم، فإن ظهور مثل هذه الشركات المهيمنة يجب أن يدق أجراس الإنذار - ليس

*مجلة فورين افيرز/الترجمة والتحرير: المرصد من بين التحولات العديدة التي تحدث في الاقتصاد الأمريكي، لا يوجد شيء أكثر بروزاً من نمو منصات الإنترنت العملاقة. أصبحت Amazon و Apple و Facebook و

لحد من استغلال هذه الشركات للبيانات. بدون طريقة واضحة للمضي قدمًا، تخلف العديد من النقاد عن الضغط على المنصات للتنظيم الذاتي، وتشجيعهم على إزالة المحتوى الخطير والقيام بعمل أفضل في تنظيم المواد المنقولة على مواقعهم.

لكن قلة هم الذين يدركون أن الأضرار السياسية التي تسببها المنصات أكثر خطورة من الأضرار الاقتصادية. قلة هم الذين فكروا في طريقة عملية للمضي قدمًا: التخلص من دور المنصات كحراس للمحتوى.

يستلزم هذا النهج دعوة مجموعة جديدة من شركات «البرامج الوسيطة» التنافسية لتمكين المستخدمين من اختيار كيفية تقديم المعلومات إليهم. ومن المرجح أن يكون أكثر فاعلية من جهد خيالي لتفكيك هذه الشركات.

قوة المنصة

تعود جذور قانون مكافحة الاحتكار الأمريكي المعاصر إلى

السبعينيات، مع ظهور اقتصادي السوق الحرة والباحثين القانونيين.

ظهر روبرت بورك، الذي كان محامياً عاماً في منتصف السبعينيات، كباحث بارز جادل في أن قانون مكافحة الاحتكار يجب أن يكون له هدف واحد فقط: تعظيم رفاهية المستهلك.

وجادل بأن السبب وراء نمو بعض الشركات بهذه الضخامة هو أنها كانت أكثر كفاءة من منافسيها، وبالتالي فإن أي محاولات لتفكيك هذه الشركات كانت مجرد معاقبة لها على نجاحها.

تم إعلام معسكر العلماء هذا من خلال نهج عدم التدخل لما يسمى بمدرسة شيكاغو للاقتصاد، بقيادة

فقط لأنهم يتمتعون بقدر كبير من القوة الاقتصادية ولكن أيضًا لأنهم يمارسون قدرًا كبيرًا من السيطرة على الاتصالات السياسية.

تهيمن هذه الشركات العملاقة الآن على نشر المعلومات وتنسيق التعبئة السياسية.

وهذا يشكل تهديدات فريدة لديمقراطية تعمل بشكل جيد.

بينما سعى الاتحاد الأوروبي إلى إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار ضد هذه المنصات، كانت الولايات المتحدة فاترة أكثر في استجابتها.

لكن هذا بدأ يتغير. على مدار العامين الماضيين، بدأت لجنة التجارة الفيدرالية وائتلاف من المدعين

العامين للولاية بتحقيقات في الانتهاكات المحتملة لسلطة احتكار هذه المنصات، وفي تشرين الأول (أكتوبر)، رفعت وزارة العدل دعوى ضد Google ضد الاحتكار.

يشمل منتقدو Big

Tech الآن كلا من الديمقراطيين الذين يخشون التلاعب من قبل المتطرفين المحليين والأجانب والجمهوريين الذين يعتقدون أن المنصات الكبيرة متحيزة ضد المحافظين.

في غضون ذلك، تسعى حركة فكرية متنامية، بقيادة زمرة من علماء القانون المؤثرين، إلى إعادة تفسير قانون مكافحة الاحتكار لمواجهة هيمنة المنصات.

على الرغم من وجود إجماع ناشئ حول التهديد الذي تشكله شركات التكنولوجيا الكبرى على الديمقراطية، إلا أنه لا يوجد اتفاق يذكر حول كيفية الرد.

جادل البعض بأن الحكومة بحاجة إلى تفكيك فيسبوك وجوجل. ودعا آخرون إلى لوائح أكثر صرامة

أكبر تهديد للديمقراطية هو القوة غير الخاضعة للمساءلة لشركات التكنولوجيا العملاقة

الاحتكارات المانعة للمنافسة وترسيخها. أدت أوجه القصور في نهج مدرسة شيكاغو لمكافحة الاحتكار أيضًا إلى «مدرسة نيو برانديزيان» لمكافحة الاحتكار.

تجادل هذه المجموعة من الباحثين القانونيين بأن قانون شيرمان، أول قانون فيدرالي لمكافحة الاحتكار في البلاد، كان يهدف إلى حماية ليس فقط القيم الاقتصادية ولكن أيضًا القيم السياسية، مثل حرية التعبير والمساواة الاقتصادية.

نظرًا لأن المنصات الرقمية تمارس قوة اقتصادية وتتحكم في اختناقات الاتصالات، فقد أصبحت هذه الشركات هدفًا طبيعيًا لهذا المعسكر.

صحيح أن الأسواق الرقمية تعرض سمات معينة تميزها عن التقليدية. لسبب واحد، عملة العالم هي البيانات. بمجرد أن تجمع شركة مثل Amazon

أو Google بيانات عن مئات الملايين من المستخدمين، يمكنها الانتقال إلى أسواق جديدة تمامًا والتغلب على الشركات القائمة التي تفتقر إلى المعرفة المماثلة.

لشيء آخر، تستفيد هذه الشركات بشكل كبير مما يسمى تأثيرات الشبكة.

كلما زاد حجم الشبكة، أصبحت أكثر فائدة لمستخدميها، مما يخلق حلقة ردود فعل إيجابية تقود شركة واحدة للسيطرة على السوق.

على عكس الشركات التقليدية، لا تتنافس الشركات في الفضاء الرقمي على حصتها في السوق؛ يتنافسون على السوق نفسه.

الحائزين على جائزة نوبل ميلتون فريدمان وجورج ستيجلر، اللذان ينظران إلى التنظيم الاقتصادي بشك. جادلت مدرسة شيكاغو أنه إذا كان يجب هيكلة قانون مكافحة الاحتكار لتحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية، فيجب أن يكون منضبطًا للغاية.

بكل المقاييس، حققت هذه المدرسة الفكرية نجاحًا مذهلاً، حيث أثرت على أجيال من القضاة والمحامين وتولت السيطرة على المحكمة العليا.

تبنت وزارة العدل في إدارة ريغان وقننت العديد من مبادئ مدرسة شيكاغو، واستقرت سياسة مكافحة الاحتكار الأمريكية إلى حد كبير على نهج متساهل منذ ذلك الحين.

بعد عقود من هيمنة مدرسة شيكاغو، أتيحت للاقتصاديين فرصة كبيرة لتقييم آثار هذا النهج. ما وجدوه هو أن الاقتصاد الأمريكي نما بشكل مطرد

أكثر تركيزًا في جميع المجالات - في شركات الطيران وشركات الأدوية والمستشفيات والمنافذ الإعلامية، وبالطبع شركات التكنولوجيا - وقد عانى المستهلكون.

ويربط الكثيرون، مثل توماس فيليبسون، صراحةً بين الأسعار المرتفعة في الولايات المتحدة، مقارنةً بتلك الموجودة في أوروبا، وبين عدم كفاية تطبيق مكافحة الاحتكار.

الآن، تجادل «مدرسة ما بعد شيكاغو» المتنامية بأن قانون مكافحة الاحتكار يجب أن يتم تطبيقه بقوة أكبر.

ويعتقدون أن تطبيق مكافحة الاحتكار ضروري لأن الأسواق غير المنظمة لا يمكنها أن توقف صعود



وأصبح بديلاً قابلاً للتطبيق لـ Facebook، إلا أنهم كانوا سيصبحون أسوأ حالاً إذا فشل Instagram تمامًا. إن الحجة الاقتصادية لكبح جماح شركات التكنولوجيا الكبيرة معقدة. لكن هناك قضية سياسية أكثر إقناعاً. تتسبب منصات الإنترنت في أضرار سياسية أكثر إثارة للقلق من أي ضرر اقتصادي تسببه. إن الخطر الحقيقي ليس في تشويه الأسواق؛ إنهم يهددون الديمقراطية.

احتكار المعلومات

منذ عام ٢٠١٦، استيقظ الأمريكيون على قوة شركات التكنولوجيا في تشكيل المعلومات. سمحت هذه المنصات للمخادعين بنشر الأخبار المزيفة والمتطرفين لدفع نظريات المؤامرة. لقد أنشأوا «فقاعات التصفية»، وهي بيئة يتعرض فيها المستخدمون، بسبب طريقة عمل الخوارزميات الخاصة بهم، فقط للمعلومات التي تؤكد

**يجب أن ينزعج الجمهور
من نمو وقوة منصات
الإنترنت المهيمنة**

معتقداتهم الموجودة مسبقاً. ويمكنهم تضخيم أصوات معينة أو دفنها، وبالتالي يكون لها تأثير مزعج على النقاش السياسي الديمقراطي. الخوف النهائي هو أن المنصات قد جمعت الكثير من القوة بحيث يمكنها التأثير في الانتخابات، إما عن قصد أو عن غير قصد. استجاب النقاد لهذه المخاوف من خلال مطالبة المنصات بتحمل مسؤولية أكبر عن المحتوى الذي تبثه. ودعوا تويتر إلى قمع أو التحقق من صحة تغريدات الرئيس دونالد ترامب المضللة. لقد انتقدوا فيسبوك لقوله إنه لن يعمل على تعديل المحتوى السياسي. يود الكثيرون رؤية منصات الإنترنت تتصرف مثل

يستطيع المحركون الأولون ترسيخ أنفسهم وجعل المزيد من المنافسة مستحيلة. يمكنهم ابتلاع المنافسين المحتملين، كما فعل Facebook من خلال شراء Instagram و WhatsApp. لكن هيئة المحلفين لا تزال خارج السؤال حول ما إذا كانت شركات التكنولوجيا الضخمة تقلل من رفاهية المستهلك. إنهم يقدمون ثروة من المنتجات الرقمية، مثل عمليات البحث والبريد الإلكتروني وحسابات الشبكات الاجتماعية، ويبدو أن المستهلكين يقدرون هذه المنتجات بدرجة عالية، حتى عندما يدفعون ثمنًا بالتخلي عن خصوصيتهم والسماح للمعلنين باستهدافها.

علاوة على ذلك، يمكن الدفاع في نفس الوقت عن كل إساءة استخدام تتهم هذه المنصات بارتكابها باعتبارها فعالة اقتصاديًا. على سبيل المثال، أغلقت أمازون متاجر التجزئة التابعة للأمهات والبوب وألحقت أضرارًا ليس بالشوارع الرئيسية فحسب، بل أيضًا بآبائي التجزئة الكبار. لكن الشركة تقدم في الوقت نفسه خدمة يجدها العديد من المستهلكين لا تقدر بثمن. (تخيل كيف سيكون الأمر إذا اضطر الناس إلى الاعتماد على البيع بالتجزئة شخصيًا أثناء الوباء.) أما بالنسبة للدعاء بأن المنصات تشتري الشركات الناشئة لمنع المنافسة، فمن الصعب معرفة ما إذا كانت شركة شابة ستصبح Apple التالية أو لو ظلت Google مستقلة، أو إذا كانت ستفشل دون ضخ رأس المال والخبرة الإدارية التي تلتقتها من مالكيها الجدد. على الرغم من أنه كان من الممكن أن يكون المستهلكون أفضل حالاً إذا ظل Instagram منفصلاً

السياسية دون وعيهم أو موافقتهم. وهيمنة المنصات تجعل من الصعب الهروب من تأثيرها. إذا كنت ليبرالياً، فيمكنك ببساطة مشاهدة MSNBC بدلاً من Fox؛ في ظل موقع فيسبوك يسيطر عليه مردوخ، قد لا يكون لديك خيار مماثل إذا كنت ترغب في مشاركة القصص الإخبارية أو تنسيق النشاط السياسي مع أصدقائك. ضع في اعتبارك أيضاً أن المنصات - Amazon و Facebook و Google، على وجه الخصوص - تمتلك معلومات حول حياة الأفراد لم يكن لدى المحترفين السابقين.

إنهم يعرفون من هم أصدقاء الناس وعائلاتهم، ودخل الناس وممتلكاتهم، والعديد من التفاصيل الأكثر حميمية في حياتهم. ماذا لو استغل المسؤول التنفيذي لمنصة ذات نوايا فاسدة معلومات محرجة لفرض يد مسؤول عام؟ بدلاً من ذلك، تخيل إساءة استخدام المعلومات الخاصة بالاقتران مع سلطات الحكومة - على سبيل المثال، تعاون Facebook مع وزارة عدل مُسيّسة.

إن القوة الاقتصادية والسياسية المركزة للمنصات الرقمية تشبه سلاحاً محشواً يجلس على الطاولة. في الوقت الحالي، من المحتمل ألا يحمل الأشخاص الجالسون على الجانب الآخر من الطاولة المسدس ويسحبوا الزناد.

ومع ذلك، فإن السؤال بالنسبة للديمقراطية الأمريكية هو ما إذا كان من الآمن ترك البندقية هناك، حيث يمكن لشخص آخر لديه نوايا أسوأ أن يأتي ويلتقطها. لا توجد ديمقراطية ليبرالية تكتفي بتفويض سلطة

الشركات الإعلامية، وتنظم محتواها السياسي وتحاسب المسؤولين الحكوميين.

لكن الضغط على المنصات الكبيرة لأداء هذه الوظيفة - على أمل أن تفعل ذلك مع مراعاة المصلحة العامة - ليس حلاً طويل المدى.

يتجنب هذا النهج مشكلة قوتهم الكامنة، وأي حل حقيقي يجب أن يحد من هذه القوة.

اليوم، يشكو المحافظون إلى حد كبير من التحيز السياسي لمنصات الإنترنت.

إنهم يفترضون، مع بعض التبرير، أن الأشخاص الذين يديرون منصات اليوم - جيف بيزوس من أمازون، ومارك زوكربيرغ من فيسبوك، وسوندار بيتشاي من جوجل،

وجاك دورسي من تويتر - يميلون إلى أن يكونوا تقدميين اجتماعياً، على الرغم من أنهم مدفوعون بشكل أساسي بالإعلانات التجارية المصلحة الذاتية.

لا يكمن الخطر

الحقيقي لمنصات الإنترنت في أنها تشوه الأسواق؛ إنهم يهددون الديمقراطية.

قد لا يصمد هذا الافتراض على المدى الطويل. لنفترض أن أحد هؤلاء العمالقة استولى عليه ملياردير محافظ. إن سيطرة روبرت مردوخ على Fox News و The Wall Street Journal يمنحه بالفعل نفوذاً سياسياً بعيد المدى، ولكن على الأقل تأثيرات هذا التحكم واضحة للعيان: أنت تعرف متى تقرأ افتتاحية في Wall Street Journal أو تشاهد Fox News. ولكن إذا كان مردوخ يسيطر على Facebook أو Google، فيمكنه تغيير خوارزميات التصنيف أو البحث بمهارة لتشكيل ما يراه المستخدمون ويقرؤونه، مما قد يؤثر على آرائهم

تتسبب منصات الإنترنت في أضرار سياسية أكثر إثارة للقلق من أي ضرر اقتصادي تسببه.

اليوم. ومع ذلك، تكمن المشكلة في أنه لا يمكن للولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي على الأرجح تفكيك Facebook أو Google بالطريقة التي تم بها تفكيك Standard Oil و AT&T.

ستقاوم شركات التكنولوجيا اليوم بشدة مثل هذه المحاولة، وحتى لو خسرت في النهاية، فإن عملية تفكيكها ستستغرق سنوات، إن لم يكن عقودًا، حتى تكتمل.

ربما الأهم من ذلك، أنه ليس من الواضح ما إذا كان كسر Facebook، على سبيل المثال، من شأنه أن يحل

المشكلة الأساسية. هناك فرصة جيدة جدًا أن ينمو طفل Facebook الذي تم إنشاؤه بواسطة مثل هذا التفكك بسرعة ليحل محل الوالدين. حتى AT&T استعادت هيمنتها بعد تفكيكها

في الثمانينيات. إن قابلية التوسع السريع لوسائل التواصل الاجتماعي تجعل ذلك يحدث بشكل أسرع. في ضوء الاحتمالات القائمة للانفصال، تحول العديد من المراقبين إلى «قابلية نقل البيانات» لإدخال المنافسة في سوق المنصة.

مثلما تطلب الحكومة من شركات الهاتف السماح للمستخدمين بأخذ أرقام هواتفهم معهم عندما يغيرون الشبكات، فقد يفرض ذلك على المستخدمين الحق في نقل البيانات التي قاموا بتسليمها من منصة إلى أخرى. اعتمدت اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، قانون الخصوصية القوي في الاتحاد الأوروبي الذي دخل

سياسية مركزة للأفراد بناءً على افتراضات حول نواياهم الحسنة. لهذا السبب تضع الولايات المتحدة ضوابط وتوازنات على تلك القوة.

تضييق الخناق

الطريقة الأكثر وضوحًا للتحقق من هذه السلطة هي التنظيم الحكومي.

هذا هو النهج المتبع في أوروبا، حيث أصدرت ألمانيا، على سبيل المثال، سن قانون يجرم نشر الأخبار المزيفة. على الرغم من أن التنظيم قد يظل ممكنًا في بعض الديمقراطيات بدرجة عالية من الإجماع الاجتماعي، فمن

غير المرجح أن ينجح في بلد مستقطب مثل الولايات المتحدة. بالعودة إلى ذروة البث التلفزيوني، تطلب مبدأ العدالة للجنة الاتصالات الفيدرالية من الشبكات الحفاظ على تغطية «متوازنة» للقضايا السياسية.

هاجم الجمهوريون العقيدة بلا هوادة، مدعين أن الشبكات كانت متحيزة ضد المحافظين، وألغتها لجنة الاتصالات الفيدرالية في عام 1987.

لذلك تخيل منظمًا عامًا يحاول أن يقرر ما إذا كان سيتم حظر تغريدة رئاسية اليوم. مهما كان القرار، سيكون مثيرًا للجدل على نطاق واسع.

هناك طريقة أخرى للتحقق من قوة منصات الإنترنت وهي الترويج لمنافسة أكبر.

إذا كان هناك العديد من المنصات، فلن يتمتع أي منها بالهيمنة التي يتمتع بها Facebook و Google



الأصل، ما لم يمنح المستهلك إذنًا صريحًا بخلاف ذلك. تم تصميم هذه القواعد لمعالجة أحد أكثر المصادر فاعلية لقوة النظام الأساسي: فكلما زادت البيانات الموجودة في النظام الأساسي، كان من الأسهل تحقيق المزيد من الإيرادات وحتى المزيد من البيانات.

لكن الاعتماد على قانون الخصوصية لمنع المنصات الكبيرة من دخول أسواق جديدة يطرح مشاكله الخاصة. كما في حالة قابلية نقل البيانات، ليس من الواضح ما إذا كانت القواعد مثل اللائحة العامة لحماية البيانات تنطبق فقط على البيانات التي قدمها المستهلك طواعية إلى النظام الأساسي أم أيضًا على البيانات الوصفية.

وحتى إذا نجحت، فمن المرجح أن تقلل مبادرات الخصوصية من تخصيص الأخبار لكل فرد فقط، وليس تركيز القوة التحريرية. على نطاق أوسع، من شأن هذه القوانين أن تغلق الباب على الحصان



الذي غادر الحظيرة منذ فترة طويلة. لقد جمعت عمالقة التكنولوجيا بالفعل كميات هائلة من بيانات العملاء. كما تشير الدعوى القضائية الجديدة لوزارة العدل، يعتمد نموذج أعمال Google على جمع البيانات الناتجة عن منتجاتها المختلفة - Gmail و Google Chrome وخرائط Google ومحرك البحث الخاص بها - والتي تتحد لتكشف عن معلومات غير مسبوقة عن كل مستخدم. قام Facebook أيضًا بجمع بيانات واسعة حول مستخدميه، جزئيًا من خلال الحصول على بعض البيانات عن المستخدمين أثناء تصفحهم لمواقع أخرى. إذا منعت قوانين الخصوصية المنافسين

حيز التنفيذ في ٢٠١٨، هذا النهج بالذات، والذي يفرض تنسيقًا قياسيًا يمكن قراءته آليًا لنقل البيانات الشخصية. ومع ذلك، تواجه قابلية نقل البيانات عددًا من العقبات. أهمها صعوبة نقل أنواع كثيرة من البيانات. على الرغم من سهولة نقل بعض البيانات الأساسية - مثل اسم الشخص وعنوانه ومعلومات بطاقة الائتمان وعنوان البريد الإلكتروني - فسيكون نقل جميع البيانات الوصفية للمستخدم أكثر صعوبة. تتضمن البيانات الوصفية إبداء الإعجاب والنقرات والأوامر وعمليات البحث وما إلى ذلك. هذه الأنواع من البيانات بالتحديد هي القيمة في

الإعلان المستهدف. ليس فقط ملكية هذه المعلومات غير واضحة؛ المعلومات نفسها هي أيضًا غير متجانسة وذات نظام أساسي محدد. كيف بالضبط، على سبيل المثال، يمكن نقل سجل

عمليات البحث السابقة على Google إلى نظام أساسي جديد يشبه Facebook؟ تعتمد طريقة بديلة لكبح قوة المنصات على قانون الخصوصية.

بموجب هذا النهج، ستحد اللوائح من الدرجة التي يمكن أن تستخدم بها شركة التكنولوجيا بيانات المستهلك التي يتم إنشاؤها في قطاع ما لتحسين وضعها في قطاع آخر، وحماية الخصوصية والمنافسة. على سبيل المثال، يتطلب القانون العام لحماية البيانات (GDPR) استخدام بيانات المستهلك فقط للغرض الذي تم الحصول على المعلومات من أجله في

المستخدمين إلى البرامج الوسيطة عبر منصة تقنية مثل Apple أو Twitter. ضع في اعتبارك المقالات الإخبارية في خلاصات أخبار المستخدمين أو التغريدات الشائعة لشخصيات سياسية.

في خلفية Apple أو Twitter، يمكن أن تضيف خدمة البرامج الوسيطة تسميات مثل «مضللة» و «لم يتم التحقق منها» و «تفتقر إلى السياق».

عندما يقوم المستخدمون بتسجيل الدخول إلى Apple و Twitter، سيرون هذه العلامات على المقالات الإخبارية والتغريدات.

يمكن أن تؤثر البرامج الوسيطة الأكثر تدخلًا أيضًا على تصنيفات بعض الخلاصات، مثل قوائم منتجات Amazon

أو إعلانات Facebook أو نتائج بحث Google أو توصيات فيديو YouTube.

على سبيل المثال، يمكن للمستخدمين اختيار موفري البرامج الوسيطة الذين قاموا

بتعديل نتائج بحث Amazon الخاصة بهم لإعطاء الأولوية للمنتجات المصنوعة محليًا أو المنتجات الصديقة للبيئة أو السلع منخفضة السعر.

يمكن أن تمنع البرامج الوسيطة المستخدم من مشاهدة محتوى معين أو تمنع مصادر معلومات معينة أو الشركات المصنعة تمامًا.

سيطلب من كل مزود للبرامج الوسيطة أن يكون شفافاً في عروضه وميزاته التقنية، حتى يتمكن المستخدمون من اتخاذ قرار مستنير.

سيشمل مقدمو البرامج الوسيطة كلتا الشركتين اللتين تسعى إلى تحسين الخلاصات والمنظمات غير الربحية التي تسعى إلى تعزيز القيم المدنية.

الجدد من تجميع واستخدام مجموعات بيانات مماثلة، فإنهم سيخاطرون ببساطة بتأمين مزايا هؤلاء المحركين الأوائل.

الحل الوسيط

إذا كانت كل من التنظيم والتفكك وإمكانية نقل البيانات وقانون الخصوصية قاصرة، فما الذي يجب فعله بشأن قوة النظام الأساسي المركزة؟
لم يحظ أحد أكثر الحلول الواعدة باهتمام كبير:

البرامج الوسيطة.

تُعرف البرامج الوسيطة عمومًا على أنها برمجيات

تعمل فوق منصة موجودة ويمكنها تعديل عرض البيانات الأساسية. بالإضافة إلى خدمات منصات التكنولوجيا الحالية، يمكن أن تسمح البرمجيات الوسيطة للمستخدمين باختيار

كيفية تنظيم المعلومات وتصفيتها لهم.

سيختار المستخدمون خدمات البرامج الوسيطة التي من شأنها تحديد أهمية وصحة المحتوى السياسي، وستستخدم المنصات هذه التحديدات لتنظيم ما شاهده هؤلاء المستخدمون.

بعبارة أخرى، ستتدخل طبقة تنافسية من الشركات الجديدة ذات الخوارزميات الشفافة وتتولى وظائف بوابة التحرير التي تشغلها حاليًا منصات التكنولوجيا المهيمنة التي تكون خوارزمياتها غير شفافة.

يمكن تقديم منتجات البرامج الوسيطة من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب.

يتمثل أحد الأساليب الفعالة بشكل خاص في وصول

الخطر الحقيقي ليس في تشويه الأسواق ؛ إنهم يهددون الديمقراطية

أكثر دقة.

ربما يكمن أفضل نهج في مكان ما بينهما. قد يعني تسليم الكثير من القوة لشركات البرمجيات الوسيطة أن منصات التكنولوجيا الأساسية ستفقد اتصالها المباشر بالمستهلك. مع تقويض نماذج أعمالهم، ستقاوم شركات التكنولوجيا.

من ناحية أخرى، فإن منح شركات برمجية وسيطة تحكماً ضئيلاً للغاية قد يفشل في كبح قدرة المنصات على تنظيم المحتوى ونشره.

ولكن بغض النظر عن المكان المحدد بالضبط، فإن تدخل الحكومة سيكون ضرورياً.

من المحتمل أن يضطر الكونغرس إلى إصدار قانون

يتطلب من المنصات استخدام واجهات برمجة تطبيقات مفتوحة وموحدة، أو واجهات برمجة تطبيقات، والتي من شأنها أن تسمح لشركات البرامج الوسيطة بالعمل بسلاسة



تهيمن هذه الشركات العملاقة الآن على نشر المعلومات وتنسيق التعبئة السياسية

مع منصات تقنية مختلفة.

سيتعين على الكونغرس أيضاً أن ينظم بعناية موفري البرامج الوسيطة أنفسهم، بحيث يستوفون الحد الأدنى من معايير الموثوقية والشفافية والاتساق.

تتضمن المسألة الثانية إيجاد نموذج عمل من شأنه أن يحفز طبقة تنافسية من الشركات الجديدة على الظهور. سيكون النهج الأكثر منطقية هو أن تقوم الأنظمة الأساسية المهيمنة ومقدمي البرامج الوسيطة من الأطراف الثالثة بإبرام اتفاقيات مشاركة الإيرادات.

عندما يقوم شخص ما بإجراء بحث على Google أو زيارة صفحة Facebook، ستتم مشاركة عائدات الإعلانات من الزيارة بين النظام الأساسي وموفر البرامج الوسيطة.

قد تقدم مدرسة الصحافة برمجيات وسيطة تفضل التقارير المتفوقة والقصص المكتوبة التي لم يتم التحقق منها، أو قد يقدم مجلس إدارة مدرسة المقاطعة برمجيات وسيطة تعطي الأولوية للقضايا المحلية.

من خلال التوسط في العلاقة بين المستخدمين والأنظمة الأساسية، يمكن أن تلبى البرامج الوسيطة تفضيلات المستهلكين الأفراد مع توفير مقاومة كبيرة للإجراءات أحادية الجانب للاعبين المهيمنين.

الكثير من التفاصيل لا بد من العمل بها.

السؤال الأول هو مقدار قوة التنظيم التي يجب نقلها

إلى الشركات الجديدة.

من ناحية أخرى، يمكن لمقدمي البرامج الوسيطة تحويل المعلومات المقدمة من النظام الأساسي الأساسي بالكامل إلى المستخدم، حيث تعمل

المنصة على أنها أكثر بقليل من أنبوب محايد.

في ظل هذا النموذج، ستحدد البرامج الوسيطة وحدها محتوى وأولوية عمليات بحث Amazon أو Google، حيث توفر هذه الأنظمة الأساسية الوصول إلى خوادمها فقط.

على الجانب الآخر، يمكن للمنصة الاستمرار في تنظيم المحتوى وترتيبه بالكامل باستخدام خوارزمياتها الخاصة، وستعمل البرامج الوسيطة فقط كمرشح تكميلي. في ظل هذا النموذج، على سبيل المثال، ستظل واجهة Facebook أو Twitter دون تغيير إلى حد كبير. تقوم البرامج الوسيطة فقط بفحص الحقائق أو تسمية المحتوى دون إعطاء أهمية للمحتوى أو تقديم توصيات

من الانقسام في النظام السياسي الأمريكي، وتشجع الناس على العثور على أصوات تعكس وجهات نظرهم، والمصادر التي تؤكد معتقداتهم، والقادة السياسيين الذين يضحون مخاوفهم.

ربما يمكن حل بعض هذه المشكلات من خلال اللوائح التي تتطلب البرامج الوسيطة لتلبية الحد الأدنى من المعايير.

ولكن من المهم أيضًا ملاحظة أن مثل هذا الانقسام يمكن أن يحدث بالفعل، وقد يكون من المستحيل من الناحية التكنولوجية منع حدوثه في المستقبل. لنأخذ في الاعتبار المسار الذي سلكه أتباع QAnon، وهي

نظرية مؤامرة يمينية متطرفة متفنة تفترض وجود عصابة عالمية للشذوذ الجنسي على الأطفال.

بعد تقييم المحتوى الخاص بهم بواسطة Facebook و Twitter، تخلى مؤيدو QAnon عن

المنصات الكبيرة وانتقلوا إلى 4chan، وهي لوحة رسائل أكثر تساهلاً. عندما بدأت فرق الإشراف في 4chan في تلطيف التعليقات الحارقة، انتقل أتباع QAnon إلى منصة جديدة، 4chan (تسمى الآن 4kun).

لا يزال بإمكان منظري المؤامرة التواصل مع بعضهم البعض عبر البريد الإلكتروني العادي أو عبر القنوات المشفرة مثل Signal و Telegram و WhatsApp. مثل هذا الخطاب، مهما كان إشكالياً، محمي بموجب التعديل الأول.

علاوة على ذلك، فإن الجماعات المتطرفة تعرض الديمقراطية للخطر في المقام الأول عندما تغادر محيط

من المحتمل أن تخضع هذه الاتفاقيات للإشراف من قبل الحكومة، لأنه حتى لو كانت المنصات المهيمنة حريصة على مشاركة عبء تصفية المحتوى، يجب أن يُتوقع منها مقاومة مشاركة عائدات الإعلانات.

هناك تفصيل آخر يجب التوصل إليه وهو نوع من الإطار الفني الذي من شأنه أن يشجع على ظهور مجموعة متنوعة من منتجات البرمجيات الوسيطة.

يجب أن يكون إطار العمل بسيطاً بما يكفي لجذب أكبر عدد ممكن من الداخلين، ولكنه متطور بما يكفي ليلتئم المنصات الكبيرة، ولكل منها هيكلها الخاص.

علاوة على ذلك، يجب أن تسمح للبرمجيات الوسيطة

بتقييم ثلاثة أنواع مختلفة على الأقل من المحتوى: المحتوى العام الذي يمكن الوصول إليه على نطاق واسع (مثل القصص الإخبارية والبيانات الصحفية والتغريدات من الشخصيات

العامة)، والمحتوى الذي ينشئه المستخدمون (مثل مقاطع فيديو YouTube والتغريدات العامة من الأفراد) والمحتوى الخاص (مثل رسائل WhatsApp ومنشورات Facebook).

قد يجادل المشككون في أن نهج البرمجيات الوسيطة سيقسم الإنترنت ويعزز فقاعات التصفية.

على الرغم من أن الجامعات قد تطلب من طلابها استخدام منتجات برمجية وسيطة توجههم إلى مصادر موثوقة للمعلومات، فإن المجموعات ذات العقلية المؤامرة قد تفعل العكس.

قد تؤدي الخوارزميات المصممة خصيصاً إلى مزيد



الرسائل السياسية وتقمعها وتستهدفها، ينهار هذا السوق. يمكن للبرمجيات الوسيطة معالجة هذه المشكلة. يمكن أن تأخذ هذه القوة بعيدًا عن منصات التكنولوجيا وتسليمها ليس إلى جهة تنظيمية حكومية واحدة ولكن إلى مجموعة جديدة من الشركات المنافسة التي من شأنها أن تسمح للمستخدمين بتكليف تجارهم عبر الإنترنت.

لن يمنع هذا النهج خطاب الكراهية أو نظريات المؤامرة من الانتشار، ولكنه سيحد من نطاقها بطريقة تتماشى بشكل أفضل مع الهدف الأصلي للتعديل الأول. اليوم، يتم تحديد المحتوى الذي تقدمه المنصات من خلال خوارزميات غامضة تم إنشاؤها بواسطة برامج الذكاء الاصطناعي.

باستخدام البرامج الوسيطة، سيتم تسليم مستخدمي النظام الأساسي عناصر التحكم. هم - وليس بعض برامج الذكاء الاصطناعي غير المرئية - سيقرون ما

الأضرار السياسية التي تسببها المنصات أكثر خطورة من الأضرار الاقتصادية

رأوه.

*فرانسيس فوكوياما: زميل أول في معهد فريمان سبوجلي للدراسات الدولية بجامعة ستانفورد.

*باراك ريشمان: هو أستاذ القانون في كاثربن بارتليت وأستاذ إدارة الأعمال في كلية الحقوق بجامعة ديوك.

*اشيش جيول: أستاذ علوم الإدارة والهندسة بجامعة ستانفورد.

*إنهم أعضاء في الفريق العامل المعني بمقياس النظام الأساسي لبرنامج جامعة ستانفورد حول الديمقراطية والإنترنت.

الإنترنت وتدخل إلى التيار الرئيسي.

يحدث هذا عندما يتم التقاط أصواتهم بواسطة الوسائط أو تضخيمها بواسطة منصة. على عكس Achan، يمكن للمنصة المهيمنة التأثير على شريحة واسعة من السكان، ضد إرادة هؤلاء الأشخاص وبدون علمهم. على نطاق أوسع، حتى لو شجعت البرامج الوسيطة على الانقسام، فإن هذا الخطر يتضاءل مقارنةً بالخطر الذي تشكله قوة المنصة المركزة.

إن أكبر تهديد طويل الأمد للديمقراطية ليس تشتت الرأي بل القوة غير الخاضعة للمساءلة التي تمارسها شركات التكنولوجيا العملاقة.

إعطاء السيطرة مرة أخرى

يجب أن ينزع الجمهور من نمو وقوة منصات الإنترنت المهيمنة، وهناك سبب وجيه وراء تحول صانعي

السياسات إلى قانون مكافحة الاحتكار كعلاج. لكن هذه ليست سوى واحدة من عدة ردود محتملة لمشكلة القوة الاقتصادية والسياسية الخاصة المركزة.

الآن، تطلق الحكومات إجراءات لمكافحة الاحتكار ضد منصات التكنولوجيا الكبيرة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، ومن المرجح أن يتم رفع الدعاوى القضائية الناتجة عن ذلك لسنوات قادمة.

لكن هذا النهج ليس بالضرورة أفضل طريقة للتعامل مع التهديد السياسي الخطير لقوة المنصة للديمقراطية.

تصوّر التعديل الأول سؤلاً للأفكار حيث تحمي المنافسة، وليس التنظيم، الخطاب العام.

ومع ذلك، في عالم تضخم فيه المنصات الكبيرة



أحمد سلام :

مستقبل الصين بعد تعزيز القيادة وتجديد النخبة

*مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة

بعد أسبوع حافل بالمناقشات المعمقة والاجتماعات المكثفة، انتهت في الثاني والعشرين من أكتوبر ٢٠٢٢، بالعاصمة الصينية بكين، فعاليات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني، الذي يُعقد كل خمس سنوات. وقد تمخض المؤتمر عن نتائج وقرارات مهمة، وكشف عن رسائل ودلالات ليس للداخل الصيني فحسب، وإنما أيضاً للعالم الخارجي.

رسائل داخلية مهمة:

حملت نتائج المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني رسائل مهمة موجهة للشعب الصيني، لعل أهمها ما

يلي:

١- ترسيخ المكانة الجوهرية للرئيس شي جين بينغ، والدور الإرشادي لفكره السياسي داخل الحزب الشيوعي الصيني، وذلك عبر مصادقة الجلسة الكاملة الأولى للجنة المركزية الـ ٢٠ للحزب على انتخاب الرئيس شي أميناً عاماً

للحزب، مما يرسخ موقعه كأقوى حاكم لجمهورية الصين الشعبية منذ ماو تسي تونغ، كما تم انتخابه أيضاً رئيساً للجنة العسكرية المركزية للحزب، وهو ما يمهد الطريق إلى انتخاب شي رئيساً للصين لفترة ثالثة خلال الاجتماع السنوي للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني المقرر في مارس ٢٠٢٣.

٢- ضخ دماء جديدة في شرايين الهيكل القيادي للحزب الشيوعي الصيني، ما يعكس حرص الحزب على توحيد الصف الداخلي والسعي للتجديد والتطوير فيما يتصل بعملية صنع القرار. فقد تم انتخاب أربعة أعضاء جدد باللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، الذي يتكون من سبعة أعضاء، وذلك بنسبة تغيير تقترب من ٦٠% من إجمالي أعضائها، مما يجعل عملية صنع القرار في الصين خلال الخمس سنوات القادمة أكثر كفاءة من ذي قبل، حيث تعتبر اللجنة الدائمة للمكتب السياسي النواة الحقيقية لصنع السياسات داخل الحزب، وهي تقوم بعمل اللجنة المركزية للحزب في حال عدم انعقادها.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أبرز ملامح السيرة الذاتية للأعضاء الأربعة الجدد باللجنة الدائمة، وهم كالتالي:

أ- لي تشيانغ:

من قومية الهان، ولد في يوليو ١٩٥٩، وانضم إلى الحزب الشيوعي الصيني في أبريل ١٩٨٣، وحاصل على درجة الدراسات العليا من مدرسة الحزب المركزية، وماجستير في إدارة الأعمال. وهو عضو في المكتب السياسي للجنة المركزية الـ ١٩ للحزب الشيوعي الصيني، وسكرتير لجنة الحزب بشانغهاي، ومؤيد قوي للرئيس شي، ويُعد من أكثر المرشحين لتولي رئاسة مجلس الدولة (رئاسة الوزراء) بعد تقاعد لي كه تشيانغ في مارس ٢٠٢٣، وبذلك سيصبح مُكلفاً بإدارة ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ويرى مجتمع الأعمال أنه زعيم ليبرالي يجيد مناقشة الصفقات التجارية بدلاً من السياسية.

ب- تساي تشي:

من قومية الهان، ولد في ديسمبر ١٩٥٥، والتحق بالحزب الشيوعي الصيني في أغسطس ١٩٧٥، وتخرج في كلية الاقتصاد والقانون بجامعة فوجيان وتخصص في الاقتصاد السياسي، وحاصل على شهادة الدراسات العليا ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد، وعضو في المكتب السياسي للجنة المركزية الـ ١٩ للحزب الشيوعي الصيني، وسكرتير لجنة الحزب لبلدية بكين. ويُتوقع أن يكون مسؤولاً عن جهازي الدعاية والرقابة التابعين للحزب.

ج- دينغ شويه شيانغ:

من قومية الهان، ولد في سبتمبر ١٩٦٢، وانضم إلى الحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر ١٩٨٤، وخريج كلية الإدارة بجامعة «فودان»، وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية الـ ١٩ للحزب، وسكرتير أمانة اللجنة المركزية للحزب، ومدير المكتب العام للجنة المركزية، ومدير مكتب الرئيس. ومن المحتمل أن يصبح النائب الأول لرئيس مجلس الدولة.

د- لي شي:

من قومية الهان، ولد في أكتوبر 1956، والتحق بالحزب الشيوعي الصيني في يناير 1982، وعضو في المكتب السياسي للجنة المركزية الـ 19 للحزب الشيوعي الصيني، وسكرتير لجنة الحزب في مقاطعة قوانغدونغ.

3- حرص الحزب الشيوعي الصيني على تطوير وتحديث فكره، لمواكبة التطورات التي تؤثر على أدائه. ومن هنا، يأتي إقرار الحزب عدة تعديلات على دستوره، ولعل أبرز ما أجازته المؤتمر بالإجماع فيما يخص مشروع تعديل دستور الحزب الذي طرحته لجنة الحزب المركزية الـ 19 بعد النظر فيه، الآتي:

أ- إدراج التطورات الجديدة لأفكار شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد منذ المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب ضمن دستوره.

ب- إضافة مضامين إلى دستور الحزب تشمل المثابرة على بناء الجيش سياسياً وتقويته عبر الإصلاح والعلوم والتكنولوجيا وإدارته طبقاً للقانون، وبناء الجيش الشعبي ليكون جيشاً من الدرجة الأولى في العالم، والتطبيق الشامل والمحكم لمبدأ «دولة واحدة ونظامان» بثبات لا يتزعزع، ومعارضة وكبح استقلال تايوان بكل حزم، وتعميم القيم المشتركة للبشرية جمعاء والتي تشمل السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية.

ج - إدراج المضامين المتعلقة بـ «تطوير روح النضال وتعزيز كفاءته» في دستور الحزب، وتتحلى إضافة هذه المضامين بقدر بالغ من الأهمية بالنسبة لتشجيع أعضاء الحزب على ترسيخ ثقتهم الذاتية في تاريخ كفاح الحزب، والتمكن من فهم الخصائص التاريخية للنضال العظيم الجديد، بغية توحيد وقيادة أبناء الشعب من القوميات كافة في أنحاء البلاد لتحقيق انتصارات جديدة للاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

د- إدراج مضامين في دستور الحزب مثل «الحزب هو أعلى قوة قيادية سياسية»، والتمسك بقيادة الحزب الشاملة وتعزيزها والذي سيساعد على إظهار دور النواة القيادية للحزب في السيطرة على الوضع العام والتنسيق بين مختلف الأطراف بصورة مستفيضة، وتجسيد قيادة الحزب في شتى المجالات والنواحي والحلقات الخاصة بقضايا الحزب والدولة.

ويرى الأعضاء المشاركون في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني أن هذه الإضافات ستساعد على تحفيز الحزب كله للحفاظ دائماً على روح الثورة الذاتية، وتطبيق المبادئ الاستراتيجية لإدارة الحزب بانضباط صارم وعلى نحو شامل، ودفع تنفيذ المشروع العظيم الجديد لبناء الحزب في العصر الجديد بصورة معمقة، وضمان أن يصير الحزب أكثر صموداً وقوة من خلال الصقل الثوري وبظل نواة قيادية قوية لقضية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

رسائل قوية للخارج:

لم تقتصر الرسائل المهمة التي تضمنتها نتائج المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني على الداخل الصيني فحسب، وإنما انطوت أيضاً على رسائل مهمة وحازمة للخارج، لاسيما لبعض الأطراف والقوى الدولية الكبرى، وكذلك بالنسبة لمسألة تايوان، فضلاً عن الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وذلك على النحو التالي:

١- مواجهة القوى الدولية بما فيها الولايات المتحدة:

شدد الرئيس شي جين بينغ، في تقريره أمام المؤتمر، على المعارضة الحازمة للصين لجميع أشكال الهيمنة والسياسات القائمة على القوة، وكذلك معارضتها لعقوبة الحرب الباردة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، علاوة على رفضها سياسة ازدواجية المعايير. وقد تضمنت تصريحات الرئيس الصيني خلال لقاء مع الصحافة الأجنبية والمحلية قراءة متوازنة لموقف بكين والحزب الشيوعي الصيني إزاء التطورات في آسيا والعالم، مؤكداً في هذا الصدد أن الحزب «لن ترهبه الرياح العاتية، أو المياه المتقلبة أو حتى العواصف الخطيرة، لأن الشعب سيكون دائماً داعماً له ويمنحه الثقة»، مُتعهداً بالعمل مع الشعوب من جميع الدول الأخرى على تعزيز القيم الإنسانية المشتركة مثل السلام، والتنمية، والإنصاف، والعدالة، والديمقراطية، والحرية لحماية سلام العالم ودفع تنميته.

٢- تأكيد موقف الصين بشأن تايوان:

تعتبر تايوان من أكثر قضايا الأمن والسيادة حساسية بالنسبة للصين، فقد عكست نتائج المؤتمر العشرين توجيه رسالة صارمة للسلطات الحاكمة في تايوان وكذلك للقوى الساعية إلى ما يسمى «استقلال تايوان»، مفادها عدم التخلي عن استخدام القوة فيما يتعلق بقضية تايوان. كذلك، أكدت التعديلات التي تم إقرارها على دستور الحزب الشيوعي الصيني، على النص - لأول مرة - على «معارضة وكبح استقلال تايوان بكل حزم»، وهو ما يقطع الطريق على أية محاولة من جانب تايوان للانفصال عن الوطن الأم. كما تضمنت تعديلات دستور الحزب الشيوعي الصيني مصطلح «النضال» أو «الروح القتالية» في ميثاق الحزب، وذلك في إطار التأكيد على «صيننة تايوان». وهذه التعديلات لا شك أنها قد تزج الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- انفتاح الاقتصاد الصيني على العالم الخارجي:

أكدت نتائج المؤتمر عزم بكين على تسريع تشكيل نمط تنموي جديد، واستمرار سعيها إلى تحقيق تنمية عالية الجودة، حيث أكد الرئيس شي ضرورة «تطبيق الفكر التنموي الجديد بصورة كاملة وشاملة، والتمسك باتجاه الإصلاح في اقتصاد السوق الاشتراكي والانفتاح العالي المستوى على الخارج، على أن يتخذ النمط التنموي الجديد الدورة الاقتصادية الكبرى المحلية قواماً له ويتميز بالتعزيز المتبادل بين الدورتين الاقتصاديتين المحلية والدولية»، مضيفاً أنه لا يمكن لبلاده أن تتطور من دون العالم، والعالم يحتاج أيضاً إلى الصين.

ختاماً،

من الواضح أن توقيت الخطاب الصيني للعالم يحمل الكثير من المضامين والرسائل التي ستكون لها تأثيرات مباشرة في رسم ملامح خريطة المرحلة المقبلة سياسياً واقتصادياً على الساحة الدولية، فقد عكس المشهد الرئيسي للمؤتمر الوطني العشرين رسم حقيقة تؤكد أن الصين الجديدة لا يمكن تجاوزها عند إعادة قراءة الحسابات الجيوستراتيجية، في ظل ما حققته بكين كنموذج اقتصادي واجتماعي وسياسي وعسكري مغاير للنماذج المتعارف عليها.

المرصد AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي



www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk